الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الاسبوعي

(422)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	37
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	50
حقوق الانسان في العالم	125

"حقوق الإنسان": 127 حالة عنف أسري و37 ضد الأطفال في عام القحطاني: سلوكيات خاطئة تمارس ضد "الصغار" تصل للإيذاء الجسدي

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الطائف: نورة الثقفي

كشفت إحصائية أن حالات العنف الأسري التي تم رصدها من قبل "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" خلال العام الماضي، 127 حالة، مقابل 37 إيذاء ضد الأطفال.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في ورقة عمل قدمها في "مؤتمر خط مساندة الطفل"، الذي اختتم في الرياض أول من أمس، أن حالات العنف ضد الأسر التي وردت للجمعية منذ إنشائها وحتى شهر ربيع الثاني من العام الماضي 1434، بلغت 2758 حالة، بينما حالات العنف ضد الأطفال التي بدأت ترد للجمعية منذ عام 1430 بلغت حتى العام المنصرم 365 حالة، مشيرا إلى أن إجمالي الحالات 3123.

وقال إن "الجمعية أضافت تصنيف قضايا العنف ضد الطفل عام ١٤٣٠، لإلقاء الضوء على الإيذاء الذي تتعرض له هذه الفئة، باعتبارها تمس أكثر حلقات المجتمع ضعفاً، ومن هذا المنطلق وتمشياً مع أهداف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورسالتها، فقد أولت اهتماماً خاصاً لحفظ حقوق الطفل غير القادر على حماية نفسه، وضمان عدم تعرضه للإيذاء".

وأضاف القحطاني "في الوقت الذي تسعى فيه الجهات ذات العلاقة لتوعية الطفل بحقوقه، لا زالت بعض السلوكيات الخاطئة تمارس ضد الصغار، وقد يصل بعضها إلى الإيذاء الجسدي، والنفسي، بحجة التأديب، سواء داخل نطاق الأسرة، أو داخل المؤسسات التعليمية، وهو ما يؤثر على الطفل من حيث استيعابه، ويحرمه من حقوقه لأن البيئة المحيطة به تبيح انتهاكها".

وأبان أن على الجهات التي لها سلطة البت في القضايا التي يكون الطفل طرفاً فيها "العمل على الفصل والبت فيها على وجه السرعة، وبما يحقق مصلحة الصغير، فالتأخير في الحصول على الحق يساهم في انتهاكه".

وقال القحطاني إن الجمعية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، تعمل من أجل حماية الطفل من أي انتهاك لحقوقه، وتوفير بيئة محيطة به خالية من الإساءة، والإهمال، والعنف، بالعمل على توعية الأفراد بأهمية هذه الحقوق، من خلال دورات، وبرامج توعوية للأبناء وأولياء أمورهم في المدارس، وإقامة الدورات وورش العمل لنشر ثقافة حقوق الطفل، بما يضمن حقه في الوقاية، والحماية، ومطالبة الجهات المختصة بالعمل على إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لضمان تنشئة طفل واعٍ بحقوقه وواجباته.

وتمنى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن يسهم صدور "نظام الحماية من الإيذاء"، الذي سيتم العمل به قريبا بعد إقرار لائحته التنفيذية، في الحد من العنف بشكل عام، وأن يتوافق مع "نظام حماية الطفل"، الذي لا زال محلا للدراسة لدى الجهات المعنية، بما يضمن حماية أفضل للطفل في المملكة".

وصنف حالات العنف التي يتعرض لها الطفل إلى أنواع، هي الإساءة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو الحرمان من التعليم، أو من الأوراق الثبوتية، أو من رؤية الأم أو الأب، أو حجز الطفل أو إهماله، أو حرمانه من حاجاته الأساسية، كالملبس، والمسكن، والحق في الحصول على الرعاية الطبية.

الشؤون الاجتماعية توعدت بعقوبات رادعة للمقصرين

لجنة للتحقيق في مخالفات دور التربية بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663813.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة للتحقيق الفوري في الملاحظات التي رصدتها جمعية حقوق الانسان خلال جولتها في دار التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة.

أعلن ذلك لـ«عكاظ» خالد الثبيتي المتحدث باسم الوزارة، مشيرا إلى مخاطبة الجمعية لتزويد الوزارة بما لديها من تقارير رصدتها في الدار، وشدد «إن ثبت صحة ما نشر، واتضح أن هناك إهمالا أو تقصيرا أو تجاوزات، سيتم اتخاذ أقصى العقوبات على المتسببين».

وأضاف «سنوافيكم في حينه بما يتم التوصل إليه من نتائج».

ويأتي رد الشؤون الاجتماعية على ما نشرته «عكاظ» أمس تحت عنوان (حقوق الانسان ترصد ممارسات عنف ضد أبناء دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة)، حيث قام فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بجولتين مفاجئتين على دور التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة رصدت خلالها عددا من الاشكاليات تمحورت حول قصور في الخدمات المقدمة للنزلاء والتى تمس الحق في المعيشة والسكن المناسب والترفيه، ومن ذلك ضعف المصروف اليومي (10 ريالات فقط تشمل مصروف المدرسة واحتياجاتهم اليومية، و 400 ريال كل ستة أشهر لا تكفى للمشتريات الشخصية)، فضلا عن سوء تجهيز السكن، فالأثاث قديم والمهاجع (الغرف الخاصة بالنوم) يشترك كل 10 في صالة كبيرة، مع عدم وجود ستائر على النوافذ تقيهم ضوء الشمس في أوقات الراحة، وصالة الطعام عبارة عن سجادة واحدة فقط مفروشة على الأرض، عدم وجود غسالات لغسل ملابسهم حيث يجمعونها كل مدة لتنقل إلى المغسلة، وثلاجات الطعام خاوية تماما، والصالة الرياضية مغلقة لوجود مشروع ترميم منذ سنتين عطل تنفيذ الأنشطة، وسيلة المواصلات حافلة واحدة صغيرة لنقل 39 نزيلا، عدم وجود طبيب أو ممرض دائم، عدم تمكينهم من حقهم في الترفيه وحرمانهم من الرحلات والزيارات لمناطق المملكة الأخرى. كما لاحظ الوفد أن الوضع النفسي لهؤلاء الأطفال غير جيد ويبدو عليهم الإحباط واليأس ويصاحب ذلك غياب تام للأنشطة الدينية والثقافية.

الاقتصادية

ضرب بالأسلاك الكهربائية وصفع على الوجه وركل بالأقدام

"حقوق الإنسان" ترصد ممارسات عنف ضد أطفال "التربية الاجتماعية" في المدينة المنورة

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/21/article_809062.html

"الاقتصادية" من المدينة المنورة

رصد مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، ممارسة العنف ضد أطفال دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة وضربهم بالأسلاك الكهربائية والصفع على الوجه والركل بالأقدام، وحرمانهم من وجبة الإفطار والمصروف في بعض الأيام.

وقالت شرف القرافي المشرفة على جمعية مكتب حقوق الإنسان في المدينة المنورة، إن فريقا من مكتب الجمعية زار الثلاثاء الماضي دار التربية الاجتماعية بنين فئة عمرية 11 ــ 16 عاما، للتأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، حيث رصد فريق مكتب الجمعية الذي مثله محمد الرحيلي وسليمان الوافي وعادل الحملي، عدداً من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال والضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع على الوجه والركل بالأقدام، وكثرة التأنيب وحرمان من المصروف، وعدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع بحجة عدم وجود طباخ، حيث إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة في الفترة المسائية، وتذمر الأطفال من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، وقدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، وتدني المستوى الدراسي للأطفال وعدم كفاية المصروف، وأن الرعاية الطبية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وعدم وجود ممارس طبي دائم مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، والقصور في الأنشطة الدينية والثقافية.

وقالت القرافي إن الإدارة والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال، يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال، التي تلزم في المادة الثانية جميع الأطراف الموقعة عليها، بأن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، وبهذا فرضت نوعين من الالتزامات هي واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها، وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي، باعتباره أصبح ملزما للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة الثالثة أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى واحترام هذا الحق وإيلائه الاعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تمس الأطفال.

وأضافت القرافي أن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف ولا يغفل جهود أي جهة، لكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة الرشيدة وما توليه من عناية واهتمام لكافة فئات المجتمع.

"حقوق الإنسان": تعذيب بـ "الكهرباء" وركل بالأقدام لنزلاء "التربية الاجتماعية" في "المدينة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584310

المدينة المنورة - مصلح مطر

رصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة تعرض أطفال دار التربية الاجتماعية للفئة العمرية التي تتراوح بين 11 و16 عاماً إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، والركل بالأقدام، مشدداً على الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال بضرورة التزامها بما ورد في اتفاق حقوق الأطفال الذي يلزمها بضمان تمتع الأطفال الذين يخضعون لولايتها بحقوقهم.

وكشفت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي في بيان صحافي أمس بعد زيارة نفذها فريق من مكتب الجمعية إلى دار التربية الاجتماعية للبنين للفئة العمرية التي تتراوح بين 11 و16 عاماً الأربعاء الماضي، عن وجود جملة من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال.

وقالت القرافي إن الفريق الذي ضم كلاً من محمد الرحيلي، سليمان الوافي، عادل حملي، رصد ملاحظات عدة من خلال ضرب الأطفال بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، الركل بالأقدام، وكثرة التأنيب، مع الحرمان من المصروف، إضافة إلى عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع، بحجة عدم وجود طباخ، إذ إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة خلال الفترة المسائية.

وأشارت إلى تذمر الأطفال من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، قدم الأثاث، سوء نظافة المرافق ودورات المياه، تدني المستوى الدراسي للأطفال، وعدم كفاية المصروف، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية، ووجود قصور في الأنشطة الدينية والثقافية داخل الدار.

وبينت أن جميع الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال التى تلزم في المادة الثانية الأطراف كافة الموقعة عليها أن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، مشيرة إلى أن الاتفاقية فرضت نوعين من الالتزامات هما واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها، وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي باعتباره أصبح ملزماً للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة الثالثة أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى، واحترام هذا الحق، مع إيلائه الاعتبار الأول في الإجراءات كافة التى تمس الأطفال.

وأفادت بأن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف، كما لا يغفل جهود أى جهة، ولكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة، وما توليه من عناية واهتمام لفئات المجتمع كافة.

عنف وحرمان من الطعام في "اجتماعية" المدينة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131221/Con20131221663585.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

رصد فريق حقوق الإنسان بالمدينة المنورة في زيارة لدار التربية الاجتماعية أمس الأول، أكثر من ست ملاحظات تراوحت مابين الضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع والركل بالقدم والحرمان من الطعام.

أوضحت ذلك شرف القرافي المشرفة بمكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة المنورة، وبينت أن فريقا من مكتب الجمعية زار دار التربية الاجتماعية بنين للفئة العمرية من 11 - 16 عاما، وذلك ضمن اختصاصات الجمعية ونظامها بهدف التأكد من تنفيذ التزامات المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن فريقا ضم كلا من محمد الرحيلي، سليمان الوافي، عادل حملي زار الدار ورصد عددا من الملاحظات تمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال وهي الضرب بالأسلاك الكهربائية، الصفع على الوجه، الركل بالأقدام، كثرة التأنيب، حرمان من المصروف، عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع بحجة عدم وجود طباخ والطباخ هو نفسه عامل النظافة في الفترة المسائية، تذمر الأطفال من نوعية الطعام وتكرارها، قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، تدني المستوى الدراسي للأطفال وعدم كفاية المصروف، مشيرة إلى أن الرعاية الطبية لاترقى إلى المستوى المطلوب فلا يوجد ممارس طبي دائم مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية وقصور في الأنشطة الدينية والثقافية.

وبينت أن جميع الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن رعاية الأطفال يجب أن تلتزم بما ورد في اتفاقية حقوق الأطفال، والتي تلزم في المادة (2) جميع الأطراف الموقعة عليها بأن تضمن لجميع الأطفال الذين يخضعون لولايتها التمتع بحقوقهم، ولهذا فرضت نوعين من الالتزامات هي واجب احترام هذه الحقوق والامتناع عن انتهاكها وواجب ضمانها واتخاذ التدابير الضرورية على مستوى التشريع الداخلي باعتباره أصبح ملزماً للدول الموقعة على الاتفاقية، كما أن المادة (3) أوجبت احترام مصالح الطفل الفضلى واحترام هذا الحق وإيلاءه الاعتبار الأول في جميع الإجراءات التي تمس الأطفال.

وأضافت أن مكتب الجمعية حين يراقب أداء الإدارات والمؤسسات، يعد تقارير تتميز بالعدالة والإنصاف ولايغفل جهود أية جهة، ولكنه يأمل أن يرتقي أداء المؤسسات إلى طموح القيادة وما توليه من عناية واهتمام لكافة فئات المجتمع.

بحث شكاوى المواطنين في جازان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131221/Con20131221663601.htm

افتخار باحفين (جازان)

بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان، برئاسة المشرف العام على الفرع أحمد بن يحيى بهكلي، مع أمين المنطقة محمد بن حمود الشايع، بعض القضايا المتعلقة بشكاوى المواطنين، ومستوى أداء شركات

النظافة ورفع النفايات، ووضع شوارع المنطقة، وإنشاء المطبات الصناعية المفاجئة في الشوارع، وتأخر إجراءات توزيع أراضي ضاحية الملك عبدالله، وضعف وتدني مبالغ التعويضات عن العقارات المنزوعة الملكية، وتأخر وبطء الإجراءات في تحويل الأراضي من زراعية إلى سكنية، وآليات الخطاب المتعلق بحجج الأراضي الذي عمم على بلديات المنطقة مؤخرا.

وأوضح الشايع أن أمانة جازان حريصة على أملاك المواطنين السكنية والزراعية، ولديها خطة لضبط ملكية الأراضي بطرق علمية يشارك فيها الأكاديميون ومراكز البحث العلمي في الجامعة.

وأكد وفد الجمعية على ضرورة تيسير معاملات مسح الأراضي وعدم تعقيد الإجراءات والشروط للتملك والتخطيط لكي يفيد المواطنون من فرص التنمية التي توفرها الدولة.

مريض نفسي مقيد بالسلاسل داخل كوخ جبلي بقرية الصهاليل يقاوم العزلة بـ"الطارق" و"الوالش" وينتظر الرحمة من "الصحة"

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

محمد مهاب ـ بيش

لا يخطر بذهن أحد أن السلاسل الحديدية والحبس بين الجدران والسكن في كهف جبلي صغير في الظلام الدامس والنهار الحارق هو علاج للمرض النفسي أو الصرع، ولكن يبدو أن الواقع بات يتحدى كل الخيالات وأكثرها سوداوية ومرارة.

هذا ما جال بخاطرنا عندما عرفنا قصة علي مفرح الصهلولي (57عاما) من أهالي الصهاليل التابعة لمحافظة العيدابي في الجهة الشمالية لوادي الصباب، والذي قضى من عمره المرضي 37عاماً مقيدا بسلاسل من حديد، لا يتجاوز طولها متراً واحداً. فأغلال الحديد تكبل يديه وقدميه، ونار الوحدة تكويه في كوخ صغير محاط بسور من الشبك المعدني، ومعزول عن المحتمع.

فعندما تشاهد هذا الكوخ من بعيد لا يظن أحد أن إنسانا يسكنه، بل يعتقده البعض بركة ماء أو مسكن لأغنام، ولكن عندما تقترب منه وتسمع صوت النشيد الجبلي (الطارق) أو (الوالش) يخرج من جوف هذا الكوخ، فيأخذك الذهول والعجب، وربما ملئت رعبا من ذاك الذي يسكن فيه.

يقول محمد مفرح الصهلولي الأخ الأصغر لـ»علي»: أن علي أصيب بهذه الحالة وعمره عشرين عاماً، كان بدايته بمرض الصرع، حيث ذهبنا به إلى المستشفى دون جدوى، ولم يكن يتناول العلاج الذي يصرف له، حتى تدهورت حالته النفسية، وطالبنا بنقله إلى مستشفى الأمراض النفسية بالطائف، ولكن لم يجبنا أحد.

وأضاف الصهلولي: إن آخر مرة ذهبوا بـ»علي» إلى مستشفى الصحة النفسية كانت قبل نحو 4 سنوات، واحتفظ به المستشفى عدة أيام، حيث صرف له بعض الأدوية، ثم طلبوا منا الحضور لاستلامه، ونحن نقوم على شؤونه، وتنظيف ملابسه وإطعامه من طعامنا.

وعن كيفية التعامل معه قال محمد مفرح: أنه لا يقبل أحد ونحن نتعامل معه بحذر وبأسلوبنا الخاص، وهو الآن تحول إلى شخصية عدوانية، وتم تقييده منذ 47 عاماً بعد أن أحرق منزلنا مرتين وتعدى على والدته بالضرب وآذى الجيران، وعن وجود والده في بداية المرض قال: والدنا توفى ونحن صغار، وكان علي آنذاك بصحة جيدة، وكانت الأم هي التي ترعاه، ولكنها الآن مسنة تبلغ من العمر أكثر من ثمانين سنة.

وعن الدخل الشهري لـ»علي» قال محمد: إنه لا دخل له، وليس مستفيدا من الضمان الاجتماعي، بسبب إلزامه بالحضور للمستشفى للحصول على تقرير طبي، وهو أمر صعب علينا أن نخرجه من مسكنه، وهو خطر على الجميع. وأنا الآن أبلغ من العمر 47 عاماً ولا أملك دخلا شهريا، ولا أستطيع أن أترك أخي وحدة مع أمي المريضة والمسنة، فأنا من أدير حياته اليومية وأهتم بشؤونه.

وأنهى الصهلولي حديثه وعينه تذرف الدمع حسرة وألما على وضع أخيه، ويقول: هل الصحة النفسية عاجزة عن أن تستقبل عليّا لوضعه في إحدى المصحات تحت الملاحظة الطبية؟ وانتشالهِ من وضعه الحالي الذي يفاقم من تدهور وضعهِ النفسي.

حملنا قصة علي لنعرضها على الدكتور رشاد محمد السنوسي استشاري الطب النفسي ومدير مركز الأبحاث بجامعة جازان فقال: إن هذا الموضوع الانساني الهام يمس شريحة من أخواننا الذين قدر الله عليهم الاصابة بأمراض عقلية عاشوا معها سنوات مؤلمة وهم مقيدون بالسلاسل، متأسفاً على وجود مثل هذه الحالات في مجتمعنا بالرغم من تحسن الرعاية الصحية عموماً والنفسية خصوصاً، إلى جانب الخدمات الاجتماعية التي وصلت إلى معظم فئات المجتمع من ذوي الظروف الاجتماعية أو الصحية الخاصة.

وأضاف: إن هذه الحالات مصابة بأمراض عقلية شديدة، وهي أمراض معروفة لدى الاطباء النفسيين، وتنتشر بنسبة تصل إلى 1% من السكان، وأسبابها تعود إلى خلل في الوظائف العقلية العليا (الادراك، الذاكرة، سلامة التفكير، القدرة على الحكم والتقدير)؛ مما يجعل المريض غير قادر على رعاية نفسه، والقيام باحتياجاته الشخصية، ووظائفه الاجتماعية، أو التواصل مع الآخرين بطريقة صحيحة، وعادة ما تكون الاصابة بذلك في سن مبكر في العشرينات من العمر، أما التخلف العقلي فيظهر منذ الطفولة المبكرة.

ومن جانبه أوضح خالد الثبيتي المتحدث الإعلامي بوزارة الشؤون الاجتماعية أن هناك باحثين أحتماعيين ميدانين يقومون ببحث الحالة ومتابعتها أينما تكون، ويجب على من يهتم أو يقوم على شأن «علي» أن يحضر إلى الضمان ومعه تقرير بحالته الصحية والنفسية.

وأوضح رئيس جمعية حقوق الإنسان بجازان الدكتور أحمد البهكلي إن مثل هذه الحالة، يجب أن تتلقى الجمعية شرحا وافيا بالإضافة إلى التقارير الطبية عن الحالة، مشيراً إلى أن الجمعية تبدأ متابعتها، والتواصل مع الجهات المعنية لحلها. مضيفا أن الجمعية تقوم بالوقوف على الحالة من بعض الأعضاء المتعاونين والباحثين المعنيين، ومطابقة ما هو مقدم على الواقع.

وأكمل: إذا عجزت مستشفيات منطقة جازان عن علاجه، فيُطلب من إدارة الشؤون الصحية تحويله إلى المستشفى التخصصي المركزي على مستوى المملكة، ولكل حالة طريقة تعامل بما يناسبها، مشيراً إلى أنه لابد من مبادرة ذوي المريض بالتقدم إلى فرع الجمعية، وإرفاق التقارير التي تثبت الحالة بتواريخها.

شراكة بين حقوق الإنسان وتعليم الطائف لمنع إيذاء أطفال

المصدر: جريدة البشاير السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://elbashayeronline.com/news-321686.html

ماجد النفيعي الطائف

عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة شراكة مع تعليم الطائف، تمخضت عن لقاء مشترك حمل عنوان «إيذاء الأطفال في المدارس»، تم خلاله تهيئة وتوعية وإرشاد 120 مرشدا طلابيا، فيما أكدت إدارة تعليم الطائف بأن (عصر العصا انتهى)؛ رغبة في تحقيق تربية وتعليم الطفل بالشكل والأسلوب الأمثل.

وأوضح مساعد مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف للشؤون التعليمية عبدالرحمن الصخيري أن إدارة تعليم الطائف تقوم بمهمة كبيرة تجاه تربية الأجيال، والعمل على تهيئتهم بشكل متكامل تربويا ونفسيا وعلميا وفكريا.
وبدوره، أشار عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة نايف الثقفي إلى الاتفاقيات العالمية التي تقوم على تنفيذها المملكة لإبراز حقوق الطفل ومنع العنف بكافة أنواعه، مضيفا أن النمو الصحي السليم عامل أساسي لتحديد معالم المستقبل لأي مجتمع.

الملك عبدالله ° الرجل الفريد برؤيته وقراراته" أنهى ° زمن التهميش" وقاد وطناً لم يعد نصفه مشلولاً

° حلم المرأة" في عضوية مجلس الوزراء..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/article894910.html

جدة، تحقيق - منى الحيدري
تبوأت المرأة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- العديد من المناصب القيادية، ووصلت إلى منصب "نائب وزير"، ووكيل وزارة، وعضوية مجلس الشورى، والترشيح وحق الانتخاب للمجالس البلدية، ومسؤولية الإدارات العليا في المؤسسات الحكومية، إلى جانب المشاركة في الهيئات والمنظمات والجمعيات واللجان المحلية والدولية، وهو ما يعزز من رؤية الملك المفدى -حفظه الله- من أن زمن تهميش المرأة ولّى ولن يعود، وتحريك نصف المجتمع المشلول هو لصالح تنمية الوطن، وتطوره، ويعكس حجم الشراكة، والمسؤولية بين أبنائه من الجنسين من دون تفرقة.
وبين حزمة من الأماني والأحلام لا تغيب صورة المرأة عن المشهد السياسي الذي تطمح إليه؛ فهي تغازل بأحلامها الجلوس على طاولة مجلس الوزراء، حتى وإن كان ذلك بمسمى وزيرة دولة "وزيرة من دون حقيبة"، مستندةً في ذلك على ثقة "القيادة" في حضورها اللافت في عدة مناسبات دولية ومحلية، كانت بمثابة المحك الذي أثقل تجربتها لتمثّل وطنها خير تمثيل، وتشارك في صناعة القرار.
حلم ممكن
وذكرت "د.هيا عبدالعزيز المنيع" -عضو مجلس الشورى في اللجنة الاجتماعية للأسرة والشباب- أنّ جلوس المرأة على طاولة مجلس الوزراء أمل تنظر إليه الكثير من النساء بمنظور الممكن، ويحق لنا توقع قرب ذلك؛ مع استمرار عملية تمكين المرأة، من خلال تعيينها نائبةً لوزير التعليم، ومديرة لأكبر جامعة نسائية في الشرق الأوسط، إلى جانب كونها قيادية بمرتبة عليا في القطاع الصحي والاجتماعي، ثم الخطوة غير المسبوقة بتعيين (30) سيدة في مجلس الشورى مؤسسة صناعه التشريع.
وأضافت أنّه قبل سنتين تقريباً لم يكن متوقعاً أن تجلس سيدة تحت قبة مجلس الشورى، ولكن اليوم تحقق، بل إنّ إحدى السيدات وهي "د.لبنى الأنصاري" ارتقت المنبر في إحدى الجلسات لتقرأ تقرير إحدى الأجهزة باعتبارها نائباً لرئيس اللجنة الصحية، مؤكّدةً على أنّ الأماني في عالم المرأة تجاوزت الحلم إلى الواقع، متوقعةً حضور المرأة بقوة أكثر في المؤسسة التنفيذية، حيث إنّ خادم الحرمين وولي عهده الأمين -حفظهما الله- يعملان من خلال المشروع الوطني للتنمية على استثمار الكفاءات الوطنية، والواقع يشهد أنّ الجميع يعمل بجد على تجاوز خطوط إقصاء المرأة.
وصلت إلى منصب «نائب وزير» وعضوية مجلس الشورى والترشيح والانتخاب للمجالس البلدية والمشاركة في الهيئات والمنظمات الدولية
تأهيل المرأة

وأكّدت "د.هيا" على أنّ برنامج تمكين المرأة يسير برؤية وتخطيط للارتقاء بها إلى حيث تكون الذراع الثاني لبناء الوطن، معتبرةً أنّ مشاركتها في مجلس الشورى، وترقيتها وظيفياً في العديد من الأجهزة، وابتعاثها لتلقي التعليم في أرقى الجامعات؛ جزء من تأهيلها لمرحلة متقدمة وفاعلة أكثر في المؤسسات الحكومية الخدمية، مشيرة إلى أنّه لابد أن ندرك أنّ حراك المرأة تأخر، ولكن التأني مطلوب لنضمن نجاح أي قرار نتخذه، وأن نعمل بترو وتعمق، منوهةً بأنّ تأهيل المرأة لا يعني استعجال القرار، مستدركةً: "لكن من الطبيعي أن نستمر في التوقع الايجابي من خادم الحرمين وولي عهده -حفظهما الله-، حيث بات حضور المرأة في المشهد التنموي والإداري واضحاً وفاعلاً، وليس صورة في برواز نتباهى بها بين فترة وأخرى"، لافتةً إلى أنّ القادم من الأيام -بمشيئة الله- يحمل الكثير من الحضور المتميز للمرأة، واليوم تجاوز تأهيل المرأة الأسلوب التقليدي إلى حيث تنوع المسارات خارج المؤسسة التعليمية إلى أفق أوسع وأشمل؛ مما يجعل من دخولها مجلس الوزراء غير بعيد وربما في الزمن المنظور.

المجتمع الرافض

وتساءل "د.محمد آل زلفة" -عضو مجلس الشورى الأسبق-: "من كان يتصور أن تحقق المرأة هذه الإنجازات المتسارعة والناجحة؟"، مبيّناً أنّ من جعلها عضوة بمجلس الشورى ونائبة وزير ومديرة جامعة قادر على أن يزف إليها خبر انضمامها عضواً بمجلس الوزراء، موضحاً أنّها خطوات خطتها المرأة بشكل متقدم في ظل قيادة واعية لأهمية دورها ومكانتها بالمجتمع، والذي في أغلبيته لا يعارض تقدمها، ولكن هناك من يحاول أن يستخدم ما يسمى بالمجتمع الرافض لأي تقدم لمسيرتها ومكانتها، مستدركاً: "ولكن ما دام لدينا قيادة واعية وأغلبية صامتة تؤيد ولا تعارض في أن تكون المرأة في مراكز مرموقة ومتقدمة؛ فإنني متفائل أنّها قريباً ستكون عضواً في مجلس الوزراء."

مجتمع متقدم

ولفت "د.آل زلفة" إلى أنّه لا يوجد ما يمنع مشاركة المرأة في مجلس الوزراء، فالمرأة في الإسلام كانت تحضر جميع تحركات المجتمع الاسلامي في عهد النبي -عليه الصلاة والسلام-، وكانت مع المسلمين في المسجد، والسوق، وكانت شريكة في المعارك، ومن منظور ديني فلا يوجد محظور، ومن منظور اجتماعي فالمجتمع تقدم وأصبح واعياً ومعترفاً بأنّها نصف المجتمع، مبيّناً أنّ النساء أثبتن تفوقهن على جميع المستويات، معتبراً أنّ وصول امرأة لمجلس الوزراء سيساهم في سماع صوت نصف المجتمع في اتخاذ القرارات، ورسم السياسيات المبنية على صاحبات الخبرة، والمعرفة، والعلم، والثقة.

نساء مؤهلات

وأكّدت "د.سمر السقاف" -مديرة قسم البرامج الطبية في الملحقية الثقافية بواشنطن- على أنّ المملكة استطاعت تدريب المرأة وتمكينها عبر إلحاقها بالتعليم العالي والابتعاث، والاشتراك بالمحافل الدولية، والمحلقيات والبعثات الدبلوماسية، وتبوئها المناصب العليا، كنائب وزير ومدير عام؛ مما رفع درجة جاهزيتها للتمثيل الوزاري ليبقى الاختيار الجيد، مضيفةً: "ما زلت آمل أن نرى نساء مؤهلات لتولي مناصب قيادية، ليس لأنّهن نساء فقط؛ بل لأنّهن أكفاء لهذه المناصب"، متسائلةً: أين المرأة السعودية عن مرتبة السفير والملحق الثقافي؟.

وأشارت إلى أنّ دراسات كثيرة أثبتت أنّ المرأة عند تمكينها من المناصب القيادية تنجح فيها، ولكنها تحتاج لدعم الدولة والجميع، إعلامياً، واجتماعياً، وسياسياً، فالمرأة السعودية لا تقل عن نظيرتها الخليجية والعربية، والتي حملت كل منهما الحقيبة الوزارية في شيء، وقد تم تعيين سفيرات ووزيرات في دول الخليج والدول الإسلامية المجاورة جغرافياً، مبيّنةً أنّها عندما تجتمع برؤساء جامعات وبرامج أمريكية تشعر بمدى إعجابهم بشخصية المرأة السعودية القيادية، والتي تعدّ حصاد خبرات ومهارات، مضيفةً: " انتظروا سترون المزيد من المرأة السعودية."

د.آل زلفة: لدينا «قيادة واعية» وأغلبية صامتة تؤيد القرار ولا تعارضه

د.هيا المنيع: تأهيل المرأة لا يعني استعجال القرار.. ولكن هي تستحقه

تحسين التنمية

ورأت "د.نائلة حسين عطار" -المدير العام لمكتب استشارية للاستشارات الإدارية والاقتصادية- أنّ الوقت قد حان لتحتل المرأة بعداً جديداً في المناصب القيادية، فقد نضجت تجربتها، وتبلورت، وأثبتت كفاءة عالية، وتبقى أن تتولي صناعة القرار في بلد نصف سكانه من النساء، مبيّنةً أنّ هناك وزارات ذات علاقة مباشرة بالمرأة، ويمكن اختيارها وزيرة لشؤون الأسرة، أو الشؤون الاجتماعية، فهي قوة فاعلة مؤهلة، مضيفةً: "لدينا قامات عالمية، ولم يعد هناك مبرر للتباطؤ، فالوقت الضائع محسوب علينا، وسنندم على هدرنا لنصف المجتمع، وبالتالي لا أرى ما يحول مطلقاً من ذلك، وصانع القرار مؤمن

بدور المرأة"، مشددةً على أنّ المرأة امتلكت كل المقومات لتحقيق أحلامها، حتى تشارك في بناء الوطن، متسائلةً: ماذا تبقى ليحول دون قرار تاريخي يضاف لحزمة القرارات الأخرى؟.

وأشارت إلى أنّ الدور المتوقع للمرأة أن تصبح وزيرة مثل الرجل، فهي تملك ما يؤهلها لذلك، خاصةً وأنّ بعض الوزارات بحاجة لتأثير المرأة، وتفعيل دورها فيه بشكل أكبر، تحديداً المتعلقة بشؤون الأسرة، أو الشأن الإجتماعي، أو الصحة، والتي تتلمس احتياجات المجتمع بشكل مباشر، موضحةً أنّ المرأة بفطرتها لديها حس لتلمس الاحتياجات أسرع من الرجل، وقد أثبتت التجارب للدول الخارجية -العربية أو الأجنبية- أنّ المرأة عندما تتقلد منصباً قيادياً تحصل على نتائج مباشرة في تحسين التنمية بالمجتمع بشكل أسرع.

تواجد عالمي

واعتبرت "د.ماجدة أبو راس" -أستاذ مساعد بقسم التقنية الحيوية بجامعة الملك عبدالعزيز ونائب المدير التنفيذي المكلف لجمعية البيئة السعودية- أنّ انضمام المرأة لمجلس الشورى بمثابة التمهيد التدريجي لدخولها مجلس الوزراء، حيث استقطب في مجلس الشورى الكفاءات وبتخصصات مختلفة وبنسبة كبيرة، ليكون بداية لفتح الباب لجلوسها إلى طاولة مجلس الوزراء، لافتةً إلى أنّ اختيار الوزير سيخضع لمعايير أشمل وأقوى، فهي ستحمل حقيبة وزارية، ولابد أن تكون متخصصة وعلى كفاءة عالية، وخبرة إدارية قوية، وقائدة تستطيع قيادة وزارة بأكملها، وقادرة على وضع استراتجيات على مستوى الوطن، تتماشى مع الاستراتيجيات الدولية، ولابد أن يكون لها تواجد عالمي -من وجهة نظرها.-

المرأة الضعيفة

وأوضحت "نبيلة محجوب" -كاتبة وروائية- أنّ هناك مؤشرات كثيرة بقرب تحقيق الأمل في أن تحصد المرأة منصب وزيرة، ولكن على المرأة أن يكون لديها هذا الدافع والرغبة لتحقيق الحضور بمجلس الوزراء، ولا يكفي أن ننتظر تحقيق هذه الأمنية، بل يجب أن يكون هناك تحرك هادئ من جانبها يلفت النظر إليها، مشيرة إلى أنّه تحقق للمرأة مؤخراً دخول مجلس الشورى ليضاف إلى سلسلة من الإنجازات والمناصب التي تحققت لها، والدولة لديها هذه الرؤية وبقرار سياسي سيكون هناك مجال لأن تجلس على طاولة مجلس الوزراء.

د.سمر: ليس لأنّها امرأة بل لأنّها كفؤ لهذا المنصب

د.نائلة: ما المانع أن تصبح وزيرة مثل الرجل..؟

وطالبت بضرورة التحرر من الفصل والانقسام في مجالات عمل المرأة؛ حتى يكون الرجل متابعاً لنجاحاتها؛ مما يساعد في إثبات قدرتها، لافتةً إلى أنّ هناك أوضاعاً كثيرة لا بد أن تتغيّر كي تستطيع المرأة أن تتقدم للإمام، مثل: النظرة الدونية لها، والفتاوى التي تصدر من وقت لآخر من أي كائن لتقصي المرأة، حيث إنّ هناك فئة تحاول إعادة المجتمع إلى الوراء، مستدركةً: "رغم ذلك لدي أمل أنّ التغيّر سيحدث، فنحن نتحرك للأمام مع الأمم والحضارات، وآراء الأفراد لن تؤثر، وستصل المرأة إلى ما لا نتوقعه، وسيصبح كل هذا مجرد ذكرى من الماضي"، موضحة أنّ المعركة الحقيقية للمرأة تكمن في حقها الانتخابي والتصويت للمجالس البلدية، متمنيةً أن يجدن الدعم الكامل من الرجال، وأن يعملن جميعاً من أجل نجاح هذه الخطوة، ليزاح من الأذهان الصورة القديمة للمرأة الضعيفة التابعة.

حسم الجدل

وشددت "سهيلة زين العابدين" -عضو جمعية حقوق الإنسان- على أنّه ليس بمستبعد من خادم الحرمين الشريفين نصير المرأة وصاحب القرارات الإصلاحية الكبرى حسم هذا الجدل، حيث سبق وأن أمر -حفظه الله- بإدخالها في مجلس الشورى، وبنسبة عضوية كبيرة، وحسم النزاع حول انتخابات المجالس البلدية فأعطاها حق الانتخاب والترشيح، وأقر نظام مشروع الحماية من الايذاء، ومنحها حق الابتعاث، حيث إنّ الفتاة السعودية أصبحت تعطى بعثة خاصة بها في أعرق الجامعات، وهذا يحدث للمرة الأولى في تاريخ المملكة في وقت كانت ملحقة ببعثة زوجها، إضافة إلى حق تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية، الذي واجه معارضة شديدة من المتشددين.

أهلية المرأة

وأضافت: "هناك شواهد كثيرة في دول منطقة الخليج العربي تولت فيها المرأة وزارات مهمة، وقادتها باقتدار، ونحن نطمح أن تكون وزيرة دولة لوزارة فاعلة تحتاجها الدولة، مثل: التعليم، والصحة، ووزارة الشؤون التعليمية"، مقترحة أن تكون المرأة وزيرة لوزارة التخطيط؛ لأنّ المرأة لديها الحس الفني والمهارة في التخطيط، متمنيةً أنّ تكون هناك هيئة عليا للأسرة، موضحةً أنّ مشروع الحماية من الإيذاء بحاجة لرئاسة امرأة، وأن تكون الوزارات التي تتولاها المرأة مهمة، فقد ثبت أنّ المرأة تتميز بمهارة في إنجاز العمل، ولكن تنقصها الصلاحيات لتسهل لها اتخاذ القرارات، داعيةً أن يصاحب هذا القرار إلغاء جميع الأنظمة والقوانين التي تحد وتنتقص من أهلية المرأة.

"فقدان الذاكرة" يحول المعتقل الهمامي بالعراق إلى "هشام"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=172032&CategoryID=1

الرياض، نجران: معيض الرفدي، عبدالله النهدي

طالبت أسرة المعتقل السعودي بالعراق محسن صالح عبدالله الهمامي، حقوق الإنسان والهلال الأحمر بسرعه التحرك لإخراج ابنها الذي أصيب بفقدان الذاكرة وإعادته إلى المملكة لتلقي العلاج، مشيرة إلى أنها عثرت على صورة له بأحد السجون العراقية، ويطلق عليه اسم "هاشم" أو "هشام ."

وكان مبارك الهمامي "شقيق المعتقل" الذي يسكن مع أسرته بمنطقة نجران قد أكد لـ"الوطن" أنهم شاهدوا صورة شقيقه محسن "إلكترونياً" عبر الإنترنت حيث نشرت له صورة بلباس السجن، وضع لها ناشرها عنواناً يقول "مفقود سعودي بالعراق نرجو نشر الصورة حتى يتعرف عليه أهله"، وأضاف "عثرنا عليها في نهاية العام الماضي، والعنوان أكد لنا حقيقة شكوكنا السابقة من أن محسن يعاني من فقد الذاكرة."

وحول قصة غياب المعتقل الهمامي، قال شقيقه إن محسن حاصل على دبلوم في الحاسب الآلي ومتزوج ولديه أبناء، وفقد في شهرجمادى الثانية عام 1425، ولم تتلق الأسرة منه إلا اتصالين في شهر رمضان من نفس العام الذي غاب فيه .

وأضاف أنه خلال سنوات الغياب كانت الأسره تترقب أخباره وتسأل عنه، ولم تكن لها من وسيلة سوى إبلاغ الجهات المختصة، ومن ذلك وزارة الداخلية وحقوق الإنسان بالرياض، وقال: قدمنا طلب بحث ثم ذهبنا إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي بالرياض ونجران، وقدمنا طلبا آخر إلى رئيس لجنة المعتقلين السعوديين بالعراق ثامر البليهد وأبلغناه فأخبرنا بأن الصوره نشرت قبل 16 شهرا عندما كان في سجن الرصافة الرابعة ثم نقل إلى مكان مجهول .

وأضاف أن الأسرة أنشأت صفحة في "تويتر" للبحث عن المعتقل محسن، وفي الأسبوع الماضي وردتها رسائل من أشخاص تفيد بأنه نقل إلى الشعبة الخامسة "العدالة الأولى والتي تسمى الآن الرصافة الثامنة" مع سجناء جيش المهدي، مشيرا إلى أنه موجود حاليا فيها وأنه فاقد للذاكرة، وهو باسم "هاشم" أو "هشام ."

ومن جانبه، أوضح محامي المعتقلين السعوديين في العاصمة العراقية بغداد حامد أحمد في تصريح إلى "الوطن" أمس: أنه سيقوم اليوم الأحد بإجراء عدة مخاطبات رسمية للمحاكم العراقية لمعرفة ما إذا كان لديهم قضية لهذا الاسم، ومخاطبة وزارة العدل العراقية ما إذا كان يتواجد في سجونها المعتقل محسن الهمامي وفي أي سجن يقبع وما هي التهمة الموجهة إليه لبدء الترافع عنه، بالإضافة إلى معرفة حقيقة الحالة الصحية له، وما إن كان فاقدا للذاكرة أم لا، وعندما نجده سنبادر في زيارته فورا ومعرفة ظروف اعتقاله.

لجنة من الرياض للتحقيق في مخالفات دار "طيبة"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172082&CategoryID=3

المدينة المنورة: عالية الشريف

بدأت لجنة شكلها فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة أمس في التحقيق حول الملاحظات التي رصدها مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة أثناء جولته الأسبوع الماضي في دار التربية الاجتماعية، حيث رصد جملة من الملاحظات في الدار الخاصة بالبنين، وتمثلت في ممارسة العنف ضد الأطفال، وتعذيبهم وضربهم بالأسلاك الكهربائية، والصفع على الوجه، والركل بالأقدام.

وبدأ عمل اللجنة بجولة ترأسها مدير الشؤون الاجتماعية بالمنطقة حاتم بري وعدد من الموظفين، من بينهم المدير الطبي بفرع الوزارة بالمدينة وموظف الشؤون المالية أيمن الصلي وشؤون الموظفين المهندس عدنان بكر بتوجيه من قبل وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف، واستمر عمل اللجنة 3 ساعات قامت خلالها برفع تقرير مفصل عن نتائج الزيارة لوزير الشؤون الاجتماعية.

فيما ينتظر أن تصل لجنة أخرى من وزارة الشؤون الاجتماعية خلال اليومين المقبلين، وذلك لتقصي الحقائق في الملاحظات التي رصدتها حقوق الإنسان، وفقا لما أدلى به المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة أحمد السناني. وقال السناني إن وزير الشؤون الاجتماعية وجه بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ما ورد في تقرير مكتب حقوق الإنسان بالمدينة من تجاوزات بحق النزلاء، ومن المحتمل أن تصل من الرياض إلى المدينة المنورة خلال اليومين المقبلين، مشيرا إلى أن اللجنة التي باشرت أعمالها أمس وقفت على ما رصدته الجمعية، كما أنها وقفت على مطالب واحتياجات نزلاء الدار، وما ذكر في ملاحظات الجمعية. وبين السناني أنه فور انتهاء اللجنة من عملها عقد اجتماع برئاسة مدير فرع الوزارة بالمدينة المنورة حاتم بري وجه فيه بتوفير جميع متطلبات نزلاء الدار دون تأخير، كما أن المجتمعين قاموا برفع نتائج الزيارة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

"المدينة": تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في تقرير "حقوق الإنسان" حول "دار التربية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584995

المدينة المنورة - مصلح مطر

وجه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بتشكيل لجنة عاجلة من الوزارة تصل خلال اليومين المقبلين المدينة المنورة، وذلك لتقصي الحقائق حول ما تم رصده من ملاحظات ومخالفات من جمعية حقوق الإنسان أثناء زيارتها دار التربية الاجتماعية.

وقال المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة أحمد السناني في تصريح لـ «الحياة» أمس، إن المدير العام للشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة حاتم بري شرع في تشكيل لجنة بناء على توجيهات وزير الشؤون الاجتماعية ووكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية.

وبيّن أن اللجنة مكونة من المدير الطبي ياسر علي، من شؤون الموظفين أيمن الجهني، من الإدارة المالية محمد القليطي، والمهندس عدنان بكر، مشيراً إلى أنه تم الاطلاع على مبنى دار الأيتام بمخطط الملك فهد وجميع المرافق له، وبعد ذلك تم الاجتماع مع النزلاء على حدة والاستماع لمتطلباتهم وشكواهم. وبمشيئة الله سيتم رفع تقرير بذلك.
وأكد أن غالبية مطالب النزلاء تمحورت حول تغيير مدارسهم، زيادة الرحلات الخارجية، والترفيه داخل الدار، مشيراً إلى أنه تمت مناقشة النزلاء حول ما تم رصده من مخالفة الضرب، إذ أفادوا بأنها غير متكررة وليس مبرحاً، وموطنه في حال الخطأ من بعضهم بعضاً. وعن سبب تأخر المشروع الذي ورد ذكره بتقرير حقوق الإنسان، بيّن السناني أن المشروع سيكون جاهزاً قبل وقته المقرر، إذ إن الفترة المتبقية للمشروع ستة أشهر، ومدته ثلاثة أعوام.
يذكر أن مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة كشف عن تعرض أطفال دار التربية الاجتماعية الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و16 عاماً إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية، والصفع على الوجه، أو الركل بالأقدام، إضافة إلى عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع بحجة عدم وجود طباخ، إذ إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة خلال الفترة المسائية. وأكدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي تذمر أطفال الدار من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، ومن قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية.
ورصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة سابقاً، قصوراً في الخدمات المقدمة لنزلاء دار التربية الاجتماعية، متمثلاً في ضعف المصروف اليومي، وسوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، إضافة إلى عدم تمكين النزلاء من حقهم في الترفيه، مؤكداً مخاطبة الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني. وأوضحت القرافي أن المكتب رصد ملاحظات عدة أثناء زيارة وفد من مكتب الجمعية دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة للبنين، مشيرة إلى أن الملاحظات تمحورت في قصور الخدمات المقدمة لهم التي تمس حقهم في المعيشة، السكن المناسب، والترفيه.

سفير إثيوبيا : نحترم الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664404.htm

مريم الصغير (الرياض)
أكد السفير الإثيوبي محمد حسن، أن سفارة بلاده توافق على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، ووفرت الأوراق الثبوتية للمرحلين، وتؤكد على معاقبة المخطئ.
وقال لدى استقبال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني له أمس، إن العمالة الإثيوبية النظامية ملتزمة وترفض ما حدث من تصرفات فردية لبعض العمالة الإثيوبية.
وبحث رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع السفير الإثيوبي، سبل التعاون وتبادلا وجهات النظر حول ما ترتب على تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وعلى وجه الخصوص العمالة الإثيوبية.
وثمن السفير دور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، وخاصة العمالة الإثيوبية عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن إيواء العمالة. وأكد رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمالة الإثيوبية، مبينا أن بعض العمالة تفقد حقوقها نتيجة أنها غير مدربة على المهن المستقدمة من أجلها.
من جهته أوضح السفير أن الحكومة الإثيوبية أنشأت مراكز للتدريب المهني للعمالة القادمة للمملكة.

"حقوق الإنسان" تنتقد وجبات "المقاصف" المدرسية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172207&CategoryID=3

الطائف: نورة الثقفي
دخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أخيرا على خط المقاصف المدرسية؛ بعد أن تلقت عددا من الشكاوى والبلاغات، التي أكدت حصول الأطفال على أغذية غير صحية تباع داخل المدارس المختلفة، وتحت معرفة وإشراف إداراتها.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني: إن غياب الرقابة الغذائية داخل المؤسسات التعليمية أدى إلى ضياع حق من حقوق الأطفال في المملكة، وهو الحصول على تغذية سليمة تسهم في النمو السليم لهم، مشيرا في ورقته التي قدمها في مؤتمر خط مساندة الطفل إلى أن الأطفال في المملكة لهم الحق في الحصول على تغذية سليمة، إلا أن التغذية المقدمة في المدارس لا تراعي الشروط الصحية المطلوبة لنمو الأطفال، مما يسهم في حدوث الكثير من المشاكل الصحية للطلاب والطالبات.
وشدد القحطاني على ضرورة إعادة النظر فيما يقدم من وجبات غذائية تباع في المدارس، بحيث يضمن توافر العناصر الغذائية فيها، مبينا أنه على الرغم من المستوى الاقتصادي والغذائي الجيد لأطفال المملكة، إلا أن ذلك يعترضه الكثير من الصعوبات. وأضاف أنه في حال إذا تجاوزنا ضبط سلوك الأسر فيما يتعلق بما تقدمه لأطفالها من تغذية سليمة لصعوبة تحقيق ذلك، مطالبا بضرورة تكثيف التوعية المستمرة للأسر في مجال التغذية السليمة.

السفير الإثيوبي ينفي اعتراض سفارته على إجراءات المملكة لتصحيح الأوضاع

المصدر: جريدة أخبار 24 الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أخبار
نفى السفير الإثيوبي لدى المملكة محمد حسن، أن يكون لسفارته اعتراض على إجراءات السلطات السعودية لتصحيح أوضاع العمالة المخالفة على أراضيها، مؤكداً أن السفارة وفرت المستندات والوثائق الثبوتية لرعاياها خلال مراحل التصحيح.
وتمنى السفير، وفقاً لـ"المدينة"، عدم تضخيم وسائل الإعلام لتجاوزات بعض الأثيوبيين، لأن ذلك يساهم في تشويه سمعة العمالة الإثيوبية، لافتاً إلى وجود عمالة إثيوبية نظامية ترفض ما يحدث من تصرفات فردية.
من جانب آخر، أشاد السفير الإثيوبي بالدور الهام الذي قامت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة أوضاع العمالة الإثيوبية بدور الإيواء وزياراتها الميدانية للوقوف على مشكلاتهم.

سفير إثيوبيا: لم نعترض على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع خلال لقائه برئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

قال محمد حسن سفير جمهورية إثيوبيا الفيدرالية: إن السفارة لا اعتراض لها على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، فقد قامت بتوفير الأوراق الثبوتية للمرحلين، كما أنها تؤكد على معاقبة المخطئ، ولكن يأمل إلا يكون هناك تجاوزات بحق مواطني بلاده وخاصة في ظل تضخيم وسائل الإعلام لما يحدث من تجاوزات للبعض، مما يساعد على تشويه سمعة العمالة الإثيوبية، مؤكدا أن العمالة الإثيوبية النظامية ملتزمة وتنكر ما قد يحدث من تصرفات فردية.

وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني استقبل أمس السفير محمد حسن سفير جمهورية إثيوبيا الفيدرالية لدى المملكة مع وفد ضم السفير الإثيوبي لدى دولة قطر، والسفير رئيس إدارة شئون الشرق الأوسط، ومدير إدارة المغتربين بوزارة الخارجية الإثيوبية.

وحضر اللقاء من جانب الجمعية الأمين العام المكلف المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية وأحمد بن محمد المحمود، وهدفت الزيارة إلى بحث سبل التعاون وتبادل وجهات النظر حول ما ترتب على تصحيح أوضاع العمالة الوافدة، وعلى وجه الخصوص العمالة الإثيوبية.

وأشاد السفير بدور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، وخاصة العمالة الإثيوبية عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن الإيواء للعمالة التي لم تصحح أوضاعها، وتقيم إقامة غير نظامية، للتأكد من تمكينهم من حقوقهم، والتي أسماها بالجهود السامية لخدمة حقوق الإنسان.

وأوضح رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمالة الإثيوبية، حيث إن بعض العمالة تفقد حقوقها نتيجة أنها غير مدربة على المهن المستقدمة من أجلها.

وأكد سفير إثيوبيا على أهمية إبلاغ السفارة عند إيقاف رعاياها والسماح بزيارتهم كما عرض بعض الحالات وطالب الجمعية بزياراتها للوقوف على مشكلاتهم، وخاصة استراحات الإيواء، وقد وعد رئيس الجمعية بمتابعة تلك الحالات، وبتقديم المساعدة في توفير المعلومات عن عدد الموقوفين من العمالة الإثيوبية في بعض مناطق المملكة وبما يساعد في الاستعجال بحل أوضاعهم وترحيلهم. كما أكدت الجمعية على حق المملكة السيادي في تنظيم أوضاع من يقيم على أراضيها بحيث تكون إقامتهم نظامية مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الجميع.

..و تحذير من 3 مواقع تعنّف الأطفال في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131224/Con20131224664487.htm

ماجد النفيعي (الطائف)

حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في لقائها مع التعليم في محافظة الطائف عن وجود 3 مواقع غالبا ما يعنف فيها الأطفال، وهي المنزل، المؤسسات التعليمية، والاجتماعية، مشددة على أن دور التربية والتعليم كبير جدا في الكشف على أي اعتداء يتعرض له الطفل.

واستشهدت حقوق الإنسان من خلال العرض المرئي «بور بوينت» بعدة لقطات وصور ضوئية لحالات عنف ضد الأطفال، كانت قد تناولتها وطرحتها «عكاظ» أمام الرأي العام للنقاش والمعالجة.

وأوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة نايف الثقفي أنه عند التعريف بحقوق الطفل، فإن هناك محاور عدة تظل محل اهتمام كل من يعملون في الميدان التربوي منها التعريف بانتهاكات حقوق الطفل وتأثيراتها النفسية داخل المدارس، مضيفا أن المواقع التي يعنف فيها الطفل محددة في 3 مواقع، تتمثل في المنزل والمؤسسات التعليمية والاجتماعية، لافتا إلى أن الإسراع في معالجة المؤشرات الجسدية للإهمال التي تقع على الأطفال في المدارس، سواء كانت طبية أو نفسية أو تعليمية أو جسدية، سيكون لها دور بالغ في صناعة أجيال المستقبل ومواجهة جميع التحديات التي تقع على الأطفال.

وبدوره أشار مساعد مدير عام التربية والتعليم بمحافظة الطائف للشؤون التعليمية عبدالرحمن الصخيري أن إدارة تعليم الطائف تقوم بمهمة كبيرة تجاه تربية الأجيال، والعمل على تهيئتهم بشكل متكامل تربويا ونفسيا وعلمياً وفكرياً، مضيفاً أن هذا الدور يجسد على الواقع من خلال المراقبة والعمل بخطط منظمة من إدارة ومعلمين المدرسة، مبيناً أن الأبناء يظلون أمانة في أعناق جميع من في القطاع التربوي، والمسؤولية كاملة تقع على عاتقهم طالما أن الطالب داخل إطار المدرسة.

ولفت الصخيري إلى أن ما يسمع ويقرأ عما يتعرض له الطلاب في بعض المدارس من إيذاء وعنف من بعض المعلمين، وأحيانا قد يكون الإيذاء من مدير المدرسة أو المرشد الطلابي، يظل محسوبا على الجميع ويجب أن يكون هناك وعي بالدور التربوي والتعليمي، موضحا أنه في حالة وجود ملاحظات سلوكية خاطئة لدى الطلاب، فمن الضروري اتباع الخطوات الإجرائية النظامية التي تؤدي إلى المعالجة المناسبة، مهيبا في الوقت ذاته بالمعنيين الحرص على تعريف الطلاب بالحقوق والواجبات تجاه المعلمين، مشددا على دور المرشد وأثره الإيجابي في هذا الدور، من خلال رسم خطة عمل متكاملة عما يدور داخل المدرسة.

يذكر أن أكثر من 100 مرشد طلابي في تعليم الطائف استفاد من اللقاء المشترك المقام في مركز الأمير سلطان لخدمات التربية الخاصة بالطائف، بحضور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومسؤولي تعليم الطائف للتعريف بحقوق الطفل ومنع العنف في المدارس.

استقبله رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

سفير إثيوبيا: موافقون على الإجراءات السعودية لـ"التصحيح"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/sxMfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، سفير جمهورية إثيوبيا لدى المملكة، محمد حسن، مع وفد ضم السفير الإثيوبي لدى دولة قطر، ورئيس إدارة شؤون الشرق الأوسط، ومدير إدارة المغتربين بوزارة الخارجية الإثيوبية.
وحضر اللقاء من جانب الجمعية، الأمين العام المكلف، المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية، أحمد بن محمد المحمود، وهدفت الزيارة إلى بحث سبل التعاون، وتبادل وجهات النظر عما ترتب على تصحيح أوضاع العمال الوافدين، وعلى وجه الخصوص العمال الإثيوبيين.
وقد أشاد السفير بدور الجمعية في متابعة إجراءات الحملة، خاصة العمال الإثيوبيين، عندما قامت بزيارات ميدانية للاطلاع على الأوضاع، وزيارة أماكن الإيواء للعمال الذين لم يصححوا أوضاعهم، وتقيم إقامة غير نظامية؛ للتأكد من تمكينهم من حقوقهم، والتي أسماها بالجهود السامية لخدمة حقوق الإنسان.
وأوضح رئيس الجمعية أن الحاجة تدعو لتأهيل العمال الإثيوبيين، حيث إن بعض العمال يفقدون حقوقهم؛ نتيجة أنهم غير مدربين على المهن المستقدمين من أجلها.
وأجاب السفير بأن الحكومة الإثيوبية قامت بإنشاء مراكز للتدريب المهني للعمال القادمين للمملكة، وأكد أن السفارة لا اعتراض لها على الإجراءات السعودية لتصحيح الأوضاع، فقد قامت بتوفير الأوراق الثبوتية للمرحلين، كما أنها تؤكد على معاقبة المخطئ، ولكن تأمل ألا يكون هناك تجاوزات بحق مواطنيها، وخاصة في ظل تضخيم وسائل الإعلام لما يحدث من تجاوزات للبعض؛ مما يساعد على تشويه سمعة العمال الإثيوبيين.
وأكد أن العمال الإثيوبيين النظاميين ملتزمون، وانتقد ما قد يحدث من تصرفات فردية، وشدد على أهمية إبلاغ السفارة عند إيقاف رعاياها، والسماح بزيارتهم كما عرض بعض الحالات، وطالب "الجمعية" بزياراتها؛ للوقوف على مشاكلهم، وخاصة استراحات الإيواء.
وقد وعد رئيس الجمعية بمتابعة تلك الحالات، وبتقديم المساعدة في توفير المعلومات عن عدد الموقوفين من العمال الإثيوبيين في بعض مناطق المملكة، وبما يساعد في الاستعجال بحل أوضاعهم، وترحيلهم، كما أكدت "الجمعية" على حق المملكة السيادي في تنظيم أوضاع من يقيم على أراضيها، بحيث تكون إقامتهم نظامية، مع التأكيد على أهمية احترام حقوق الجميع.

جلسة سرية للمجلس مع وزير التجارة.. اليوم

الشورى يطالب الأجهزة الحكومية بالتسجيل في خدمات المركز الإرشادي لأمن المعلومات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895308.html

الرياض عبدالسلام البلوي

نبه مجلس الشورى عبر العلاقات العامة والإعلام على سرية جلسة اليوم الثلاثاء التي ستعقد بحضور وزير التجارة والصناعة توفيق الربيعة في الوقت الذي تعلن فيه الوزارة على موقعها 33 مهمة تقوم بها في مجملها ذات مساس مباشر بالوطن ومواطنيه كالإشراف على الأسواق الداخلية وحمايتها من الاستغلال والاحتكار وضبط الأسعار، ومتابعة حركة العرض والطلب للسلع والمواد في الأسواق العالمية، واتخاذ التدابير لتأمين متطلبات الأسواق المحلية منها، ومراقبتها ومراقبة الجودة النوعية للسلع والمواد، وإجراء الفحص والاختبارات المعملية للمواد الغذائية، والحديد والعطورات والأدوية، وأيضاً مكافحة الغش التجاري بمختلف أنواعه، والمشاركة في مكافحة التستر وضبط قضاياه.

من ناحية ثانية أيَّد أعضاء شورى أمس التحفظ على خفض معدل الخصوبة ورحبوا بحذف لجنة الإسكان مايخص ذلك وطلبها الموافقة عليها بعد حذف عبارة (خفض معدل الخصوبة الكلي) الواردة في المحور الأول الخاص بالسكان والتنمية من وثيقة السياسة السكانية التي تعرضت لمناقشة موسعة من أعضاء المجلس.

أول المداخلين كان العضو عبدالله الحربي الذي انتقد الوثيقة السكانية للمملكة حيث أنها لم تتطرق إلى إستراتيجية بعيدة المدى ودعا إلى إعادة النظر فيها وتساءل عن خلو دراسة الوثيقة من الإحصائيات الديموغرافية المتقدمة، مضيفاً أنه على اعتبار أن الأسرة هي الأساس فهل نوقشت على مستوى المجتمع؟ وهل تم التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة سواء المباشرة أو غير المباشرة؟ مقترحاً انشاء مركز معلومات يوفر المعلومات التي يحتاجها واضعو السياسات المستقبلية

وعبر العضو عدنان البار عن عدم الرضا عن الوثيقة في صيغتها وشكلها النهائي المعروض على المجلس وأشار إلى أن المرأة حظيت بدراسة جيدة بينما فئات أخرى كالشباب لم تحظ بذلك كما أغفلت الوثيقة دور المرأة وما تقوم به وأكد الافتقار إلى الدراسات الموثقة.

عضو مجلس الشورى الشيخ عازب آل مسبل أكد على أن ابناء الوطن يحتاجون لمثل هذه الوثيقة التي ترسم لهم مستقبلهم وخططهم لحمايتهم من أخطار اجتماعية تحدق بهم في حال عدم وجود استراتيجية إسكانية تلبي للفرد حاجاته الأساسية، لافتاً إلى أن الحاجة أكبر لضمان التوازن بين النمو السكاني ونمو الطلب على السكن.

عضو لجنة حقوق الإنسان وفاء طيبة نبهت على أن التحول الديموغرافي في العديد من الدول النامية ينذر بخلل في التركيبة السكانية نتيجة التوقعات بتساوي عدد الشباب وعدد كبار السن مستقبلاً، مضيفة أن الوثيقة يجب أن لا تغفل ذوي الاحتياجات الخاصة حيث أنها لم تراع هذه الفئة، وطالبت اللجنة بمعالجة هذا الخلل بتوصية خاصة وقالت "زيادة عدد كبار السن الى 14% امر خطير جدا في ظل المتغيرات التي تحدث في المجتمع". ورأت العضو بثينة أبو طالب أن الوثيقة بصورتها الحالية لا تعتبر وثيقة سكانية حيث أنها لا توضح ملامح السياسة السكانية للمملكة بالنظر إلى مكانتها الاقتصادية والدينية، بالإضافة إلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة وتوافقها مع الحدود الجغرافية وأشارت إلى أن السياسة السكانية للمملكة ينبغي أن ترتبط بالأمن الوطني والتحديات الإقليمية والدولية، والحدود السياسية السكانية للمملكة.

وتحدثت أبو طالب في مداخلتها عن انحدار في مستوى الانجاب والخصوبة بسبب التأخر في الانجاب والتدخين والتباعد بين الولادات وعند الوصول إلى 35 سنة عند بعض النساء كما انخفض الانجاب في المناطق الريفية بنسبة تجاوزت 30%.

ويرى العضو محمد رضا نصرالله افتقار الوثيقة للمسوحات الواقعية على محاورها العشرة.. وهذا ما يجعلها بعيدة عن

تلمّس احتياجات السكان الفعلية والمتجددة، لإحداث التوازن بين نموهم الأسري، وفئاتهم العمرية، وبين موارد بلادهم المتاحة، للتمتع بحياة كريمة، في بيئة نظيفة، خالية من العبث بمكوناتها، وتدمير عناصرها الطبيعية.
واستبعد نصرالله تحقق ما تهدف إليه السياسة السكانية هذه من خلال مهمة التخطيط التنموي وخدمة سكان الدولة بشكل متساو بسبب عدم تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي تحقيق حياة كريمة لجميع الفئات والأجناس، وقال لاحظت لجنة الإسكان وجود فجوة بين عدد السكان في المدن الرئيسية، الرياض، جدة، الدمام وبين المناطق الأخرى البعيدة عنها، وأن ذلك يخل بالتنمية المستدامة وتوازنها.
ويضيف نصرالله: المرأة مازالت غير ممكنة تماماً من العمل والعمالة المليونية الوافدة تحتل مواقع عمل، المواطنون هم أجدر بها أما الشباب الذي يشكل ما بين 65و79% من السكان، فإنه يبحث عن فرص عمل لدى الدولة حين تخرجه ولا يجدها لدى القطاع الخاص، بوصف الدولة هي الموظف الرئيسي وشركات القطاع الخاص المعتمدة في سيولتها على مشروعات الدولة واعتماداتها المليارية، لا تخلق مزيداً من الفرص المغرية الأجور للمواطن.
واقترح عضو المجلس سعيد الشيخ توصيات ينوي تقديمها على الوثيقة السكانية للتوسع في الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في متابعة وتقويم السياسة السكانية، وطالب بأن يكون هناك توسع في الإنجاب وأيضا متابعة تطوير هذه الوثيقة خلال السنوات القادمة، كما قدم توصية ثانية لإنشاء مجلس وطني أعلى للإسكان.
بعد ذلك، انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير الصندوق العقاري ورأى عضو أن الطلبات المباشرة والألكترونية للحصول على القروض لم تنخفض؛ ولم يوضح الصندوق رؤيته لمعالجتها، مشيراً إلى أن الصندوق تحدث سابقاً عن حلول لفرز الرقم الكبير من المتقدمين ألكترونياً لكنه لم يشر إلى ذلك في التقرير. وجدد العضو سالم القحطاني مطالبة الصندوق بتقديم حلول تراعي الفئات الاجتماعية التي لاتقدر على السداد، وخصوصاً المتعثرين من مستفيدي الضمان الاجتماعي الذين يجب على الصندوق أن يقف معهم ويجد الحلول المناسبة لمعالجة تعثرهم، وأشار إلى تجاوز المنتظرين للقرض العقاري نصف المليون شخص كما ان اكثر من ترليون ريال قيمة المبالغ المتوقع ان تقدم من الصندوق للمتقدمين بدون شرط الحصول على ارض.
وعارض أحد الأعضاء توصية اللجنة المالية بالعودة إلى تطبيق برنامج القروض الاستثمارية، موضحاً أن الصندوق يعاني شح الموارد المالية وغير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه الأفراد فكيف يضاف إليه عبء تمويل قطاع استثماري قادر على تدبر التمويل من جهات أخرى؟ مؤكداً بأن الصندوق العقاري أثبت من خلال التجارب السابقة أنه أفضل الحلول لمواجهة الأزمة السكانية ولا بد من المضي في دعمه بموازاة الحلول الأخرى من أجهزة الدولة ذات العلاقة، وأن لا تكون الحلول على حساب دعم الصندوق.
ودعا عضو شورى مسؤولي الصندوق إلى التفكير بحلول تساهم في حل مشكلة الإسكان عدا الدعم المادي، ولفت النظر إلى أن الصندوق يحتاج إلى تطوير آليات التحصيل، ومراجعة شروط ومواصفات الوحدات السكنية التي يقرض المواطنين لشرائها.

آخر التقارير التي ناقشها المجلس أمس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 321433، حيث أوصت اللجنة بالعمل على فتح مكاتب فرعية للهيئة في المناطق وتوفير الاعتمادات اللازمة، وإيجاد الحوافز اللازمة لاستقطاب الطيارين لسد حاجة النقص في كوادر المراقبة الجوية والحفاظ عليهم.

أكاديميون ومواطنون: كلمة المليك توجيه مباشر للوزراء لخدمة الوطن والمواطن

أكدوا أن راحة أبناء شعبه وخدمتهم همه الأكبر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سعيد العدواني - جدة

أكاديميون ومواطنون: كلمة المليك توجيه مباشر للوزراء لخدمة الوطن والمواطناعتبر عدد من أعضاء مجلس الشورى واكاديميين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للوزراء توجيها واضحا ومباشرا لكل المسؤولين، سواء الوزراء او المدراء للادارات المختلفة وسفراء المملكة بتقدم كل الخدمات للمواطنين داخل المملكة وخارجها، وضرورة التجاوب مع مطالبها والعمل على خدمة وراحة المواطن ورفاهيته.

وقالوا: إن هذا التوجيه يؤكد الحرص الكبير الذي يوليه خادم الحرمين لابنائه ومواطنيه في هذا الوطن، وأن راحتهم وخدمتهم هو همه الأكبر.

وقال الدكتور خضر القرشي عضو مجلس الشورى: إن ما قاله خادم الحرمين الشريفين خلال جلسة مجلس الوزراء وبحضور جميع الوزراء ليس بغريب من رجل جبل على حب وطنه ومواطنية، وان ذلك دليل واضح على حرصه -حفظه الله- على خدمة المواطن وتلبية سبل رفاهيته وتحقيق كل احتياجاته وتقديم كامل الخدمة التي يحتاج اليها المواطن سواء في داخل المملكة او خارجها، وما ذكره -حفظه الله وادامه- ما هو الا غيض من فيض من حرصه على أبناء وطنه فحمل الوزراء مسؤوليتهم وان عليهم استقبال المواطن وتقديم ما يحتاج اليه وان عليهم مخافة الله في اداء عملهم قبل كل شيء.

وأضاف: ان خادم الحرمين استشعر حاجة المواطن خارج المملكة وحث سمو وزير الخارجية ليحث السفراء بالوقوف الى جوار المواطن، وتقديم العون والمساعدة له وان يستقبلوا المواطنين ويسخروا كل جهد لخدمتهم، وقال الدكتور خضر: ان عملية التواصل الآن مع اي شخصية واي مسؤول اصبحت ميسرة وسهلة، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او من خلال تطبيقات الهواتف الذكية التي يمكن اصدارها ولكن مايهم هو سرعة التفاعل والتجاوب مع ما يرد والوقف على الشكوى وحاجة المواطن في هذا الجانب.

وبارك الدكتور احمد أل مفرح عضو مجلس الشورى الميزانية، داعيا الله ان يكون فيها الخير للبلاد والعباد، وقال: ان خادم الحرمين الشريفين دائما ما يؤكد في كل مناسبة ضرورة مخافة الله في كل ما يقوم به المسؤول، وان يتم صرف ما تم اعتماده وفقا لما خصص له وان يعمل الجميع على تقديم الخدمة للمواطن والعمل على رفاهية المواطن وراحته، وهذا توجيه منه -حفظه الله- بالصرف على الوطن والمواطن دون التأخير، وهنا نتسأل لماذا يبقى بعض المسؤولين في إنتظار توجيه لامر ما وينتضر التوجيه في كل صغيرة او كبيرة ويبقى دون ان يتخذ قرارا هو من صميم عمله وكان من الفترض على المسؤول ان يتخذ القرار دون الانتظار في تعليمات او توجيهات تبلغه وتطلب منه تنفيذ عمل، ويقول ال مفرح: إن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- كان واضحا وصريحا في حديثه للوزراء وحثهم على مخافة الله في اداء عملهم والعمل على صرف الميزانية وفق ما اعتمدت له، وأعلن -حفظه الله- حربه على الفساد منذ سنوات، ووجه رعاة الله بانشاء هيئة لمكافحة الفساد، ولذلك اعتقد بان على الوزراء والمسؤولين استشعار مسؤوليتهم وان يؤدوا الامانة التي تحملوها.

وعن حديث خادم الحرمين الشريفين لسمو وزير الخارجية قال ال مفرح: إن الجميع يعلم ان هناك بعض القصور والتهاون من بعض السفراء اللذين لا يهتمون بقضايا المواطنين خارج المملكة، بل وحتى لا يهتم بما يهم المملكة ولا يكونوا فاعلين، ومن بين هذه الدلائل قضية العمالة وما آلت اليه هذه القضية وخاصة مع بلدان شرق آسيا والتي اثرت حتى على العلاقات بين البلدين، واعتقد ان على السفر الفاعل ان يكون له علاقاته بمسؤولين برلمانات الدولة التي يمثلها وان يكون صاحب علاقة مع اعضاء البرلمان في الدول الخارجية وخاصة الاعضاء الفاعلين.

وتحدث ال مفرح عن دور السفارات في رعاية المواطن وتقديم الخدمة له، وقال: هناك تقارير تؤكد بان بعض السفارات والممثليات لاتهتم برعايا المملكة وهناك نوع من عدم الاهتمام للمواطن من قبل السفارات وعدم تقديم المساعدة او المشورة وخاصة لمن لديهم اشكالية، مضيفا ان ما سمعناه وسمعه الجميع من خادم الحرمين توجيه واضح وصريح بضرورة تقديم كل العون والمساعدة، خاصة وأن الملك اعتبر كل مواطن يراجع اي مسؤول هو الملك عبدالله، وهذا توجيه واضح بان اي جهة وأي سفارة عليها ان تستنفر لخدمة المواطن.

ويقول ال مفرح: إن هناك سفراء فاعلين وجهودهم ملموسة ومشكورة وهذا واجبهم على وطنهم وأبناء وطنهم فهم على تواصل مع الرعايا بعدة وسائل، ولكن للاسف هناك سفراء ومسؤولون رعايا في دول لا يمكن الوصول اليهم حتى لو حضر المواطن الى مكتبه، وهنا يظهر أمتعاظ المواطنين من السفارات وحتى من الحكومة بسبب عدم اداء مسؤول واجبه بكل امانة، وتطرق ما يظهر من عدد من المواطنين في الخارج من تصرفات غير لائقة ومخالفة سواء لعادات المملكة وتقاليدها واعرافها وشريعتها ومخالفتهم ايضا لأنظمة البلد، ويقول: إن على السفارات الا تقف مكتوفة الايدي بل يجب العمل على احتواء مثل هؤلاء ومناصحتهم وتوجيههم والعمل على تعديل سلوكهم حتى لا يسيئوا لسمعة المملكة ومكانتها.

ويقول الدكتور سعيد الأفندي المشرف على مركز الأمير نايف للقيم الاخلاقية وعميد كلية التربية بجامعة الملك عبدالعزيز: لاشك بان توجيهات خادم الحرمين الشريفين تنطلق من المادة الاولى والرئيسية في دستور هذا الوطن، وهي أنها دولة اسلامية وتنظيمها وسياسة تعاملها تنطلق من تعاليم الشريعة الاسلامية، وما ذكره الملك المفدى ما هو الا تفعيل للقيم الإسلامية من خلال خدمة الناس وتقديم الخدمة للمواطن ومساعدته وقضاء حوائجه ومتطلباته، وما توجيه خادم الحرمين الشريفين إلا تأكدي على حرصه -حفظه الله- بضرورة تقديم الخدمة للمواطن والعمل على خدمتة، وخص -حفظه الله- دور السفارات في الخارج وضرورة فتح ابوابها لكل مواطن يحتاج العون واعتباره من يطلب المساعدة هو ملك المملكة، وهذا فيه فخر لكل مواطن لنا كأكاديميين ومثقفين وطالبي علم، وحتى يشعرنا بالفخر ان نسمع من قائدنا هذا الاهتمام والتوجيه وتحميله الامانة للمسؤولين، ومطالبته لهم بان يكونوا على قدر المسؤولية عند اداء امانتهم.

ويقول الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة: إن الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لكل أبناء هذا الوطن ليس بغريب وليس وليد هذه اللحظة، بل أن خادم الحرمين -حفظه الله- في كل مناسبة ولقاء معه بالمسؤولين يؤكد على ضرورة منح المواطن كامل حقوقه وتقديم كل المساعدة له وتسخير كل خيرات هذا الوطن له والعمل على ان يعيش بكل رفاهية وراحة.

وأضاف: ان ما طالب به خادم الحرمين الشريفين من سمو وزير الخارجية بضرورة تقديم المساعدة لكل مواطن في الخارج توجيها وواضحا وصريحا، فالاصل في وجود السفارة في الخارج هو خدمة الوطن وخدمة المواطن من الدارسين والزائرين لاي بلد، وقال: إن على السفارات ان تضاعف جهودها في خدمة المواطن في الخارج وان تقدم الخدمة للمواطن بالشكل الذي يتطلع اليه الملك المفدى، وحقيقة هناك العديد من السفارات تعمل بشكل جيد وتهتم بالمواطن وتقدم الخدمة له بشكل مقبول، ولكن البعض الآخر لا يولي المواطن او قضاياه اي اهتمام ولا تبالي بشكاوى المواطنين، وأضاف أنه اصبح بالامكان تقديم طلب المساعدة والاستشارة من خلال وسائل التواصل المتعددة ولكن ما يهم هو سرعة التجاوب مع ما يصل ويرد الى الجهة وتلبية احتياج المواطن وتلبية متطلباته.

وعبر عدد من المواطنين عن بالغ شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين وتأكيده على ضرورة تقديم الخدمة للمواطن بالشكل الصحيح وان تسخر كل الجهود لخدمة ابناء الوطن، وقالوا: إن ما سمعوه يعد توجيها واومر واضحة لكل مسؤول وكل سفارة بان يكون همها الاول وركيزة علمها هو خدمة الوطن والمواطن وتقديم كل الخدمة التي يحتاج اليها، قال حسين الاحمدي: نفخر كمواطنين بما قاله خادم الحرمين في كلمته التي وجهها للوزراء، وهذا توجيه واضح ولا اعتقد بان هناك ابلغ من هذا التوجيه الذي يؤكد حرص المليك على ابناء وطنهم وخدمته فهو -حفظه الله- وضع المواطن كأنه ملك المملكة بهدف استنفار كل جهة يراجعها المواطن، نتوجه بالدعاء لهذا الملك الصالح ونسأل الله ان يحفظه ويسبغ عليه ثوب الصحة والعافية، ويقول المواطن خالد الغامدي: انه فخور بما قاله خادم الحرمين الشريفين، وانه يفخر بان يكون مواطنا سعوديا خاصة بعد ما قاله خادم الحرمين واعتبار اي مواطن بمثابة الملك عبدالله عند مراجعته لاي ادارة، وقال الغامدي: اننا ندعوا ان يسخر لهذا الملك البطانة الصالحة الذين يحققون اهداف وتطلعات خادم الحرمين الذي يعرف كل مواطن حرص ملك الوطن على مواطنيه، وان همه خدمته وتوفير كل سبل الراحة والرعاية لهم، ويقول المواطن طارق بن غرم ال يحيى: إن كلمة خادم الحرمين الشريفين توجيه واضح لكل مسؤول يرى بان خدمة المواطن امر ثانوي، فما وجه به الملك للوزراء وطلبه بان يتم تقديم كل الخدمة والرعاية والعون لكل مواطن يدل بان هذا الامر يجب أن يكون اول اتمامات المسؤول بل ابرزها وان على اي مسؤول تسخير وقته ووقت موظيفه وجهته لتقديم الرعاية والخدمة التي يحتاج اليها المواطن.

ويرى المواطن حمد الازوري ان توجيه الملك واضح لكل مسؤول، وقال: إن خادم الحرمين حمل الوزراء الامانة امام الجميع، وان على كل مسؤول ان يتقي الله في اداء عمله وان يقوم بصرف ما خصص في الميزانية وفق ما اعتمدت له وبكل امانة.
واضاف يقول: إن الملك اول من حارب الفساد واليوم وضع المسؤولين امام الأمر الواقع بالعمل بكل جهد سواء في خدمة المواطن مباشرة او العمل على تسهيل كل ما يحتاج اليه، واعرب المواطن صالح السهيمي عن بالغ شكره وتقديره لخادم الحرمين، داعيا الله ان يمده بالصحة والعافية وان يسخر له البطانة الصالحة الذين يقومون باداء الامانة بالشكل الصحيح، وقال أيضا: إن ما قاله خادم الحرمين اليوم للوزراء يبعث في نفوسنا نحن كمواطنين الفخر والعزة ويشعرنا بقيمتنا كمواطنين، مضيفا أن على كل مسؤول وزير او مدير أن يتقي الله في اداء مهمته وان ينفذها بالشكل الذي يرضي الله اولا ثم ولاة الأمر.

إحالة ملف الطفلة "غلا" إلى فريق طبي محايد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131225/Con20131225664713.htm

أحمد السلمي (جدة)
أحالت الشؤون الصحية بمحافظة جدة ملف قضية الطفلة غلا إلى مستشفى الولادة والأطفال بالمساعدية لدراسته ومعرفة علاقة وفاتها بالبرنامج العلاجي والأدوية التي أعطيت لها من قبل المستشفى الخاص الذي يتهمه والدها بالتسبب في وفاتها.
مدير صحة جدة الدكتور سامي باداوود الذي أوضح ذلك لـ «عكاظ» ، أشار إلى أن فريق التحقيق استكمل تحقيقاته مع الفريق الطبي الذي أشرف على علاج «غلا»، ومن ثم أرسل ملف القضية إلى فريق طبي محايد ومتخصص في طب الأطفال بمستشفى المساعدية. وفي ضوء نتائج فحصه للملف سيتم النظر في إمكانية إحالة الملف إلى الهيئة الطبية الشرعية المخولة بالنظر في الأخطاء الطبية وإصدار العقوبات حسب النظام.
وكان المواطن غسان فؤاد كمال تقدم بشكوى للشؤون الصحية يتهم فيها أحد المستشفيات الخاصة في جدة بالتسبب في وفاة طفلته «غلا» البالغة من العمر ثلاثة أعوام في الخامس من شهر صفر الحالي، مشيرا الى أن حالتها الصحية تدهورت بعد أن أعطيت مضادات حيوية بالوريد لعلاج التهاب في اللوزتين وارتفاع في درجة الحرارة. وتفاعلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مع شكوى والد «غلا» وطالبت الشؤون الصحية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان حسن تقديم الخدمات الصحية، لافتة الى أن مشكلة الأخطاء الطبية أصبحت تؤرق الجميع وتتطلب وضع آلية رقابة دورية لفحص شهادات الأطباء والفنيين العاملين في المستشفيات والمستوصفات الحكومية والخاصة.

أكاديميون ومواطنون: كلمة المليك توجيه مباشر للوزراء لخدمة الوطن والمواطن

أكدوا أن راحة أبناء شعبه وخدمتهم همه الأكبر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سعيد العدواني - جدة

اعتبر عدد من أعضاء مجلس الشورى واكاديميين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للوزراء توجيها واضحا ومباشرا لكل المسؤولين، سواء الوزراء او المدراء للادارات المختلفة وسفراء المملكة بتقدم كل الخدمات للمواطنين داخل المملكة وخارجها، وضرورة التجاوب مع مطالبها والعمل على خدمة وراحة المواطن ورفاهيته.

وقالوا: إن هذا التوجيه يؤكد الحرص الكبير الذي يوليه خادم الحرمين لابنائه ومواطنيه في هذا الوطن، وأن راحتهم وخدمتهم هو همه الأكبر.

وقال الدكتور خضر القرشي عضو مجلس الشورى: إن ما قاله خادم الحرمين الشريفين خلال جلسة مجلس الوزراء وبحضور جميع الوزراء ليس بغريب من رجل جبل على حب وطنه ومواطنية، وان ذلك دليل واضح على حرصه -حفظه الله- على خدمة المواطن وتلبية سبل رفاهيته وتحقيق كل احتياجاته وتقديم كامل الخدمة التي يحتاج اليها المواطن سواء في داخل المملكة او خارجها، وما ذكره -حفظه الله وادامه- ما هو الا غيض من فيض من حرصه على أبناء وطنه فحمل الوزراء مسؤوليتهم وان عليهم استقبال المواطن وتقديم ما يحتاج اليه وان عليهم مخافة الله في اداء عملهم قبل كل شيء.

وأضاف: ان خادم الحرمين استشعر حاجة المواطن خارج المملكة وحث سمو وزير الخارجية ليحث السفراء بالوقوف الى جوار المواطن، وتقديم العون والمساعدة له وان يستقبلوا المواطنين ويسخروا كل جهد لخدمتهم، وقال الدكتور خضر: ان عملية التواصل الآن مع اي شخصية واي مسؤول اصبحت ميسرة وسهلة، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او من خلال تطبيقات الهواتف الذكية التي يمكن اصدارها ولكن مايهم هو سرعة التفاعل والتجاوب مع ما يرد والوقف على الشكوى وحاجة المواطن في هذا الجانب.

وبارك الدكتور احمد أل مفرح عضو مجلس الشورى الميزانية، داعيا الله ان يكون فيها الخير للبلاد والعباد، وقال: ان خادم الحرمين الشريفين دائما ما يؤكد في كل مناسبة ضرورة مخافة الله في كل ما يقوم به المسؤول، وان يتم صرف ما تم اعتماده وفقا لما خصص له وان يعمل الجميع على تقديم الخدمة للمواطن والعمل على رفاهية المواطن وراحته، وهذا توجيه منه -حفظه الله- بالصرف على الوطن والمواطن دون التأخير، وهنا نتسأل لماذا يبقى بعض المسؤولين في إنتظار توجيه لامر ما وينتضر التوجيه في كل صغيرة او كبيرة ويبقى دون ان يتخذ قرارا هو من صميم عمله وكان من الفترض على المسؤول ان يتخذ القرار دون الانتظار في تعليمات او توجيهات تبلغه وتطلب منه تنفيذ عمل، ويقول ال مفرح: إن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- كان واضحا وصريحا في حديثه للوزراء وحثهم على مخافة الله في اداء عملهم والعمل على صرف الميزانية وفق ما اعتمدت له، وأعلن -حفظه الله- حربه على الفساد منذ سنوات، ووجه رعاة الله بانشاء هيئة لمكافحة الفساد، ولذلك اعتقد بان على الوزراء والمسؤولين استشعار مسؤوليتهم وان يؤدوا الامانة التي تحملوها.

وعن حديث خادم الحرمين الشريفين لسمو وزير الخارجية قال ال مفرح: إن الجميع يعلم ان هناك بعض القصور والتهاون من بعض السفراء اللذين لا يهتمون بقضايا المواطنين خارج المملكة، بل وحتى لا يهتم بما يهم المملكة ولا يكونوا فاعلين، ومن بين هذه الدلائل قضية العمالة وما آلت اليه هذه القضية وخاصة مع بلدان شرق آسيا والتي اثرت حتى على العلاقات

بين البلدين، واعتقد ان على السفر الفاعل ان يكون له علاقاته بمسؤولين برلمانات الدولة التي يمثلها وان يكون صاحب علاقة مع اعضاء البرلمان في الدول الخارجية وخاصة الاعضاء الفاعلين.
وتحدث ال مفرح عن دور السفارات في رعاية المواطن وتقديم الخدمة له، وقال: هناك تقارير تؤكد بان بعض السفارات والممثليات لاتهتم برعايا المملكة وهناك نوع من عدم الاهتمام للمواطن من قبل السفارات وعدم تقديم المساعدة او المشورة وخاصة لمن لديهم اشكالية، مضيفا ان ما سمعناه وسمعه الجميع من خادم الحرمين توجيه واضح وصريح بضرورة تقديم كل العون والمساعدة، خاصة وأن الملك اعتبر كل مواطن يراجع اي مسؤول هو الملك عبدالله، وهذا توجيه واضح بان اي جهة وأي سفارة عليها ان تستنفر لخدمة المواطن.
ويقول ال مفرح: إن هناك سفراء فاعلين وجهودهم ملموسة ومشكورة وهذا واجبهم على وطنهم وأبناء وطنهم فهم على تواصل مع الرعايا بعدة وسائل، ولكن للاسف هناك سفراء ومسؤولون رعايا في دول لا يمكن الوصول اليهم حتى لو حضر المواطن الى مكتبه، وهنا يظهر أمتعاظ المواطنين من السفارات وحتى من الحكومة بسبب عدم اداء مسؤول واجبه بكل امانة، وتطرق ما يظهر من عدد من المواطنين في الخارج من تصرفات غير لائقة ومخالفة سواء لعادات المملكة وتقاليدها واعرافها وشريعتها ومخالفتهم ايضا لأنظمة البلد، ويقول: إن على السفارات الا تقف مكتوفة الايدي بل يجب العمل على احتواء مثل هؤلاء ومناصحتهم وتوجيههم والعمل على تعديل سلوكهم حتى لا يسيئوا لسمعة المملكة ومكانتها.
ويقول الدكتور سعيد الأفندي المشرف على مركز الأمير نايف للقيم الاخلاقية وعميد كلية التربية بجامعة الملك عبدالعزيز: لاشك بان توجيهات خادم الحرمين الشريفين تنطلق من المادة الاولى والرئيسية في دستور هذا الوطن، وهي أنها دولة اسلامية وتنظيمها وسياسة تعاملها تنطلق من تعاليم الشريعة الاسلامية، وما ذكره الملك المفدى ما هو الا تفعيل للقيم الإسلامية من خلال خدمة الناس وتقديم الخدمة للمواطن ومساعدته وقضاء حوائجه ومتطلباته، وما توجيه خادم الحرمين الشريفين إلا تأكدي على حرصه -حفظه الله- بضرورة تقديم الخدمة للمواطن والعمل على خدمتة، وخص -حفظه الله- دور السفارات في الخارج وضرورة فتح ابوابها لكل مواطن يحتاج العون واعتباره من يطلب المساعدة هو ملك المملكة، وهذا فيه فخر لكل مواطن لنا كأكاديميين ومثقفين وطالبي علم، وحتى يشعرنا بالفخر ان نسمع من قائدنا هذا الاهتمام والتوجيه وتحميله الامانة للمسؤولين، ومطالبته لهم بان يكونوا على قدر المسؤولية عند اداء امانتهم.
ويقول الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة: إن الاهتمام الذي يوليه خادم الحرمين الشريفين لكل أبناء هذا الوطن ليس بغريب وليس وليد هذه اللحظة، بل أن خادم الحرمين -حفظه الله- في كل مناسبة ولقاء معه بالمسؤولين يؤكد على ضرورة منح المواطن كامل حقوقه وتقديم كل المساعدة له وتسخير كل خيرات هذا الوطن له والعمل على ان يعيش بكل رفاهية وراحة.
وأضاف: ان ما طالب به خادم الحرمين الشريفين من سمو وزير الخارجية بضرورة تقديم المساعدة لكل مواطن في الخارج توجيها وواضحا وصريحا، فالاصل في وجود السفارة في الخارج هو خدمة الوطن وخدمة المواطن من الدارسين والزائرين لاي بلد، وقال: إن على السفارات ان تضاعف جهودها في خدمة المواطن في الخارج وان تقدم الخدمة للمواطن بالشكل الذي يتطلع اليه الملك المفدى، وحقيقة هناك العديد من السفارات تعمل بشكل جيد وتهتم بالمواطن وتقدم الخدمة له بشكل مقبول، ولكن البعض الآخر لا يولي المواطن او قضاياه اي اهتمام ولا تبالي بشكاوى المواطنين، وأضاف أنه اصبح بالامكان تقديم طلب المساعدة والاستشارة من خلال وسائل التواصل المتعددة ولكن ما يهم هو سرعة التجاوب مع ما يصل ويرد الى الجهة وتلبية احتياج المواطن وتلبية متطلباته.
وعبر عدد من المواطنين عن بالغ شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين وتأكيده على ضرورة تقديم الخدمة للمواطن بالشكل الصحيح وان تسخر كل الجهود لخدمة ابناء الوطن، وقالوا: إن ما سمعوه يعد توجيها واومر واضحة لكل مسؤول وكل سفارة بان يكون همها الاول وركيزة علمها هو خدمة الوطن والمواطن وتقديم كل الخدمة التي يحتاج اليها، قال حسين الاحمدي: نفخر كمواطنين بما قاله خادم الحرمين في كلمته التي وجهها للوزراء، وهذا توجيه واضح ولا اعتقد بان هناك ابلغ من هذا التوجيه الذي يؤكد حرص المليك على ابناء وطنهم وخدمته فهو -حفظه الله- وضع المواطن كأنه ملك المملكة بهدف استنفار كل جهة يراجعها المواطن، نتوجه بالدعاء لهذا الملك الصالح ونسأل الله ان يحفظه ويسبغ عليه ثوب الصحة والعافية، ويقول المواطن خالد الغامدي: انه فخور بما قاله خادم الحرمين الشريفين، وانه يفخر بان يكون مواطنا سعوديا خاصة بعد ما قاله خادم الحرمين واعتبار اي مواطن بمثابة الملك عبدالله عند مراجعته لاي ادارة، وقال الغامدي: اننا ندعوا ان يسخر لهذا الملك البطانة الصالحة الذين يحققون اهداف وتطلعات خادم الحرمين الذي يعرف كل مواطن حرص ملك الوطن على مواطنيه، وان همه خدمته وتوفير كل سبل الراحة والرعاية لهم، ويقول المواطن طارق بن غرم ال يحيى: إن كلمة خادم الحرمين الشريفين توجيه واضح لكل مسؤول يرى بان خدمة المواطن امر ثانوي، فما وجه به الملك للوزراء وطلبه بان يتم تقديم كل الخدمة والرعاية والعون لكل مواطن يدل بان هذا الامر يجب أن يكون اول اتمامات المسؤول بل ابرزها وان على اي مسؤول تسخير وقته ووقت موظيفه وجهته لتقديم الرعاية والخدمة التي يحتاج اليها المواطن.

ويرى المواطن حمد الازوري ان توجيه الملك واضح لكل مسؤول، وقال: إن خادم الحرمين حمل الوزراء الامانة امام الجميع، وان على كل مسؤول ان يتقي الله في اداء عمله وان يقوم بصرف ما خصص في الميزانية وفق ما اعتمدت له وبكل امانة.
واضاف يقول: إن الملك اول من حارب الفساد واليوم وضع المسؤولين امام الأمر الواقع بالعمل بكل جهد سواء في خدمة المواطن مباشرة او العمل على تسهيل كل ما يحتاج اليه، واعرب المواطن صالح السهيمي عن بالغ شكره وتقديره لخادم الحرمين، داعيا الله ان يمده بالصحة والعافية وان يسخر له البطانة الصالحة الذين يقومون باداء الامانة بالشكل الصحيح، وقال أيضا: إن ما قاله خادم الحرمين اليوم للوزراء يبعث في نفوسنا نحن كمواطنين الفخر والعزة ويشعرنا بقيمتنا كمواطنين، مضيفا أن على كل مسؤول وزير او مدير أن يتقي الله في اداء مهمته وان ينفذها بالشكل الذي يرضي الله اولا ثم ولاة الأمر.

رصد "انتهاكات" لحقوق الطفل في "الهوية"

المصدر: اخبار 24 الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/159732

رصدت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" تجاوزات بحق إثبات هوية "الأطفال" واستخراج أوراقهم الثبوتية، التي تكفل لهم حق التمتع بالجنسية والتعليم والعلاج ونحو ذلك، مؤكدة أن هناك فئة من الأطفال في المملكة لا تزال تعاني من عدم امتلاكها لأوراق تثبت هويتها.
وأوضح رئيس "الجمعية" الدكتور مفلح القحطاني في اتصال مع "الوطن"، أن الأسباب تعود في الغالب إلى أسر الأطفال أو إلى الجهات الإدارية مما يتسبب في حرمانهم من حقهم في التعلم والعلاج والتنقل.
وإذ لفت القحطاني إلى أنه وضع هذه المعلومات بين يدي المشاركين في مؤتمر "خط مساندة الطفل" الذي عقد أخيرا بالرياض، قال: على الرغم من أن غالبية الأطفال في المملكة يتمتعون بالحق في التمتع بالجنسية أو الأوراق الثبوتية التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم، إلا أن الجمعية لا تزال تتلقى شكاوى تؤكد وجود سلبيات وسلوكيات تؤدي إلى انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب، مشدداً على أن "الأنظمة نصت على إلزامية حصول الطفل على التعليم وإثبات الهوية إلا أنها لم تقرنها بعقوبة رادعة تجرم هذا الفعل لضمان عدم انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب".
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن رصدها لتجاوزات بحق إثبات هوية "الأطفال"، واستخراج أوراقهم الثبوتية، التي تكفل لهم حق التمتع بالجنسية والتعليم والعلاج ونحو ذلك.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح خاص إلى "الوطن" إن هناك فئة من الأطفال في المملكة، ما تزال تعاني من عدم امتلاكها لأوراق ثبوتية تثبت هويتها؛ لأسباب تعود في الغالب لأسرهم أو للجهات الإدارية، مما يتسبب في حرمانهم من حقهم في التعليم والعلاج والتنقل.
وأضاف "على الرغم من أن غالبية الأطفال في المملكة يتمتعون بالحق في التمتع بالجنسية أو الأوراق الثبوتية، التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم، إلا أن الجمعية ما تزال تتلقى شكاوى تؤكد وجود بعض السلبيات والسلوكيات التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب".
وأشار إلى أن هناك العديد من أولياء الأمور ما يزالون غير مدركين لأهمية حصول أبنائهم على ما يثبت هويتهم، كما أن البعض منهم لا يرى أهمية لتعليم أطفاله، مما يترتب عليه حرمان الطفل من حقوقه الأساسية لأسباب مختلفة.
وأكد على أن الأنظمة نصت على إلزامية حصول الطفل على التعليم وإلزامية حصوله على إثبات الهوية، إلا أنها لم تقرنها بعقوبة رادعة تجرم هذا الفعل لضمان عدم انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب.
وذكر أنه إذا كانت الأسباب التي ترجع إلى رب الأسرة فيما يتعلق بحرمان الطفل من الأوراق الثبوتية يمكن التغلب عليها؛ من خلال ما وجدته الجمعية من تجاوب من جانب السلطات التنفيذية التي تقوم بإلزام ولي أمر الطفل بالقيام بواجباته لتمكين الطفل من حقه في التعليم؛ إلا أن الأسباب التي تعود للجهات التنفيذية ذات الاختصاص ما زالت تحتاج إلى حلول فعلية لمواجهة تلك المشكلة.

رصد "انتهاكات" لحقوق الطفل في "الهوية"

القحطاني لـ الوطن: التجاوزات تحرمه من التعلم والعلاج والتنقل

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172426&CategoryID=3

الطائف: نورة الثقفي 2013-12-26 AM 12:44

رصدت "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" تجاوزات بحق إثبات هوية "الأطفال" واستخراج أوراقهم الثبوتية، التي تكفل لهم حق التمتع بالجنسية والتعليم والعلاج ونحو ذلك، مؤكدة أن هناك فئة من الأطفال في المملكة لا تزال تعاني من عدم امتلاكها لأوراق تثبت هويتها.

وأوضح رئيس "الجمعية" الدكتور مفلح القحطاني في اتصال مع "الوطن"، أن الأسباب تعود في الغالب إلى أسر الأطفال أو إلى الجهات الإدارية مما يتسبب في حرمانهم من حقهم في التعلم والعلاج والتنقل.

وإذ لفت القحطاني إلى أنه وضع هذه المعلومات بين يدي المشاركين في مؤتمر "خط مساندة الطفل" الذي عقد أخيرا بالرياض، قال: على الرغم من أن غالبية الأطفال في المملكة يتمتعون بالحق في التمتع بالجنسية أو الأوراق الثبوتية التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم، إلا أن الجمعية لا تزال تتلقى شكاوى تؤكد وجود سلبيات وسلوكيات تؤدي إلى انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب، مشدداً على أن "الأنظمة نصت على إلزامية حصول الطفل على التعليم وإثبات الهوية إلا أنها لم تقرنها بعقوبة رادعة تجرم هذا الفعل لضمان عدم انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب".

كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن رصدها لتجاوزات بحق إثبات هوية "الأطفال"، واستخراج أوراقهم الثبوتية، التي تكفل لهم حق التمتع بالجنسية والتعليم والعلاج ونحو ذلك.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح خاص إلى "الوطن" إن هناك فئة من الأطفال في المملكة، ما تزال تعاني من عدم امتلاكها لأوراق ثبوتية تثبت هويتها؛ لأسباب تعود في الغالب لأسرهم أو للجهات الإدارية، مما يتسبب في حرمانهم من حقهم في التعليم والعلاج والتنقل. وأضاف "على الرغم من أن غالبية الأطفال في المملكة يتمتعون بالحق في التمتع بالجنسية أو الأوراق الثبوتية، التي تمكنهم من الحصول على حقوقهم، إلا أن الجمعية ما تزال تتلقى شكاوى تؤكد وجود بعض السلبيات والسلوكيات التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب". وأشار إلى أن هناك العديد من أولياء الأمور ما يزالون غير مدركين لأهمية حصول أبنائهم على ما يثبت هويتهم، كما أن البعض منهم لا يرى أهمية لتعليم أطفاله، مما يترتب عليه حرمان الطفل من حقوقه الأساسية لأسباب مختلفة.

وأكد على أن الأنظمة نصت على إلزامية حصول الطفل على التعليم وإلزامية حصوله على إثبات الهوية، إلا أنها لم تقرنها بعقوبة رادعة تجرم هذا الفعل لضمان عدم انتهاك حقوق الطفل في هذا الجانب. وذكر أنه إذا كانت الأسباب التي ترجع إلى رب الأسرة فيما يتعلق بحرمان الطفل من الأوراق الثبوتية يمكن التغلب عليها؛ من خلال ما وجدته الجمعية من تجاوب من جانب السلطات التنفيذية التي تقوم بإلزام ولي أمر الطفل بالقيام بواجباته لتمكين الطفل من حقه في التعليم؛ إلا أن الأسباب التي تعود للجهات التنفيذية ذات الاختصاص ما زالت تحتاج إلى حلول فعلية لمواجهة تلك المشكلة.

الحياة
AL HAYAT

"العدل": القضايا "الحقوقية" تنخفض 15 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585997

الدمام – رحمة ذياب

سجلت قضايا «الحقوق» انخفاضاً في أكبر 3 محاكم سعودية خلال العام الماضي. واستقبلت محاكم الرياض والغربية والشرقية أكثر من 160 ألف قضية حقوقية تتعلق بالميراث، والنفقة، والحضانة، والعنف الأسري، والطلاق، والخلع. واستحوذت الرياض على النصيب الأكبر من القضايا بـ 67.167 قضية، تليها المنطقة الغربية بـ 64.687 قضية، وجاءت الشرقية في المرتبة الثالثة بواقع 28.550 قضية.

وبحسب بيانات وزارة العدل في تقريرها السنوي، انخفضت نسبة القضايا الحقوقية خلال الشهرين الأوّلين من العام الحالي. وسجلت المحاكم الثلاث الرئيسة في المملكة منذ دخول العام الهجري، قضايا حقوقية أقل مما سُجل في الشهرين الأوّلين من العام الماضي بنسبة 15 في المئة. إذ سجلت الرياض 15.155 قضية، تليها الغربية 13.303 قضايا، والشرقية 7.195 قضية خلال شهري محرم وصفر الماضي والجاري.

وعزا قانونيون، انخفاض القضايا الحقوقية إلى «تدخل الجهات المعنية مثل هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان»، لافتين إلى ارتفاع سجلته «القضايا الإنهائية والجنائية التي تشهد ارتفاعاً سنوياً متواصلاً منذ سنوات. ويتم ترحيل ملفات عدد من القضايا إلى العام الذي بعده. ما يبقي العدد مرتفعاً، بخلاف القضايا الحقوقية، التي تتدخل فيها جهات أخرى، لتسريع البت فيها، وفض النزاع من طريق لجان الإصلاح، فأصبح النظر فيها يشهد سرعة ومرونة أكثر من السابق».

وقال المحامي فالح عبدالرحمن، في تصريح إلى «الحياة»: «إن القضايا الحقوقية في المملكة شهدت في العامين الأخيرين انخفاضاً طفيفاً، وهذا يدل على تجاوب وزارة العدل مع القضايا الحقوقية، ومرونة القضاة في بعض الأحيان، والسعي لإنهاء هذه القضايا» مؤكداً أن «الوعي المجتمعي حول الآثار السلبية لقضايا الطلاق، وما ينجم عنه، قلل القضايا الحقوقية بنسبة بسيطة جداً، على رغم أن نسبة القضايا خلال شهري محرم وصفر، تعتبر عالية مقارنة بالدول الأخرى. بيد أنه مقارنة بالأعوام الماضية؛ فإن العدد يعتبر متوسطاً». بدوره، أكد المحامي إبراهيم فلاتة، في تصريح إلى «الحياة»، أن «القضايا الحقوقية انخفضت منذ العام 1433. فيما كانت تتفوق على القضايا الجنائية، ففي العام 1433 تصدرت الدعاوى الحقوقية مجمل القضايا التي شهدتها محاكم المملكة. وكانت الرياض الأولى. فيما بدأت حالياً تشهد انخفاضاً تدريجياً بعد أن كانت في الصدارة».

وأضاف فلاتة، أن «العام الحالي ربما يسجل ارتفاعاً للقضايا الحقوقية، لأن العدد في الشهرين الماضي والحالي يُعد مرتفعاً. وأعتقد أن المؤشر يتجه نحو الارتفاع. في مقابل أن القضايا الجنائية لا يمكن أن تصل إلى هذا الرقم في الشهور الأولى من السنة»، مردفاً أن «الانخفاض في القضايا الحقوقية العام الماضي، جاء نتيجة عوامل أبرزها ارتفاع نسبة القضايا الجنائية. فيما لا يوجد أي مؤشر على انخفاض نسبة الطلاق في المملكة». وذكر أن «الطلاق يتربع على مجمل القضايا الحقوقية، والانخفاض في هذه القضايا لا يأتي إلا من خلال البت في قانون الأحوال الشخصية الذي سيعمل على إيجاد تنظيم شامل لكل ما يتعلق بالحقوق، سواءً المرأة أو الطفل، وهما أبرز أصحاب القضايا الحقوقية».

"المدينة": الانتهاء من تحقيقات انتهاكات نزلاء "دار التربية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585966

المدينة المنورة - مصلح مطر
تستعد اللجنة المشكلة لتقصي الحقائق لإصدار نتائج الزيارة التي نفذتها لدار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة، بعد الانتهاء من أعمالها أمس، على خلفية وجود مخالفات وملاحظات في الدار تم رصدها من مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، إذ غادر أعضاء اللجنة إلى الرياض، بعد إنهاء الإجراءات واللقاءات كافة، استعداداً لإصدار النتائج.
وعلمت «الحياة» من مصدر مطلع أن وزارة الشؤون الاجتماعية ستصدر بياناً صحافياً حول نتائج التحقيقات والتقصي التي نفذتها اللجنة، مشيراً إلى أن اللجنة التقت عدداً من منسوبي الدار، وعدداً من النزلاء.
وكانت اللجنة زارت مكتب جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة فور وصولها، وتم الاجتماع مع الفريق الذي نفذ الزيارة إلى الدار، ومن ثم توجهت اللجنة إلى دار التربية الاجتماعية، لتقصي الحقائق، والاطلاع على ما تم ذكره من ملاحظات، إذ بين المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة أحمد السناني حينها، أن اللجنة وصلت إلى المدينة المنورة قادمة من الرياض، بناء على توجيه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بتشكيل لجنة عاجلة من الوزارة، لتقصي الحقائق حول ما تم رصده من ملاحظات ومخالفات من جمعية حقوق الإنسان أثناء زيارتها لدار التربية الاجتماعية.
وكان مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة كشف قبل أيام عدة، عن تعرض أطفال دار التربية الاجتماعية الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و16 عاماً إلى التعذيب بالأسلاك الكهربائية، والصفع على الوجه، أو الركل بالأقدام، إضافة إلى عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع، بحجة عدم وجود طباخ، إذ إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة خلال الفترة المسائية، فيما أكدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي تذمر أطفال الدار من نوعية الطعام المقدمة وتكرارها، ومن قدم الأثاث وسوء نظافة المرافق ودورات المياه، إضافة إلى أن الرعاية الطبية لا ترقى للمستوى المطلوب، إذ لا يوجد ممارس طبي دائم، مع نقص في الأدوية والأدوات الطبية.
ورصد مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أخيراً، قصوراً في الخدمات المقدمة لنزلاء دار التربية الاجتماعية، متمثلاً في ضعف المصروف اليومي، وسوء تجهيز السكن بالأثاث المناسب، إضافة إلى عدم تمكين النزلاء من حقهم في الترفيه، مؤكداً مخاطبة الجهة المختصة بما تم رصده من ملاحظات، مع رفع تقرير كامل إلى رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، بينما أوضحت القرافي أن الملاحظات التي رصدها المكتب تمحورت في قصور الخدمات المقدمة لهم التي تمس حقهم في المعيشة، السكن المناسب، والترفيه.

جدة: "لجنة طبية" تتقصى حقائق وفاة "غلا" إثر حقنها بـ"المضادات الحيوية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585967

جدة - أروى خشيفاتي
بدأت لجنة طبية متخصصة، التحقيق في ملف قضية وفاة الطفلة «غلا» ذات الثلاثة أعوام الأسبوع الماضي، إثر توجيه الشؤون الصحية في جدة لها بالكشف عن ملابسات القضية، والتوصل إلى أسباب الوفاة، ومحاولة معرفة إن كان للبرنامج العلاجي والأدوية علاقة في وفاتها.

وبين مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ «الحياة» أن صحة جدة أحالت ملف قضية الطفلة «غلا» إلى لجنة متخصصة في مستشفى الولادة والأطفال في المساعدية، لمحاولة معرفة وجود علاقة أو ربط بين وفاة الطفلة والبرنامج العلاجي، والأدوية التي تم إعطاؤها إياها من المستشفى الخاص، وحدثت بعدها الوفاة.

وسبق أن تحفظت الشؤون الصحية في جدة على ملف الطفلة «غلا»، وأصدرت قراراً بمنع سفر الأطباء الذين أشرفوا على علاج الطفلة، كما تم تشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في أسباب وفاتها، تفاعلاً مع شكوى غسان كمال والد الطفلة، الذي تقدم بشكوى للشؤون الصحية يتهم فيها أحد المستشفيات الخاصة بالتسبب في وفاة ابنته ذات الثلاثة أعوام.

وأوضح والد الطفلة في تصريحات سابقة، أن حالة ابنته الصحية تدهورت بعد إعطائها مضادات حيوية في الوريد، إثر التهاب كان أصابها في اللوزتين، وارتفاع في درجات الحرارة، وتم نقلها على إثرها إلى أحد المستشفيات الخاصة في جدة، وبعد الكشف عليها من الطبيب أعطيت حقنة مضاد حيوي من نوع Enoxirt، وأخرى لعلاج «كتمة النفَس»، ولكن بعد مغادرتها المستشفى بدقائق أصبحت تتقيأ وترتعش، ما استدعى إعادتها إلى المستشفى، إذ تم تنويمها إلى اليوم التالي، وخرجت من المستشفى بقرار من الطبيب المعالج، إثر استقرار حالتها.

وأضـــاف «أعيـــدت إلى المستشفى بعد مغرب اليوم نفسه، لأخذ حقنة المضاد الحيوي الذي تم عند المراجعة التالية استبداله من الطبيب المعالج بمضاد حيوي من نوع Unacyn، نظراً لتفاقم الحالة، وذلك عند الساعة 12:40 ظهراً، وتكرر إعطاؤها نفس المضاد من طريق الوريد عند الساعة 11 من مساء نفس اليوم، ومن ثم أصبحت تتشنج بصورة حادة، ودخلت في حالة غيبوبة أفاقت منها في وقت لاحق».

وأفاد والد الطفلة بأنه بعد مراجعته للمستشفى في اليوم التالي، تم سحب عينة من دمها، لتحليلها وأعطيت محلولاً مضاداً إليه نفس المضاد، وظهرت عليها أعراض مماثلة، وشحب وجهها وأصفرّ، وتغير لون عينيها، وأغمي عليها، الأمر الذي تطلب تنويمها في قسم العناية المركزة، لعلاجها من هبوط حاد في القلب، التنفس، وضغط الدم، لافتاً إلى أن نتائج التحليل أظهرت ارتفاعاً في نسبة السكر بالدم، وتكسر شديد في كريات الدم، مع انخفاض في نسبة الهيموغلوبين في الدم، ونزيف مع البول.

وأشار إلى تحسن حالتها بشكل طفيف بعد نقل الدم إليها، وتم إخراجها من العناية المركزة وتنويمها في المستشفى، وأعطيت تحميلة فولتارين، إضافة إلى المضاد الحيوي الأول Enoxirt الذي كان تم استبداله بآخر، بينما أفاد الطبيب المعالج بوجود تكسر حاد لدمها، ولا بد من نقل دم إليها بصورة سريعة، بشرط أن يكون له خصائص تجلط بسيطة جداً، لكي لا يتكسر مرة أخرى بفعل المضاد الذي في دمها، لكنها لفظت أنفاسها الأخيرة خلال جمع المتبرعين للدم.

وكانت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة تفاعلت في وقت سابق، مع شكوى والد الطفلة، وطالبت الشؤون الصحية باتخاذ إجراءات صارمة، لضمان حسن تقديم الخدمات الصحية، لافتة إلى أن مشكلة الأخطاء الطبية أصبحت تؤرق الجميع، وتتطلب وضع آلية رقابية دورية، لفحص شهادات الأطباء والفنيين العاملين في المستشفيات والمستوصفات الحكومية، والخاصة.

ولكم الرأي

دور للرعاية الاجتماعية أم ميدان للجلد؟!

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663910.htm

سعيد السريحي

حين نشرت الصحافة قبل أيام تقريرا تضمن الشكوى المريرة التي يشكو منها نزلاء دار الرعاية الاجتماعية في المدينة المنورة وما يعانون منه من ممارسات تتنكر لأدنى القيم الإنسانية التي من المفترض أن تراعيها الدار في التعامل معهم، حين نشرت الصحافة ذلك التقرير كان من المتوقع أن تتحرك وزارة الشؤون الاجتماعية عاجلا كي تصحح الوضع في دار تحت إشرافها وتحاسب المسؤولين في تلك الدار قبل أن تضطر جمعية حقوق الإنسان إلى تكوين فريق يزور تلك الدار فيكشف عن تلك الممارسات التي تبلغ حد الجرائم والتي ترتكب في حق فئة من أبنائنا كتب الله عليهم أن يكونوا من رعايا تلك الدار فأصبحوا من ضحاياها، غير أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تحرك ساكنا وكأنما كتب الله عليها أن

يشهد الناس تقصيرها في تلك الدار كما كتب الله عليها أن يشهد تقصيرها في دور أخرى مماثلة تتوزع على خارطة المملكة فلا تكاد تخلو منها منطقة أو مدينة.
ولو أن وزارة الشؤون الاجتماعية أحسنت في مراقبتها لأداء الدور التي تقع في دائرة اهتمامها وصلب عملها ما اضطر نزلاء دار الرعاية في المدينة المنورة، ولا نزلاء دور مماثلة إلى تسريب شكواهم للإعلام ووقفوا يعلنون عما يتم ارتكابه في حقهم هاتفين بالرأي العام أن يقف شاهدا على مأساتهم ويستنهضون همم المسؤولين كي ينقذوهم مما آل إليه أمرهم مع من تحولوا إلى جلادين يسومونهم سوء العذاب.
ولولا أن أولئك العاملين في تلك الدور قد أمنوا العقوبة ما كانوا أسأوا الأدب، وإذا كانت قلوبهم قد خلت من خوف الله تعالى فقد خلت نفوسهم كذلك من خشية وزارة يمكن لها أن تراقب عملهم وتحاسبهم على فعلهم، ولذلك لم يجدوا ضيرا من أن يجدوا في رعايتهم لنزلاء الدار متنفسا عما في أنفسهم من عقد وعما يعانونه من تأزمات ولولا ذلك ما كشف فريق حقوق الإنسان الذي زار تلك الدار عن «ست ملاحظات تراوحت مابين الضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع والركل بالقدم والحرمان من الطعام».
وإذا كان من المعتاد أن تحرك وزارة الشؤون الاجتماعية يجيء «بعد أن تقع الفاس في الرأس» عادة فإن ما سوف تتخذه من إجراءات تجاه تلك الدار لا يعفيها ولا يعفي مسؤوليها من المسؤولية؛ ذلك أن تكرار ما يحدث يؤكد أن الخلل كامن في أداء الجهات المسؤولة عن تلك الدور في الوزارة وهو ما يقتضي تصحيح وضع تلك الدور كي لا تصدمنا الحقائق والتحقيقات عما يحدث في دور الرعاية الاجتماعية.

مشرفات "الروضة الشريفة" يخالفن "الرئاسة"

نقدر للرئاسة العامة لشؤون الحرمين جهودها في خدمة زوار الحرم النبوي الشريف، ولكن علينا الاعتراف بأن الممارسات المتكررة من بعض المشرفات في التعامل مع الزائرات تناقض قوانين "الرئاسة"

المصدر: صحيفة الوطن السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

علي الشريمي

كثيرة هي الرسائل التي تصلني عن استمرار معاناة الزائرات للروضة الشريفة في الحرم النبوي التي باتت مشكلة مؤرقة، وتصوير ما يلحق بهن من تضييق تستهجنه شريحة كبيرة من الزائرات، وخصوصا تكدسهن أمام البوابات في انتظار الدخول للروضة.
القصص المختلفة والمتنوعة تشترك جميعها في وصف الوضع القائم الذي يبدأ من لحظة اقترابك من الروضة إذ تستقبلك أصوات المشرفات المرتفعة المنادية بالتقسيم إلى أجناس، فبلاد شرق آسيا -مثلا- على اليمين، وبلاد إيران على اليسار، والخليج في الاتجاه الشمالي، وأهل مصر في الاتجاه الجنوبي، وأهل الشام من ذاك الاتجاه، وأفريقيا من هناك..

والمؤسف جدا أنك قد تسمع أحيانا من إحداهن صوتا يصدح بمكبرات الصوت مناديا العرب من هنا والعجم من هناك!
ومع معاناة النساء من الازدحام في الروضة، فإنهن أيضا لا يتمتعن بها بسبب ضيق الوقت المتاح لهن، فبعد مرور دقائق معدودة ـ كي يسمح للدفعة التالية بالدخول ـ تعمل الموظفات على إخراج النساء بشكل سريع، وبطريقة جافة وقاسية كما قيل لي.
إنني أتساءل: لماذا لا يتم تخصيص وقت أكبر لزيارة النساء؟ ثم لماذا هذا التقسيم العرقي والاثني؟ هل هي الطريقة الوحيدة في تنظيم صفوف الزائرات؟ هل العالم الإسلامي ينقصه التفكك والانقسام؟ أليس أمرا محزنا أن نرَى ذلك في مسجد الرسول الكريم وهو القائل عليه الصلاة والسلام: "لا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى"؟
ثم في معاناة أخرى لا تقل عن سابقتها، نقلت لي إحدى الأخوات أنه وبمجرد فتح البوابة المخصصة لدخول الروضة تجد النساء من كبيرات السن يُسرعن بالسير على أرجلهن، ثم لا يلبثن أن يتهافتن بالسجود وتقبيل الأرض والحاجز المحاذي للروضة وهن باكيات فرحا بزيارة أرض النبوة، ولكن المثير للاستغراب أنه عندما ترى بعض المشرفات تقف على رأس إحداهن توجهها بنبرة صوت حادة بقولها: "ما تفعلينه محرم، اتق الله"، ورغم ذلك تجد الزائرة تحدثها بكل هدوء أن هذه القبلات وهذه الدموع ليست إلا بسبب الفرحة بزيارة مسجد رسول الله وقبره الشريف!
حقا إنه أمر يدعو للاستغراب. لماذا يتعاملن بطريقة فجة مع زائرات مسجد رسول الله؟ إن سلوك بعض المشرفات في الحرم النبوي لا يليق بما تبذله الدولة من مليارات لاستقبال الملايين من زوار الحرم النبوي خاصة أن الزائرات أتين من دول عديدة وسينقلن الصورة الواقعية إلى بلدانهم.
نعم نحن نقدر للرئاسة العامة لشؤون الحرمين بالمدينة المنورة جهودها في خدمة زوار الحرم النبوي الشريف، ولكن علينا الاعتراف بأن الممارسات المتكررة من بعض المشرفات في التعامل مع الزائرات تناقض قوانين الرئاسة، إذ إننا لا نعرف كيف يمكن التوفيق بين تأكيد الرئاسة على أن على المرشدات اتباع فنون التعامل مع الزائرات، وما نسمع عنه من استمرارها في داخل الحرم بنفس العنف والشدة في التعامل؟! لذا يجب التركيز على النقاط التالية:
1- وضع مدونة محددة من الحقوق بكل اللغات توزع على الزوار والزائرات يعرفون من خلالها حقوقهم بشكل لا لبس فيه، لتكون مقياساً لكشف التجاوزات من الزائر أو عليه.
2- وضع استراتيجية عامة لنشر ثقافة حقوق الإنسان للمرشدين والمرشدات من ندوات ومحاضرات ودورات تدريبية تشرف عليها هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
3- استحداث لجنة حقوقية تشرف عليها المؤسسات الحقوقية وظيفتها استقبال الشكاوى ومراقبة الوضع عن كثب ليروا الوضع بأنفسهم وكتابة التقارير بشكل دوري إلى الجهة المسؤولة.
4- سن الأنظمة والقوانين التي تحقق الحماية من الإيذاء ووضع عقوبة صارمة للمنتهكين.

تعذيب الأطفال بأسلاك كهربائية!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19437

حليمة مظفر

"ضرب الأطفال بالأسلاك الكهربائية، والصفع على الوجه، والركل بالأقدام، وكثرة التأنيب مع الحرمان من المصروف، إضافة إلى عدم تقديم وجبة الإفطار في بعض أيام الأسبوع، بحجة عدم توافر طباخ، إذ إن الطباخ هو نفسه عامل النظافة خلال الفترة المسائية"! هذه الملاحظات بحسب جريدة الحياة قبل الأمس رصدتها جمعية حقوق الإنسان في دار التربية

الاجتماعية بالمدينة المنورة للفئة العمرية ما بين 11 إلى 16 عاما، والتي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أوضحتها مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة .
بالله عليكم، ألا يخجل مسؤولو وزارة الشؤون الاجتماعية من وضع هؤلاء الأطفال الأيتام ومن هم من ذوي الظروف الخاصة ممن لا ولي أمر لهم سوى الوزارة، ليكونوا أمانة في أعناقهم من أن يحصل لهم كل هذا الإهدار لكرامة الإنسان؟ هل لأنهم أيتام وقليلو الحيلة يتم استغلال ذلك، وتُصب عليهم هذه المعاملة السيئة بحجة التربية؟ بينما لا دين ولا إنسانية توافق على هكذا ملاحظات بغض النظر عن المعاهدات التي وقعت عليها المملكة لضمان حقوق الطفولة، كما أن العنف لا يولد إلا العنف! وهؤلاء الأطفال تم وضعهم في هذه الدور لأن الدولة ولية أمرهم وبعينها تتم رعايتهم، فهل بهذا التعنيف والتعذيب تؤدي وزارة الشؤون الاجتماعية الأمانة، وتغمض عينها عما يُمارس في حق هؤلاء الأطفال في دُورها!؟ أين المراقبون المنسوبون للوزارة ممن فوضوا للإشراف على هذه الدور؟ وكيف يسمحون بحصول مثل ذلك؟ لقد أزكمت أنوفنا الأخبار الصحفية التي تُنشر بين الحين والآخر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والإساءات والممارسات السيئة التي تصدر عن بعض منسوبيها ويتعرض لها هنا وهناك الأطفال في دور التربية الاجتماعية وذوو الاحتياجات الخاصة في مراكز التأهيل الشامل! فالخلل واضح وبين وجلل، ولا نرى أي تحسن أو محاولة للإصلاح، فإلى متى يستمر الوضع كما هو عليه الآن؟ هل من المعقول أن يكون عامل النظافة هو الطباخ في هذه الدار؟ أين ملايين الملايين من الريالات التي تصرفها الدولة على هذه الوزارة من أجل رعاية الأطفال الأيتام ومجهولي النسب وهم في عداد أبناء الدولة، ثم إن ما حصل يعد من الفساد الإداري، وعلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تتدخل بدلا من توزيع الرسائل على هواتفنا لتذكيرنا بالأخلاق والأمانة!! كما أتساءل: هل منسوبو دار التربية الاجتماعية في المدينة المنورة ممن يمارسون هذه السلوكيات اللاإنسانية يرضونها على أطفالهم؟! ألا يتم تأهيلهم لقيامهم بواجبهم في خدمة هؤلاء الأطفال، أم يتم تعيين مرضى نفسيين يفرغون حمولاتهم النفسية، فمن واجبنا جميعا رعايتهم وتربيتهم بإحسان كما علمنا الدين العظيم! ويراعون فيهم حق الله تعالى الذي قال في محكم التنزيل:" فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ* وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ.(
أخيرا، هؤلاء الأطفال إن لم يكن لديهم آباء لأنهم أيتام فكلنا آباؤهم وأمهاتهم، ولم يوضعوا في هذه الدور ليُعذبوا، لهذا يجب محاسبة كل من مارس هذه الملاحظات في دار التربية الاجتماعية بالمدينة المنورة، وكل من أغمض عينيه عنها من مسؤولي الوزارة.. في انتظار ذلك.

ولكم الرأي

!دور للرعاية الاجتماعية أم ميدان للجلد؟

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663910.htm

سعيد السريحي

حين نشرت الصحافة قبل أيام تقريرا تضمن الشكوى المريرة التي يشكو منها نزلاء دار الرعاية الاجتماعية في المدينة المنورة وما يعانون منه من ممارسات تتنكر لأدنى القيم الإنسانية التي من المفترض أن تراعيها الدار في التعامل معهم، حين نشرت الصحافة ذلك التقرير كان من المتوقع أن تتحرك وزارة الشؤون الاجتماعية عاجلا كي تصحح الوضع في دار تحت إشرافها وتحاسب المسؤولين في تلك الدار قبل أن تضطر جمعية حقوق الإنسان إلى تكوين فريق يزور تلك الدار فيكشف عن تلك الممارسات التي تبلغ حد الجرائم والتي ترتكب في حق فئة من أبنائنا كتب الله عليهم أن يكونوا من رعايا تلك الدار فأصبحوا من ضحاياها، غير أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تحرك ساكنا وكأنما كتب الله عليها أن يشهد الناس تقصيرها في تلك الدار كما كتب الله عليها أن يشهد تقصيرها في دور أخرى مماثلة تتوزع على خارطة المملكة فلا تكاد تخلو منها منطقة أو مدينة.

ولو أن وزارة الشؤون الاجتماعية أحسنت في مراقبتها لأداء الدور التي تقع في دائرة اهتمامها وصلب عملها ما اضطر نزلاء دار الرعاية في المدينة المنورة، ولا نزلاء دور مماثلة إلى تسريب شكواهم للإعلام ووقفوا يعلنون عما يتم ارتكابه في حقهم هاتفين بالرأي العام أن يقف شاهدا على مأساتهم ويستنهضون همم المسؤولين كي ينقذوهم مما آل إليه أمرهم مع من تحولوا إلى جلادين يسومونهم سوء العذاب.

ولولا أن أولئك العاملين في تلك الدور قد أمنوا العقوبة ما كانوا أسأوا الأدب، وإذا كانت قلوبهم قد خلت من خوف الله تعالى فقد خلت نفوسهم كذلك من خشية وزارة يمكن لها أن تراقب عملهم وتحاسبهم على فعلهم، ولذلك لم يجدوا ضيرا من أن يجدوا في رعايتهم لنزلاء الدار متنفسا عما في أنفسهم من عقد وعما يعانونه من تأزمات ولولا ذلك ما كشف فريق حقوق الإنسان الذي زار تلك الدار عن «ست ملاحظات تراوحت مابين الضرب بالأسلاك الكهربائية والصفع والركل بالقدم والحرمان من الطعام».

وإذا كان من المعتاد أن تحرك وزارة الشؤون الاجتماعية يجيء «بعد أن تقع الفاس في الرأس» عادة فإن ما سوف تتخذه من إجراءات تجاه تلك الدار لا يعفيها ولا يعفي مسؤوليها من المسؤولية؛ ذلك أن تكرار ما يحدث يؤكد أن الخلل كامن في أداء الجهات المسؤولة عن تلك الدور في الوزارة وهو ما يقتضي تصحيح وضع تلك الدور كي لا تصدمنا الحقائق والتحقيقات عما يحدث في دور الرعاية الاجتماعية.

إساءة المعاملة النفسية للمرأة بتطليقها لعدم الكفاءة في النسب لموروثات فكرية وثقافية نجد بعض الفقهاء أباحوا التطليق لعدم الكفاءة في النسب مستندين على أحاديث موضوعة ومُنكرة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

إساءة المعاملة النفسية للمرأة بتطليقها لعدم الكفاءة في النسبمن أشد أنواع الإساءة النفسية قسوة على المرأة أنّه بعد زواجها بموافقة والدها، تُفاجأ بعد وفاته ،صدور صك من المحكمة بتطليقها من زوجها أبي أطفالها لعدم الكفاءة في النسب رغمًا عنها، ودون علمها لرفع أحد إخوتها، أو أبناء عمومتها دعوى للقضاء بعدم كفاءة زوجها لها في النسب، بل تُفاجأ باقتحام الشرطة لها هي وزوجها للقبض عليهما بتهمة الخلوة غير الشرعية لصدور صك من المحكمة بتطليقها من زوجها، وتودع هي وزوجها في السجن، وترتب على هذا هروب بعض الأزواج بزوجاتهم وأطفالهم، وتنقلهم في المدن والقرى لعدم تنفيذ حكم التفرقة بينهم، ويُحرم الأولاد من الدراسة في المدارس ويعيش الزوجان على إعانات المحسنين، إضافة إلى الإساءة النفسية والمادية للأولاد عندما يُحكم على والديهما بالانفصال لعدم كفاءة نسب أبيهم لنسب أمهم، وهم يحملون هذا النسب!

والتطليق لعدم الكفاءة في النسب عرف قبلي جاهلي لا يمتّ للدين بصلة، لأنّ مقياس الأفضلية في الإسلام التقوى، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلّم عن القبلية، وقال:" دعوها فإنّها منتنة"، ولكن لموروثات فكرية وثقافية نجد بعض الفقهاء أباحوا التطليق لعدم الكفاءة في النسب مستندين على أحاديث موضوعة ومُنكرة؛ إذ نجد مثلًا في أحد صكوك فسخ النكاح لعدم الكفاءة في النسب، نقلًا بالنص ما كتبه السرخسي الحنفي في مبسوطه، وبنى حكمه عليه، مع العلم أنّ الأحاديث التي استند عليها السرخسي أحاديث موضوعة وضعيفة، وواردة في كتب الموضوعات، وهي:

1.حديث" العرب أكْفَاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة، وحيٌّ لحيٍّ، ورجل لرجل إلا حائك أو حجام " رواه الحاكم وله ألفاظ أخرى لا يصح منها شيء، وإن قال بعضهم: إنَّ الحاكم صححه، وماذا عسى يغني تصحيح الحاكم، وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه، فقال: هذا كذب لا أصل له، وقال في موضع آخر: باطل ، وقال ابن عبد البر: هذا منكر موضوع، ورد عن وضع هذا الحديث وضعفه في ص 940 من الجزء الثاني من كتاب علل الحديث لعبد الرحمن الرازي، الناشر مكتبة الخانجي، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: ولم يثبت في اعتبار الكفاءة في النسب حديث.
2."العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض" أخرجه البزّاز من حديث معاذ رفعه فإسناده ضعيف ، لقد ورد في الصحيح ما يدل على فضل العرب، وفضل قريش على العرب وفضل بني هاشم على قريش، ولكن لم يرد ذلك في أمر الكفاءة.
وقد ضعّفه الإمام أحمد بن حنبل، وعندما قيل له: كيف تأخذ به وأنت تضعفه ؟ قال العمل عليه ،يعني أنّه ورد موافقاً لأهل العرف.[ابن قدامة : المغني 7/377، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ،الطبعة الثانية ،عام 1417هـ / 1977م.]
3. حديث: "لا يزوج النساء إلاّ الأولياء، ولا يُزوجنّ إلاّ من الأكفاء" فقد رواه البيهقي عن جابر رضي الله عنه لكن في إسناده الحجاج بن أرطأة، قال عنه الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. وورد عن طريق مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطأة عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ينكح النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم"
قال أبو أحمد بن عدي: هذا الحديث مع اختلاف ألفاظه في المتون واختلاف إسناده باطل كله، لا يرويه إلّا مبشر، قال أحمد: مبشر ليس بشيء، أحاديثه موضوعات كذب، يضع الحديث، وقال الدار قطني: يكذب، وقال ابن حبّان: يروي عن الثقات الموضوعات [ابن الجوزي: كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، ص 495، دار ابن حزم، ط 1، 1429هـ – 2008م] وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:" قال أحمد مبشر أحاديثه موضوعة كذاب، وقال ابن عدي هذا الحديث أخرجه مع اختلاف ألفاظه واختلاف إسناده باطل كل لا يرويه إلا مبشر وهو كذّاب يضع الحديث [كتاب النكاح: ص 165]
4. نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حديث لم يقله، هو" النكاح رق فلينظر أحدكم أين يضع كريمته".
إنّ ما أدلى به أحد القضاة لجريدة الحياة في 2013/9/18 بأنّ وزارة العدل تدرس توحيد الأحكام القضائية في 150 قضية، بناءً على طلب سماحة المفتي، من ضمنها قضايا التطليق لعدم الكفاءة في النسب، لم يُشر إلى استناد بعض القضاة على أحاديث ضعيفة وموضوعة في أحقية ولي أمر المرأة المتزوجة بفسخ عقد نكاح أخته، أو ابنة عمه من زوجها في حال عدم وجود كفاءة في النسب دفعاً للعار" مع أنّ هذه القضايا تُرفع من أحد إخوة الفتاة أو أحد أبناء عمومتها بعد وفاة الأب الذي تمّ الزواج بموافقته، بل نجد بعض القضايا رفعها أحد الإخوة، والأب على قيد الحياة، ورُفضت الدعوى، وبعد وفاة الأب رفع الأخ ذاته دعوى التطليق، وعلى الرغم من ثبوت معارضة الأب في الحكم السابق إلّا أنّ القاضي أمر بفسخ عقد النكاح!

"معاملة إنسانية رغم "التجريح

"حقوق الإنسان" تتابع وتثمن الجهود.. سفارة إثيوبيا تخالف إعلامها وتمتدح "حضارية التعامل"

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

الرياض، الدمام، بريدة: بدر العواد، علي المسلط، نصار القوسي

7 أشهر، هي المدة التي أعطتها حكومة المملكة لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل على أراضيها لتصحيح أوضاعهم. مطلع هذا العام قامت السلطات الأمنية ومفتشو وزارة العمل بتطبيق القانون، كحق سيادي لا ينازعها عليه منازع، خصوصا أن المهلة المحددة في وقت سابق تم تمديدها لإعطاء وقت أكبر لكل من يرغب في الإقامة بشكل نظامي بتصحيح وضعه.

غير أن ذلك، لم يرق لبعض المخالفين، الذين عاثوا في عدد من الأحياء فسادا وتخريبا. وها هو حي منفوحة في مدينة الرياض على سبيل المثال، يقف شاهدا على فوضى بعض العمالة الإثيوبية المخالفة، والذين اتضح لاحقا أن أعدادهم تقدر بـ50 ألف نسمة، فضلا عن 50 ألفا آخرين في عدد من مناطق البلاد، تم ترحيل غالبيتهم إلى بلادهم.

وعلى الرغم من الأعمال التخريبية والفوضى التي أحدثتها العمالة الإثيوبية المخالفة، إلا أن السلطات الأمنية تعاملت بحكمة، ويرى مراقبون أنها لو كانت في بلد آخر، لتم التعامل معها بشكل عنيف، مدللين على ذلك بطريقة تعامل بعض الدول الغربية مع المهاجرين غير الشرعيين.

احتواء حكيم

بعد ساعات قليلة من احتواء الفوضى التي قامت بها العمالة الإثيوبية في حي منفوحة بالرياض، أعلنت السلطات الأمنية عن تحديد مقر للإيواء لكل من يرغب في تسليم نفسه طواعية بما يكفل ترحيله إلى بلاده. وحثت السلطات السعودية السفارة الإثيوبية في الرياض لأن تكون صوت العقل بالنسبة لمواطنيها المخالفين، وهو ما قامت به بالفعل، إذ تواجد سفيرها وأعضاء السفارة في المكان المخصص لإيواء المخالفين، وأخذوا يحثون مواطني بلادهم على إقناع الآخرين الذين لم يسلموا أنفسهم بأن الفرصة أمامهم.

هذا ما قالته أديس أبابا

التعامل الإنساني، كان السمة الأبرز في جميع مراكز الترحيل التي استقبلت مخالفي إثيوبيا، وغيرهم من مخالفي أنظمة الإقامة والعمل، الذين أتيحت لهم الفرصة أيضا لتسليم أنفسهم، والترحيل إلى بلدانهم، فسجل عدد من تلك المراكز توافد عدد من حملة الجنسيات الأخرى الذين أرادوا الاستفادة من الفرصة التي منحت للمخالفين الإثيوبيين.

رد الفعل الإثيوبي الرسمي الذي عبرت عنه السفارة الإثيوبية لدى المملكة كان إيجابيا، إذ يقول لـ"الوطن" ممثل السفارة الإثيوبية الذي كان يشرف على عملية ترحيل أبناء جلدته في مكان توقيف المخالفين بإدارة الوافدين بالدمام: "الأمور هنا تسير بشكل جيد، لا يشتكي مواطنونا من أي مشاكل أو عوائق، وحتى فترة التوقيف لا تطول، رغم كثرة أعداد المرحلين من مختلف الجنسيات، نأتي هنا لنحصر الأسماء، ونجد كل مساعدة من منسوبي المديرية ونقدر لهم حضارية التعامل".

رد الإعلام الإثيوبي

لكن، الإعلام الإثيوبي، جنح مخالفا رد الفعل الرسمي، وأنتج فيلما تلفزيونيا قصيرا أسماه "الجحيم على الأرض"، يحمل كثيرا من المغالطات التي تخالف الواقع. ويعلق أستاذ علم الجريمة والإجرام في جامعة القصيم البروفيسور يوسف الرميح، على الفيلم المتداول بقوله "هذا فيه تجنٍّ واضح ويدل على ذلك الملابس غير السعودية التي يرتديها الممثلون بالإضافة إلى أن السعوديين لو أرادوا المعاملة بالمثل فسنحتاج فتح ملفات عدد من قضايا القتل التي ارتكبها الإثيوبيون والإثيوبيات داخل المملكة".

ماذا لو كانت أوروبا؟

ووصف الرميح أسلوب تعامل رجال الأمن مع المخالفين بأنه قمة الإنسانية، داعياً إلى الاطلاع على تجارب الدول المسماة بالمتحضرة في كيفية تعاملها مع المخالفين كتعامل بعض الدول الأوروبية وغيرهم مع المهاجرين غير الشرعيين، مقارنة بما يتم في دولة كالسعودية التي تقدم البطانيات والغذاء والمأوى حتى تتم إجراءات الترحيل، رافضاً وصف "العنف" الذي أشار به البعض إلى رجال الأمن المتعاملين مع المخالفين؛ قائلاً إن ذلك إن حصل فهو دفاع عن النفس كما شاهد ذلك الكثيرون عبر مقاطع اليوتيوب، مختتما بالقول "وطننا بلد متحضر.. بلد أنظمة وقوانين ولوائح ومحاكم شرعية والحقوق تؤخذ بقوة النظام لا بالسواطير والأسلحة".

هكذا يتم التعامل

مدير عام مديرية ترحيل الوافدين بالمنطقة الشرقية العميد ناصر الدوسري، قال لـ"الوطن" خلال إحدى جولاته المستمرة للاطلاع على سير عملية ترحيل المخالفين: "نحن هنا نحاول تقديم كل ما من شأنه أن يترك صدى طيبا لدى المخالفين عندما يعودون إلى بلدانهم رغم تجاوزهم للقوانين النظامية، وأعدادهم بالآلاف لدينا، ولكننا لا نجعلهم يتأخرون، وبالطبع المملكة تصرف الملايين من الريالات عليهم، في صورة أكل وشرب ونقل وترحيل، ولا ترجو منهم شيئا". وأضاف "لا تقتصر خدماتنا المقدمة على المبيت والأكل، بل نحل جميع مشاكل العمالة مع كفلاء العمالة المخالفة في حال وجود مطالبات مالية ونحوها، حيث يتم استدعاء الكفيل لحل المشكلة العالقة مع العامل قبل سفره".

نظرة حقوقية

يلخص المتحدث الرسمي بهيئة حقوق الإنسان الحكومية الدكتور إبراهيم الشدي، أهم المطالبات التي وقفت عليها الهيئة خلال متابعتها لعملية ترحيل المخالفين، بقوله "إنها تنوعت بين استرجاع إيجارات منازل لم يكملوا فترة السكن فيها، وبعض المحلات، وهو ما ردته الهيئة لهم من مواطنين أبدوا كامل تعاونهم والتزامهم برد الحقوق لأصحابها"، مؤكداً أن الهيئة لم تتلق أي شكاوى أخرى. ووصف الشدي أداء السلطات الأمنية في تعاملهم مع المخالفين بالراقي والإنساني بعد توفير كل الاحتياجات من غذاء ودواء وحاجيات ضرورية.

فيما عبر عدد من الإثيوبيين ممن التقتهم "الوطن" أثناء جولتها داخل مركز الإيواء عن رضاهم التام بشأن المعاملة "الحسنة" التي يتلقونها من قبل رجال الأمن، وكذلك ارتياحهم عن سير إجراءات الترحيل.

..وترحيل 35 ألف مخالف إثيوبي.. قريبا

الرياض: مهاب الأعور

توقعت منظمات دولية ترحيل 35 ألف إثيوبي خلال الأيام القادمة، عقب وصول عدد المرحلين إلى 137 ألف إثيوبي، وفقا لما نشرته صحيفة داير تريبيون الإثيوبية.

وأشارت الصحيفة إلى أن "منظمة دولية متخصصة بالهجرة على مستوى العالم قدرت أعداد الإثيوبيين الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من المهلة التصحيحية التي قدمتها لهم المملكة بأكثر من 35 ألف إثيوبي".

ويروي محمد يوسف أحد المرحلين قصة هجرته غير الشرعية للمملكة التي دخلها قبل قرابة عام؛ بحثا عن حياة أفضل، ولكنه وجد أن هجرته جاءت عليه بكثير من الصعوبات التي لم يكن يضعها بالحسبان، الأمر الذي انتهى به ليكون من بين 137 ألف مرحل إلى إثيوبيا.

ويضيف يوسف أن والديه المسنين العاملين في الزراعة قدما له مبلغا قبيل مغادرته لبلاده في رحلته غير الشرعية إلى المملكة من مدخراتهما، واستدانا المبلغ المتبقي من أقاربهما. ويصف رحلته الشاقة عبر صحاري أفار شمال إثيوبيا وصولا إلى الشواطئ الشمالية لجيبوتي بدفع مبلغ 261 دولارا للمهربين، وبعدها إلى مدينة عدن اليمنية في طريقه إلى المملكة، مضيفا أن الإثيوبيين بغالبيتهم يسلكون هذه الطريق الوعرة والمليئة بالمخاطر، إلا أن بعضهم يسلكون الصومال كطريق بديل حال تعثر السبل بهم، فيما تدخل النساء المملكة عبر تأشيرات العاملات المنزليات.

ويشير المرحل إلى أن أجهزة الأمن السعودية تمكنت من القبض عليه وترحيله بسبب إقامته غير النظامية في البلاد، بعد عمله براتب 800 ريال سعودي شهريا.

وقدرت الحكومة الإثيوبية عدد المخالفين مبدئيا بـ30 ألفا، ولكن عدد المرحلين وصل حتى 16 ديسمبر إلى نحو 136.95 ألف إثيوبي. ووصل خلال الأسبوع الماضي قرابة 7 آلاف مخالف إلى إثيوبيا.

وخصصت الحكومة الإثيوبية 6 مراكز لاستقبال المرحلين في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، تقدم لهم السكن الموقت والخدمات الطبية والوجبات و50 دولارا أميركيا للتنقلات ليصلوا إلى مدنهم.

قانوني يطالب بعقوبات واضحة.. و1600 حالة عنف أسري في عسير

رضيع الخميس وطفل الأحد مأساة لقتل البراءة بسكين العنف

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663844.htm&safe=on

عبدالله آل يحيى (أبها)، نادر العنزي (تبوك)، عدنان الشبراوي، زين عنبر (جدة)

ينظر الكثير من الأخصائيين إلى مسلسل قتل وتعذيب وإيذاء الزوجات والأطفال، على أنه يشكل ظاهرة في المجتمع، وبالرغم من تحذيرات لجان حقوق الإنسان المتكررة إلا أن ذلك لم يحد من تلك الحوادث التي بدأت تشكل خطرا حقيقيا على المجتمع.

ولم يقف ذلك الأمر على التعذيب الجسدي فحسب، بل وصل الأمر في بعض الحالات إلى الأفعال الشاذة بمشاركة الأب والأخ وغيرهما، والذين يتحملون جزءا من المسؤولية حتى لو لم يشاركوا مباشرة في هذا الجرم فعليا، لأن مجرد سكوتهم عن هذا الإيذاء يعد أكبر من المسؤولية.

وفيما تتواصل الحوادث المتفرقة هنا وهناك، تتزايد من آن لآخر الدراسات العلمية لتحليل الظاهرة، أملا في الوصول إلى تداعياتها من ناحية، والعمل على إيقاف نزيف الاعتداء والعنف على الأبرياء من ناحية أخرى.

أكد الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي سلطان الثوبان أنه وصلت إحصائيات الاعتداء على المرأة في السنوات الـ 4 الأخيرة إلى 1600 حالة في منطقة عسير تم مباشرتها في مستشفى عسير المركزي، وإحالة بعض الحالات سلوكيا إلى العيادة النفسية بمستشفى عسير برئاسة الدكتور حسن العمري والفريق النفسي العامل معه وشمل هذا العنف البدني واللفظي والجنسي والاجتماعي والنفسي والصحي والاقتصادي وعنف الإهمال والحرمان.

سقوط الضحايا

ومن نماذج العنف الممارس على الأطفال مقتل الطفل «محمد» 4 أعوام المعروف بطفل الأحد نتيجة العنف الأسري، فيما بين التقرير الأولي الصادر لوفاة الطفل بوجود ضربات وكدمات على الرأس والبطن والخصيتين، ولا زالت التحقيقات جارية مع والديه لمعرفة المتسبب في مقتل الطفل المعنف محمد.

من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لإمارة عسير عوض آل سعيد، في وقت سابق، ورود بلاغ من داخل بيت الأسرة في حينه بوفاة الطفل محمد، وتم اتهام شقيقته بالتسبب في وفاته بعد خنقه بحبل عقب تمزيقه لأدواتها المدرسية، مضيفا أن الجهات المعنية حققت في ذلك، وتم وضع الطفل في الثلاجة، ولوحظت على الجثة كدمات وآثار ضربات، مبينا أن أوراق القضية أحيلت للإمارة من الجهات المختصة التي ربطت بين حرص الوالد على سرعة دفن الجثة بوجود أمر مريب في القضية، فوجه أمير المنطقة بإحالة الأوراق لهيئة التحقيق والادعاء العام لتشريح الجثة والتحقيق في سبب الوفاة لكشف الحقيقة بكاملها.

رضيع الخميس

ومن الشواهد القريبة على قضايا تعنيف الأطفال وفاة الطفل المعنف «أمين» المعروف ب «رضيع الخميس»، في ساعات الفجر الأولى، متأثرا بالإصابات البليغة التي لحقت به، ونقل جثمانه للثلاجة لحين استكمال التحقيقات الأمنية، ومعرفة المتسبب في العنف الذي تعرض له الطفل الذي لم يتجاوز عمره عاما وستة أشهر.

وأكد مصدر ل «عكاظ» أن الرضيع المعنف أحضر لمستشفى عسير المركزي وهو في حالة توقف تام للقلب مع شخوص لحدقتي العين وتم إنعاش قلبه لمدة 45 دقيقة حتى عاد له نبضه وظل في غيبوبة لمدة يومين حتى توفي، مرجعا وفاة الطفل إلى ضربات في الرأس أدت إلى نزيف حاد، مع كدمة قوية خلف الأذن، إضافة إلى وجود أكثر من أثر للحروق في الصدر وعضات في البطن وتهشم في الرئة. وبين المصدر أن والد الطفل متزوج بأربع نساء، ولديه 25 من الأبناء ما بين ذكور وإناث، وكان مندهشا مما حدث لابنه، وذكر أنه لا يمكن أن يقتل ابنه الرضيع بهذه الوحشية.

وأشار المصدر إلى أن الأب ادعى أن الرضيع تعرض لتلك الإصابات إثر سقوطه من دراجته التي كان يلهو بها، الأمر الذي استنكره الأطباء مستغربين منه التبرير غير المقنع، مؤكدين أن الرضيع لا يمكنه قيادة دراجة، كما أن الإصابات التي انتشرت في أجزاء جسده كافة لا يمكن إطلاقا أن تكون نتيجة سقوط من دراجة.
بدوره أكد لـ«عكاظ» الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي والمشرف على حالة الطفل المعنف سلطان الثوبان أن الرضيع تعرض لحالة عنف من الدرجة الأولى من شخص سادي الصفة مع وجود ضربات وكدمات قاتلة في الرأس والبطن والأطراف، مبينا أنهم أخطروا الحماية الأسرية في حينه عن الحالة.
من جانبه أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الهيئة تتابع حاليا مع الجهات المختصة نتائج التحقيقات مشيرا إلى إعدادهم تقريرا مفصلا عن حالة العنف التي تعرض لها الرضيع.
من جهته أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان أنه ورد بلاغ عن وصول طفل إلى المستشفى به إصابات أدت إلى وفاته ولا يزال التحقيق جاريا لكشف الملابسات.
عنف ضد المرأة
ومن قضايا العنف ضد الزوجة وأبنائها مناشدة المعنفة (ف. م) الجهات المعنية لحمايتها وأبنائها السبعة من زوجها الذي حرمها كل شيء، وظل ـ على حد قولها ـ يعنفهم ويعذبهم طيلة 20 عاما. وتتطلع المعنفة الجديدة بعسير للخلاص من العذاب الذي تجرعته طيلة هذه الفترة بسبب إرضاء أهلها ببقائها مع زوجها الذي لم يكتف بتعذيبهم بل حرمهم من المصروف وحرم أبناءه من الذهاب لمدارسهم، حيث يغلق أبواب المنزل عليهم، دون أن يجدوا ما يأكلونه ويشربونه حتى الكسوة حرمهم منها.
وفيما طلبت في شكواها من الجهات المعنية أن تنظر في وضعها وأبنائها وتخليصهم من جبروت زوجها، أكد المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير سلطان القحطاني، أن إمارة المنطقة وجهت الشرطة بالتحقيق في أمر المعنفة ورفع تقرير مفصل وواف للإمارة بذلك، كما وجهت دار الحماية بأبها بتوفير الحماية اللازمة لها ولأبنائها.
ومن جهته، أكد الناطق الإعلامي للشؤون الاجتماعية بالمنطقة علي الأسمري، أن المعنفة المذكورة تقدمت ببلاغ رسمي لدى الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، تفيد بأنها تتعرض هي وأبناؤها للعنف والإيذاء من قبل زوجها كما أنها تتهم زوجها باستخدام المخدرات وطالبت بحمايتهم، وقد تم الرفع لإمارة المنطقة بذلك بقرير مفصل عن حالتها للتوجيه واتخاذ اللازم وإحالة أوراقها لشرطة المنطقة.
وقالت المعنفة إنه «يضرب أبناءه بشدة ومن فظاعة ضربه لابنه سلخ جلد ظهره وتقطع أمام عيني، وحاولت أن أدافع عن ابني وإبعاد زوجي عنه، فضربته بآلة حادة من غير أن أقصد من شدة هلعي على ابني، ما دفعه لتقديم شكوى ضدي للشرطة، وتم توقيفي ثلاثة أيام، وقد خرجت من بيته أنا وأبنائي، ولا نريد العودة له مرة أخرى، وأقطن حاليا مع أحد إخوتي وسببت له بذلك أعباء كبيرة، إذ لدي سبعة أبناء وبنات، وأخي ظروفه صعبة ولا يستطيع إعالتنا، وكلما ذهبت لطلب المساعدة لأبنائي من الجمعيات الخيرية، أفاجأ بقولهم إن الأب موظف يستلم راتبا شهريا، وأنا لا أريد من حطام الدنيا شيئا فقط أتطلع لحياة كريمة لي وأبنائي وحمايتنا من هذا العنف الذي امتد لأكثر من 20 عاما ولم أعد احتمل ذلك».
حبيسة الحماية
ومن قضايا العنف ضد المرأة أيضا مطالبة مطلقة من داخل دار الحماية الاجتماعية في عسير «عكاظ» بإيصال صوتها للجهات المختصة لمعاينة حالتها المأساوية، حيث أمضت نحو خمس سنوات وهي تتنقل بين السجون ودور الحماية الاجتماعية دون أن ترتكب أي جريمة موجبة للتوقيف أو صدور حكم قضائي بتوقيفها.
وتروي المطلقة ف . م «35 عاما»، أنها تنقلت خلال خمسة أعوام من سجن لآخر، ومن دار حماية وعجزة وصحة نفسية لأخرى دون تهمة أو جناية، ما تسبب في تدهور حالتها الصحية والنفسية، مطالبة بتمكينها من رؤية ابنها البالغ من العمر 13 عاما، والذي لم تشاهده منذ أربعة أعوام، عقب طلاقها من زوجها الذي انتهى بها إلى دار الحماية الاجتماعية.
واستطردت في وصف معاناتها عندما اشتد بها الحنين لرؤية ابنها، أنها هربت من سجنها المنزلي في عسير إلى الرياض تستجدي طليقها لرؤية ابنها، فاستغل عاطفتها في التبليغ عنها، وألقي القبض عليها بعد أن تقدم والدها ببلاغ عن هروبها، فأودعت سجن النساء بالرياض لمدة 10 أشهر، فيما رفضت دار الحماية في الرياض استقبالها بعد انتهاء محكوميتها، ورفضت السماح لها برؤية ابنها، ما دعاها للذهاب إلى منزل زوجها مرة أخرى لمشاهدته، ولدى عودتها للدار قبض عليها على خلفية بلاغ مقدم ضدها من مديرة الدار، وإرسالها مخفورة إلى سجن النساء في عسير قبل أن يتم تحويلها لدار العجزة، ومنها لدار الحماية وما تزال بها منذ 3 أشهر.

من جانبه أكد المحامي والمستشار القانوني بندر العمودي أن المحاكم الجزائية تختص بالنظر في قضايا العنف الأسري، أما إذا تطور العنف ووصل إلى حد القتل فينعقد الاختصاص للمحكمة العامة، وقال إن الأحكام التي تصدر في مثل هذه القضايا هي أحكام تعزيرية يقدرها القاضي مطالبا بسن عقوبات واضحة ومحددة.

حقوق الإنسان تجهز حضانات في مقار فروعها للعناية بأطفال المنسوبات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894556.html

جدة - صالح الرويس
وجه الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بتجهيز حضانات في مقار فروع الهيئة تعنى وتهتم بأطفال منسوبات فروعها.
وأقرت الهيئة ميزانية أول حضانة لفرعها بمنطقة مكة المكرمة، فيما ذكرت مصادر بأن معاليه شدد على أن تنشأ الحضانات وفق أعلى مستويات الأمان والجودة.
وذكرت مديرة المكتب النسوي بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر عبدالعزيز النهاري، بأن مشروع حضانات الأطفال جاء بناء على توجيه معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأشارت الى أن معاليه أبدى حرصه، بضمان حقوق الأطفال والأمهات منسوبات الهيئة، واشترط معايير عالية للحضانات، تضمن رعاية عالية المستوى وأمانا لأطفال منسوبات الهيئة.
وذكرت النهاري بأن مبادرة الهيئة باتزامها بإلحاق حضانات أطفال لمنسوباتها ضمن مقار فروعها، هو لبنة لحملة حقوقية ستقوم بها الهيئة، لدفع الجهات الخاصة والعامة لإتباع نفس النهج، مستهدفا ترسيخ الحقوق لجميع فئات المجتمع.

سفير أستراليا يهنئ المملكة بانضمامها إلى مجلس حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/21/article894281.html

الرياض - واس
استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بالهيئة السفير الأسترالي لدى المملكة نيل هوكنز، وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين، وفي مستهل اللقاء أعرب السفير الأسترالي عن تهنئته بمناسبة انضمام المملكة العربية السعودية إلى مجلس حقوق الإنسان بعد

فوزها في الانتخابات التي أجريت الشهر الماضي، منوهاً بالمنجزات الحضارية التي تشهدها المملكة والخطوات التطويرية الكبيرة في المجالات كافة وصدور الأنظمة الجديدة وانضمام المرأة إلى مجلس الشورى، واستعرض رئيس هيئة حقوق الإنسان مع السفير الأسترالي أبرز تطورات حقوق الإنسان على جميع الأصعدة ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله- للهيئة ولبرامج حقوق الإنسان وسعيه إلى تنمية الإنسان وحماية حقوقه وتعزيزها، وما تحقق على أرض الواقع من تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان خاصة صدور الأنظمة واللوائح الرامية لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير الحياة الكريمة، كما ناقش د.العيبان أوضاع الطلاب المبتعثين في أستراليا.

العيبان للسفير الأسترالي: برامج حقوق الإنسان مدعومة من خادم الحرمين

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1028139

الرياض – واس

أشاد السفير الأسترالي لدى المملكة نيل هوكنز بالمنجزات الحضارية التي تشهدها البلاد، والخطوات التطويرية الكبيرة في المجالات كافة، وصدور الأنظمة الجديدة، وانضمام المرأة إلى مجلس الشورى. كما أعرب عن تهنئته بانضمام المملكة إلى مجلس حقوق الإنسان بعد فوزها في الانتخابات التي أجريت الشهر الماضي.

جاء ذلك لدى لقائه أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان في مكتبه بالهيئة، حيث جرى بحث عدد من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين.

واستعرض العيبان مع السفير الأسترالي أبرز تطورات حقوق الإنسان على جميع الأصعدة، ودعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للهيئة ولبرامج حقوق الإنسان، وسعيه إلى تنمية الإنسان وحماية حقوقه وتعزيزها، وما تحقق على أرض الواقع من تطورات ملموسة في مجال حقوق الإنسان، خاصة صدور الأنظمة واللوائح الرامية لحفظ حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة وتوفير الحياة الكريمة، كما ناقش أوضاع الطلاب المبتعثين في أستراليا.

السعودية تنجز خطة الجامعة العربية لـ التربية على حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البشاير الخميس 16 صفر 1435هـ - 19 ديسمبر 2013م
http://elbashayeronline.com/news-321266.html

الدمام- الشرق

أكدت المملكة نجاحها في تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، التي أقرها مجلس الجامعة على مستوى القمة بدمشق عام 1429هـ، لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية ودعمها وتعزيزها، سواء على مستوى المنظومات التربوية والتعليمية، أو على مستوى باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية و القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

وقال مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة التربية والتعليم الأمين العام للجنة الوطنية للتربية على حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور علي الألمعي، خلال الاجتماع الثامن لفريق الخبراء الحكوميين العرب المعنيين بمتابعة تنفيذ الخطة أمس الأول بالقاهرة، أن المملكة كانت في طليعة الدول التي شاركت ضمن فريق الخبراء العرب لإعداد الخطة ودعم تنفيذها، كما بادرت إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذها الخطة التي تضم في عضويتها عشر جهات حكومية وهي وزارات الداخلية، الخارجية، التعليم العالي، العدل، الثقافة والإعلام، الشؤون الاجتماعية، العمل، الشؤون الإسلامية والتربية والتعليم، بالإضافة إلى هيئة حقوق الإنسان.

وأورد الألمعي أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة للتربية على حقوق الإنسان، منها إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية من خلال بناء مصفوفة لمفاهيم حقوق الإنسان في المناهج وتطبيق مشروع قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في التعليم العام، مع الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها والتعريف بالمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ومن الإنجازات كذلك تعزيز التواصل والتكامل بين الجهات الحكومية لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ودعم النشاطات الصفية وغير الصفية التي تعزز دعم التربية على حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق ذوي الإعاقة.

كذلك رصد التقرير إنجازات هيئة حقوق الإنسان في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي بحقوقه، التي كفلها الإسلام بين أفراد المجتمع وتعزيزه، والسعي إلى تمكينهم منها من خلال التعريف بالأنظمة والإجراءات التي تحميها، وتفعيلها من خلال تهيئة بيئة العمل في جميع المجالات المحققة لذلك، والتنبيه إلى خطورة انتهاكاتها والتحذير منها، وتفعيل ما تضمنه النظام الأساسي للحكم والأنظمة المنبثقة منه.

ولفت التقرير إلى أن مجموع ما تم تنفيذه من البرامج في كل هدف من الأهداف الثلاثة الأولى للخطة في المملكة تراوح بين 20 و 23 برنامجاً مما يعكس حرص اللجنة الوطنية لمتابعة الخطة أن تتكامل برامجها مع ملاحظة الاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها في مجال التربية على حقوق الإنسان، وهو ما يتناسب مع طبيعة هذه البرامج التي تحتاج لمدة طويلة في الإعداد و التجهيز.

يذكر أن تنفيذ الخطة العربية بدأ من عام 2009م وحتى عام 2014م، عبر ثلاث مراحل المرحلة التمهيدية، وفيها تم التحضير والتخطيط الوطني القطاعي والمؤسساتي إعداد الترتيبات الإدارية اللازمة، ومرحلة التجريب والتعميم من خلال تجريب الوسائل والأدوات التربوية وغيرها، ومرحلة المتابعة والتقييم وهي عملية مستمرة تساير المرحلتين السابقتين.

برعاية فيصل بن خالد وبمشاركة 12 جهة حكومية

حقوق الإنسان تنظم ملتقى "العنف الأسري الواقع.. والمأمول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/23/article894783.html

أبها - مريم الجابر

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير وبحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان حفل انطلاقة فعاليات ملتقى "العنف الأسري الواقع والمأمول" الذي تنظمه هيئة حقوق الإنسان "فرع منطقة عسير" مساء يوم الأربعاء 29 من الشهر الحالي بقصر أبها.

ويشارك في الملتقى 12 جهة حكومية وجهات خاصة وعدد من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان وقضاة ومحامين وخبراء وإعلاميين.

وفي ذلك ذكر المشرف العام على فرع الهيئة في عسير الدكتور هادي بن علي اليامي: "أن هذا الملتقى يأتي تنفيذاً لتوجيهات أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز ومتابعة من رئيس هيئة حقوق الإنسان."

مضيفاً: "أنه تم التحضير لهذا الملتقى بعدد من الاجتماعات التنسيقية للجهات الحكومية المشاركة في الجلسات التي ستنطلق عقب حفل الافتتاح وذلك بمشاركة عددٍ من الجهات الحكومية كإمارة منطقة عسير، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وشرطة منطقة عسير، والشؤون الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان، والشؤون الصحيّة، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشؤون الإسلامية، وإدارة التربية والتعليم، وجامعة الملك خالد، وإدارة مكافحة المخدرات، ودار الحماية والضيافة للفتيات، على أن تقدم كل جهة ورقة عمل حول مسؤوليتها ومرئياتها تجاه قضية العنف الأسري.

وأكد اليامي: "أنه تم خلال الاجتماعات التنسيقية بحث محاور الملتقى ومناقشة إعداد أوراق العمل لكل جهة مشاركة، مبيناً: "أن الهيئة تعمل جاهدة مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق الاهداف المرجوة من إقامته."

وأوضح: "أن الملتقى تستمر فعالياته على مدى يومين تتضمن أربع جلسات عمل بمشاركة أصحاب الرأي والمهتمين من الجهات الحكومية والخاصة والذي سيهدف إلى مناقشة آلية عمل الجهات المعنية في مباشرة حالات العنف الأسري وفق الضوابط والإجراءات، ووضع آلية للحد من العنف الأسري.

متهمون سعوديون أفرج عنهم بكفالة فالتحقوا بـ "داعش" و"القاعدة" في اليمن والشام

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584576

الرياض - ناصر الحقباني
أكدت مصادر موثوق بها لـ «الحياة» انضمام متهمين في قضايا إرهاب أفرجت عنهم المحكمة الجزائية بكفالة، إلى تنظيم «القاعدة» في اليمن، وإلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش).
وأفادت الجهات الأمنية أنها تواصلت مع أسر المفرج عنهم بعد تغيبهم عن جلسات المحاكمة، كما تم إبلاغ مكاتب القضاة كي توقف النظر في قضيتهم، واستكمال محاكمة الخلايا التي ينتمون إليها.
وأوضحت المصادر أن معظم الموقوفين يتقدمون بطلب إخلاء سبيلهم، فينظر فيها القضاة ويقررون إطلاقهم بكفالة على أن تستكمل محاكمتهم أو التريث في ذلك، مشيرة إلى أن هؤلاء الهاربين كانوا يظهرون التسامح والندم على ما بدر منهم أمام القاضي، ويخفون بداخلهم الفكر الإرهابي الذي سيطر عليهم.
ولفتت المصادر إلى أن المطالبة بإخلاء السبيل: «تقدم بها أشخاص اكتسبت أحكامهم الدرجة القطعية، وعمد أهاليهم إلى التجمع أمام السجون أو وزارة الداخلية أو هيئة حقوق الإنسان، أو تصوير تجمعهم في الطرقات ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.»
يذكر أن السعودية أروى بغدادي التي أفرج عنها بكفالة تخلفت عن حضور جلسات المحاكمة، بعدما زعمت في نيسان (أبريل) الماضي، أنها هربت إلى اليمن بصحبة أطفالها وشقيقها أنس وزوجة شقيقها القتيل محمد، ما دعا الأجهزة الأمنية إلى توقيف والدها الذي وقع كفالة إطلاق سراحها.

"العدل": القضايا "الحقوقية" تنخفض 15 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585997

الدمام – رحمة ذياب
سجلت قضايا «الحقوق» انخفاضاً في أكبر 3 محاكم سعودية خلال العام الماضي. واستقبلت محاكم الرياض والغربية والشرقية أكثر من 160 ألف قضية حقوقية تتعلق بالميراث، والنفقة، والحضانة، والعنف الأسري، والطلاق، والخلع. واستحوذت الرياض على النصيب الأكبر من القضايا بـ 67.167 قضية، تليها المنطقة الغربية بـ 64.687 قضية، وجاءت الشرقية في المرتبة الثالثة بواقع 28.550 قضية.
وبحسب بيانات وزارة العدل في تقريرها السنوي، انخفضت نسبة القضايا الحقوقية خلال الشهرين الأوّلين من العام الحالي. وسجلت المحاكم الثلاث الرئيسة في المملكة منذ دخول العام الهجري، قضايا حقوقية أقل مما سُجل في الشهرين الأوّلين من العام الماضي بنسبة 15 في المئة. إذ سجلت الرياض 15.155 قضية، تليها الغربية 13.303 قضايا، والشرقية 7.195 قضية خلال شهري محرم وصفر الماضي والجاري.

وعزا قانونيون، انخفاض القضايا الحقوقية إلى «تدخل الجهات المعنية مثل هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان»، لافتين إلى ارتفاع سجلته «القضايا الإنهائية والجنائية التي تشهد ارتفاعاً سنوياً متواصلاً منذ سنوات. ويتم ترحيل ملفات عدد من القضايا إلى العام الذي بعده. ما يبقي العدد مرتفعاً، بخلاف القضايا الحقوقية، التي تتدخل فيها جهات أخرى، لتسريع البت فيها، وفض النزاع من طريق لجان الإصلاح، فأصبح النظر فيها يشهد سرعة ومرونة أكثر من السابق».

وقال المحامي فالح عبدالرحمن، في تصريح إلى «الحياة»: «إن القضايا الحقوقية في المملكة شهدت في العامين الأخيرين انخفاضاً طفيفاً، وهذا يدل على تجاوب وزارة العدل مع القضايا الحقوقية، ومرونة القضاة في بعض الأحيان، والسعي لإنهاء هذه القضايا» مؤكداً أن «الوعي المجتمعي حول الآثار السلبية لقضايا الطلاق، وما ينجم عنه، قلل القضايا الحقوقية بنسبة بسيطة جداً، على رغم أن نسبة القضايا خلال شهري محرم وصفر، تعتبر عالية مقارنة بالدول الأخرى. بيد أنه مقارنة بالأعوام الماضية؛ فإن العدد يعتبر متوسطاً». بدوره، أكد المحامي إبراهيم فلاتة، في تصريح إلى «الحياة»، أن «القضايا الحقوقية انخفضت منذ العام 1433. فيما كانت تتفوق على القضايا الجنائية، ففي العام 1433 تصدرت الدعاوى الحقوقية مجمل القضايا التي شهدتها محاكم المملكة. وكانت الرياض الأولى. فيما بدأت حالياً تشهد انخفاضاً تدريجياً بعد أن كانت في الصدارة».

وأضاف فلاتة، أن «العام الحالي ربما يسجل ارتفاعاً للقضايا الحقوقية، لأن العدد في الشهرين الماضي والحالي يُعد مرتفعاً. وأعتقد أن المؤشر يتجه نحو الارتفاع. في مقابل أن القضايا الجنائية لا يمكن أن تصل إلى هذا الرقم في الشهور الأولى من السنة»، مردفاً أن «الانخفاض في القضايا الحقوقية العام الماضي، جاء نتيجة عوامل أبرزها ارتفاع نسبة القضايا الجنائية. فيما لا يوجد أي مؤشر على انخفاض نسبة الطلاق في المملكة». وذكر أن «الطلاق يتربع على مجمل القضايا الحقوقية، والانخفاض في هذه القضايا لا يأتي إلا من خلال البت في قانون الأحوال الشخصية الذي سيعمل على إيجاد تنظيم شامل لكل ما يتعلق بالحقوق، سواءً المرأة أو الطفل، وهما أبرز أصحاب القضايا الحقوقية».

تماسك أسعار البترول وانعكاسه على البيئة الاقتصادية بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/111231.html

د. عبدالوهاب بن سعيد القحطاني

أقر مجلس الوزراء برئاسة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين، ميزانية الدولة، للسنة المالية 1436/1435هـ (2014م)، وذلك في جلسته ليوم الاثنين 19 صفر 1435هـ، حيث بلغت 855 مليار ريال، بزيادة عن السنة المالية الماضية بحوالي 26 مليار ريال، وبنسبة زيادة بحوالي 3.1% عن السنة المالية السابقة، لذلك تعتبر ميزانية السنة المالية الجديدة قياسية مقارنة بالسنوات المالية السابقة.

وبلغت إيرادات الدولة 1.31 تريليون ريال، بينما كانت مصروفاتها المقدرة للسنة المالية الماضية 1435/1434هـ حوالي 829 مليار ريال. وحققت الحكومة فائضاً مالياً بحوالي 206 مليارات ريال، أما التضخم المالي في الجانب الاستهلاكي فقد كان مستقراً في 2013م بحدود 5%، ويتوقع أن يستقر معدل التضخم في هذا المستوى في عام 2014م. وكان النمو في إجمالي الناتج المحلي حوالي 3.6% في عام 2013م. ويبلغ النمو في الناتج غير البترولي حوالي 5% في عام 2013م. ولقد تراجع الدين العام إلى 75.1 مليار ريال بنسبة تقريبية من الإيرادات بحوالي 5.7%، وبنسبة تقريبية من المصروفات المقدرة بحوالي 8.8%.

ولقد استفادت البيئة الاقتصادية في المملكة من الارتفاع القوي والمتماسك لأسعار البترول، والذي واكبته زيادة في كمية الإنتاج، وبالتالي زادت إيرادات الدولة من البترول؛ مما ساعد الحكومة على زيادة حجم الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الإنمائية. وسيستمر الاقتصاد السعودي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في السنوات القادمة، إذا حافظت المملكة على هذا المستوى الإنتاجي من البترول والإنفاق على المشاريع التنموية العملاقة. وتسعى الحكومة السعودية إلى دعم القطاع الخاص ليكون داعماً أساسياً قوياً في مستقبل التنمية الشاملة على المدى الطويل. وسيتحقق هذا -إن شاء الله- بعد عدد من الإصلاحات الهيكلية.

وبالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، التي لا تزال تبعاتها تعم العالم، فقد استطاعت المملكة تجاوزها بنجاح، حيث حققت فائضاً كبيراً في ميزانية السنة المالية الماضية، فقد كانت ميزانية قياسية في تاريخ المملكة. وتصدر ميزانية السنة المالية 1436/1435هـ (2014م) بدفع اقتصادي قوي للتنمية الشاملة، بحيث يوازن بين التوسع الاقتصادي وخلق فرص العمل وكبح جماح التضخم المالي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين والمقيمين. ويعكس الإنفاق الحكومي التزام المملكة تجاه ما وعدت به في قمة العشرين في عام 2010م، وذلك بإنفاق أكثر من 400 مليار دولار (1500 مليار ريال) على مدى خمس سنوات، لدعم واستقرار الاقتصاد العالمي، الذي يؤثر في الاقتصاد السعودي؛ لكون المملكة تعتمد بنسبة كبيرة على ايرادات البترول سلباً وإيجاباً. وإليكم تفاصيل الميزانية حسب القطاعات:

أولاً: قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية

يحظى التعليم برعاية واهتمام خادم الحرمين الشريفين، لذلك كان له نصيب كبير في ميزانية الدولة في السنوات المالية السابقة، وكذلك السنة المالية الجديدة 1436/1435هـ (2014م)، فقد رصد لهذا القطاع المهم حوالي 210 مليارات ريال بزيادة بلغت 42 مليارا عن السنة المالية السابقة، التي خصص للتعليم والتدريب في ميزانيتها 168 مليار ريال. وكان نمو ميزانية التعليم وتنمية الموارد البشرية بحوالي 25%، بينما بلغت نسبته في المصروفات حوالي 24.6%. وهذه نسبة متوازنة تتبعها الدولة؛ لمواجهة النمو في هذا القطاع الذي يمس حياة المواطنين. وتشمل ميزانية قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية كلا من التعليم العام والتعليم الجامعي والابتعاث الخارجي والتدريب التقني والمهني.

وتعكس ميزانية التعليم رغبة القيادة الحكيمة في تنمية المورد البشري السعودي في مختلف المجالات: الاقتصادية، والإدارية، والهندسية، والتقنية، ليكون على مستوى عال من التعليم والمهارات.

ثانياً: مخصصات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية التي كانت في المركز الثاني بعد قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية في ميزانية السنة المالية الجديدة 1436/1435هـ، حيث رصد لهذا القطاع 108 مليارات ريال، بينما كانت ميزانية هذا القطاع في السنة المالية السابقة 1435/1434هـ حوالي 68.7، وذلك بزيادة بلغت 39.3 مليار ريال ونسبة زادت عن سابقتها بحوالي 57.2%، وبذلك تحافظ على مركزها النسبي في الميزانية على مدى الخطة الخمسية الثامنة (2005-2009م) والسنوات الثلاث الأولى من الخطة الخمسية التاسعة، فقد بلغت مخصصاتها في الميزانية الحالية 86.5 مليار ريال بزيادة نسبتها 26%. وتمثل ميزانية هذا القطاع حوالي 12.63% من المصروفات المقدرة للسنة المالية الجديدة. ولقد ارتفعت مخصصات الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية خلال ميزانيات الأعوام الثلاثة من 2010 إلى 2013م، وذلك لتغطية التكاليف المتزايدة للرعاية الصحية وزيادة التغطية الصحية للمواطنين. وتشمل الميزانية عدداً من المشروعات مثل استكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وكذلك إنشاء مستشفيات جديدة.

وتعتبر مخصصات هيئة الهلال الأحمر السعودي ومخصصات الهيئة العامة للغذاء والدواء ضمن ميزانية هذا القطاع.

وتضمنت الميزانية الخدمات الاجتماعية من مشاريع جديدة لإنشاء أندية رياضية، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية؛ لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، بهدف مسابقة الزمن لخفض الفقر بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة، والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: قطاع التجهيزات الأساسية والنقل والاتصالات، حيث تم اعتماد ميزانية بحوالي 66.6 مليار ريال للسنة المالية الجديدة 1436/1435هـ، وذلك بزيادة عن السنة المالية السابقة بلغت 31.4 مليار ريال وبنسبة زيادة مئوية بحوالي 89%. وتشكل ميزانية التجهيزات الأساسية والنقل والاتصالات حوالي 7.8% من المصروفات المقدرة للسنة المالية الجدديدة. وقد كانت ميزانية السنة المالية السابقة حوالي 35.2 مليار ريال. ولقد زادت مخصصات هذا القطاع بنسبة أكبر من غيرها في القطاعات الأخرى.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة، وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقاً للطرق، والخدمات البريدية، والموانئ، والخطوط الحديدية، والمطارات، ومؤسسة البريد السعودي، والمؤسسة العامة للموانئ، ومخصصات المؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية، ومخصصات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، وهيئة المساحة الجيولوجية، وهيئة الاتصالات وتقنية

المعلومات. وتشمل أيضاً عدداً من المشروعات، مثل: تطوير مرافق الكهرباء، وإنشاء أرصفة في بعض الموانئ، وتطوير عدد من المطارات الإقليمية، وتنفيذ وتطوير الطرق السريعة المزدوجة والمفردة في جميع أنحاء المملكة.

رابعاً: قطاع الموارد الاقتصادية، والتي تم تخصيص 61 مليار ريال لها، لتشمل قطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى في الميزانية الجديدة، وذلك بزيادة بلغت حوالي 3.2 مليار ريال عن السنة المالية الماضية التي كانت ميزانية هذه القطاعات فيها 57.8 مليار ريال، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 5.5% عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي 1435/1434هـ.

وبلغت نسبة مخصصات هذه القطاعات إلى المصروفات المقدرة في الميزانية الجديدة حوالي 7.1%. ومع الزيادة في مخصصات قطاع الموارد الاقتصادية استمرت زيادة نسبة المخصصات لهذا القطاع إلى إجمالي الإنفاق العام في المملكة للعام الخامس على التوالي. ولقد بقي ترتيب مخصصات قطاع الموارد الاقتصادية من المرتبة الثالثة في ميزانية السنة المالية الجديدة، ويرجع ذلك لزيادة الأهمية النسبية لصناديق الإقراض المتخصصة. وتضمنت الميزانية البنود المعتادة لمشاريع توفير خدمات الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب، وتعزيز مصادر المياه والسدود وحفر الآبار، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة، وتوسعة القائم منها، والمصروفات التأسيسية والتشغيلية والدراسات. كما تتضمن البنود المعتادة لمشروعات مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الزور، ومصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

خامساً: تم تخصيص 39 مليار ريال للشؤون البلدية والقروية في الميزانية المالية 1436/1435هـ، وذلك بزيادة عن الميزانية السابقة والتي كانت 29.2 مليار ريال بزيادة نمو نسبتها حوالي 33.6%. وتمثل ما نسبته حوالي 4.6% من المصروفات المقدرة للسنة المالية 1436/1435هـ. وقد ارتفعت مخصصات الشؤون البلدية والقروية من الإيرادات أو من النفقات بزيادة نسبية وتشمل ميزانية هذا القطاع مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة، تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن، وتحسين وتطوير لما هو قائم، بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومبان إدارية وحدائق ومتنزهات. إضافة إلى مخصصات عدد من الهيئات الأخرى، والتي منها ما يلي: مخصصات هيئة حقوق الإنسان، ومخصصات الهيئة العامة للطيران المدني، ومخصصات الهيئة العامة للسياحة، ومخصصات المؤسسة العامة للصناعات الحربية، ومخصصات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ومخصصات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، ومخصصات استكمال المراحل المتتالية من المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية، حيث يعد أهم أهداف "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات".

وفي الختام، جعلها الله ميزانية خير للوطن والمواطن، في ظل القيادة الرشيدة، التي تحرص على رفاهية المواطن وأمنه وصحته وسلامته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مقترح لربط معاشات الضمان بالتضخم وتوصيات على السياسة السكانية.. يناقشها الشورى غداً

إعادة تقويم مؤشرات قياس الفقر وتوزيع الدخل والبطالة والتعليم والثقافة والبيئة والطاقة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894487.html

الرياض عبدالسلام البلوي

حدد مجلس الشورى جلسة غد الاثنين موعداً لمناقشة تعديل المادة السادسة من نظام الضمان الاجتماعي وتوصية لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بالموافقة ملاءمة دراسة المقترح المقدم من عضو مجلس الشورى السابق زين العابدين بري بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس، وفي الفقرة الثانية من التعديل نص على ربط معاشات الضمان الاجتماعي بمعدل التضخم السنوي ارتفاعاً وانخفاضاً من أجل إبقاء القوة الشرائية لتلك المعاشات ثابتة.

العضو زين العابدين بري أكد في تقرير مقترحه أنه بناه على دراسة تفيد بان معاشات الضمان إن بقيت على مستواها الحالي ستنخفض قوتها الشرائية بمعدل يزيد على 25% خلال مدة الست سنوات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أي أن متوسط أسعار السلع الاستهلاكية سيرتفع بأكثر من 5% سنوياً، إضافة إلى الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية الأساسية والارتفاع الملحوظ في تكاليف السكن والمساكن، فإن ما قدرته الدراسة من انخفاض في القوة الشرائية لمعاش الضمان ليس بمستبعد.

من ناحية ثانية يناقش المجلس وبعد نحو 230 يوماً من تأجيله، يناقش تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن وثيقة السياسة السكانية للمملكة التي أوصت اللجنة بالموافقة عليها وطالبت باستخدام الهرم السكاني وتحليل احصائيات الأسر والأفراد بأبعادها الكمية والنوعية، شاملة السكان غير المواطنين والذين يقيمون إقامة دائمة، والتأكيد على استخدام الأسرة كوحدة القياس السكانية الأساسية، وإعادة تقويم مؤشرات القياس فيما يتعلق بالفقر وتوزيع الدخل والبطالة والتعليم والثقافة والبيئة والطاقة.

ويصوت مجلس الشورى خلال السابعة والستين التي يعقدها بعد غد الاثنين على التوصيات التي تقدمت بها لجنة النقل والاتصالات على التقرير السنوي لهيئة الاتصالات للعام المالي 331434 التي تطالب الهيئة بإكمال منظومة النطاق العريض باستخدام الألياف البصرية وإيصالها للمستفيدين، وتوفير آلية تضمن سرعة فسح أجهزة الاتصالات اللاسلكية فنياً من المنافذ والموانئ والمطارات، وضرورة قيام الجهات الحكومية بالتسجيل في خدمات المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويناقش المجلس تقارير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 3214344، وتقرير الصندوق العقاري كما يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه تعديل القواعد الموحدة للترخيص لمكاتب اتصال اقتصادية وفنية في المملكة العربية السعودية.

وزير العمل: معدلات البطالة بين الشباب انخفضت بعد نطاقات إلى 6.1٪

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894667.html

الرياض - عبدالإله العشيوان
قال وزير العمل المهندس عادل محمد فقيه إن نسبة التوطين في المملكة تضاعفت بعد برنامج نطاقات حيث وصلت إلى 15.1% مقارنةً ب7% قبل انطلاق البرنامج، حيث انخفض معدل البطالة لدى الرجال إلى 6.1% مقارنةً ب7.4% قبل نطاقات، حيث تم توظيف أكثر من 723.352 سعوديا وسعودية في القطاع الخاص منذ اطلاقه. وبين وزير العمل في حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر، إلى أن التغير في الأجور منذ إطلاق البرنامج، حيث انخفضت أعداد الحاصلين على أقل من 3000 ريال إلى 109.654 سعوديا مقارنة ب 356.807 قبل البرنامج، وأن الحاصلين على أكثر من 3000 ارتفعت أعدادهم 1.337.592 مقارنة ب 376.087 قبل انطلاق البرنامج. وأشار الفقيه أن نسبة المنشآت المتواجدة في النطاق الأخضر وصلت في بداية سنة 1435ه إلى 81% مقارنة ب40% في عام 1432ه، كما أشار إلى انخفاض في نسبة المنشآت المتواجدة في النطاق الأحمر إلى 6% مقارنة ب20% قبل انطلاق برنامج نطاقات.

تجمع "ديوان المراقبة" و"هيئة الرقابة والتحقيق" و"مكافحة الفساد"

ننتظر إعلان وزارة الرقابة والتحقيق..!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
www.alriyadh.com/2013/12/22/article894587.html&safe=on

جدة، تحقيق- سالم مريشيد
أكد عدد من المختصين والقانونيين على أهمية إنشاء وزارة للرقابة ومكافحة الفساد تضم جميع الهيئات الرقابية، على أن يتم تسميتها "وزارة الرقابة والتحقيق"، مشيرين إلى أن ذلك سيمنحها نوعاً من الشفافية وسيُوحد جهودها ويعطيها القدرة على أداء مهامها الوطنية بشكل أفضل، إلى جانب القضاء على الميزانيات المتعددة التي تحتاجها كل هيئة؛ مما يساعد في توفير موارد الدولة، عوضاً عن وجود العديد من الميزانيات لكل هيئة.
وسيُحقق دمج جميع الهيئات الرقابية (ديوان المراقبة، هيئة الرقابة والتحقيق، هيئة مكافحة الفساد) تحت مظلة واحدة أو وزارة الكثير من الإيجابيات، منها توحيد الإجراءات، وكذلك تنظيم العمل، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في مجال مكافحة الفساد، إلى جانب أن ذلك سيساهم في التقليل من الهدر المالي والإداري.

وعلى الرغم من أهمية إقرار وزارة تضم الجهات الرقابية، إلاّ أن هناك من يؤكد على أن تعدد الجهات الرقابية أمر مطلوب وصحي لمكافحة كل أشكال الفساد الإداري والمالي، ومعالجة الأخطاء، وأن الأمر لا يحتاج إلى وجود وزارة بقدر ما هو بحاجة إلى التنسيق بين عمل هذه الجهات، بحيث يوضع من له سابق خبرة وريادة في هذا المجال كقائد لبقية تلك الجهات؛ لأن الجهات الرقابية كلما تعددت كانت النتائج أفضل في مكافحة الفساد، وبالتالي فإن نتائجها ستكون بشكل أقوى، إلاّ أنه لابد من التنسيق، وأن تكون لكل هيئة صلاحيات واختصاصات واضحة، بحيث لا تتداخل صلاحياتها، وفي الوقت نفسه لا تترك الأعمال دون رقابة، أو تتقاذف الجهات الرقابية مهامها فيما بينها.

لائحة الاتهام

وأوضح "د.نايف الشريف" -أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز- أن لكل جهة رقابية وظيفتها وتخصصها وبرامجها، مضيفاً أن "هيئة التحقيق والإدعاء" –على سبيل المثال- تُمثل المجتمع فيما يتعلق بقضايا الفساد والإخلال بالوظيفة العامة، وبالتالي فهي من يحرك الدعاوى، بمعنى أنها هي "المُدعي"، مشيراً إلى أنه بعد أن تتوفر الأدلة فإنه يتم تحرير ما يُعرف بلائحة الاتهام، التي يتم تقديمها ضد المتهم "المُدعى عليه"، أما "ديوان المظالم" فهو جهة قضاء إداري يبت في الدعوى ويُصدر الحكم فيها.

وأشار إلى أن "هيئة مكافحة الفساد" -نزاهة- تُعد جهة تساعد الهيئات الرقابية الأخرى في القضاء فيما يتعلق بالإخلال بالوظيفة العامة والفساد، مضيفاً أن دورها ينتهي عند تسليم ملف الاتهام إلى "هيئة الرقابة والتحقيق" و"الإدعاء العام"، موضحاً أنها لا تتم دعوتها في الحالة أمام "ديوان المظالم" باعتبارها عاملا مساعدا للجهات الرقابية، وقال:"لا أرى تداخلا بين الأجهزة الرقابية في الاختصاصات، فلكل جهة دور محدد في سبيل القضاء على الفساد وحماية النزاهة الوظيفية، وكل ما أرجوه أن يتم تدعيم هيئة مكافحة الفساد بالكوادر الوطنية المؤهلة ونشر الثقافة الحقوقية في المجتمع".

توحيد الجهود

وأكد "د.الشريف" على أنه لو وجدت وزارة للرقابة ومكافحة الفساد فإنه سيكون تحت مظلتها جميع الهيئات الرقابية، مشيراً إلى أن ذلك سيمنحها نوعاً من الشفافية وسيُوحد جهودها وسيعطيها القدرة على أداء مهامها الوطنية بشكل أفضل، إلى جانب القضاء على الميزانيات المتعددة التي تحتاجها كل هيئة؛ مما يساعد في توفير موارد الدولة، عوضاً عن وجود العديد من الميزانيات لكل هيئة.

ورأى "سليمان الجميعي" -محام- أن تعدد الجهات الرقابية أمر مطلوب وصحي لمكافحة كل أشكال الفساد الإداري والمالي، ومحاربة الأخطاء والفساد، مضيفاً أن الأمر لا يحتاج إلى وجود وزارة بقدر ما هو بحاجة إلى التنسيق بين عمل هذه الجهات، ووضع من له سابق خبرة وريادة في هذا المجال كقائد لبقية تلك الجهات؛ لأن الجهات الرقابية كلما تعددت كانت النتائج أفضل في مكافحة الفساد، وبالتالي فإن نتائجها ستكون بشكل أقوى، مشيراً إلى أن ذلك يتطلب التنسيق، وأن تكون لكل هيئة صلاحيات واختصاصات واضحة، بحيث لا تتداخل صلاحياتها، وفي الوقت نفسه لا تترك الأعمال دون رقابة، أو تتقاذف الجهات الرقابية مهامها فيما بينها.

خريجو القانون

وبيّن "الجميعي" أن "هيئة الرقابة" و"هيئة التحقيق والإدعاء العام" أسستا على قوانين واضحة ومحددة، مضيفاً أنه تم إنشاء هيئة الرقابة بناء على ما وصل إليه القانون الرقابي في العالم، مضيفاً أننا بدأنا من حيث انتهى الآخرون في هذا المجال، موضحاً أنها استعانت منذ بدايتها وحتى فترة قريبة من الزمن بخبرات أجنبية لتطوير أدائها، مشيراً إلى أنه تمت إحالة جزء من صلاحياتها فيما يتعلق بالتحقيق وإقامة الدعاوى إلى جهة رقابية أخرى. ودعا أن يتولى العمل فيها خريجو "القانون" وليس خريجي "الشريعة"، لافتاً إلى أن خريجي "الشريعة" ليسوا مؤهلين لتولي مهام عمل يتعلق بالقانون، مشدداً على ضرورة أن تعطى لهيئة مكافحة الفساد "نزاهة" صلاحيات أكبر، وأن تُدعم بالكوادر القادرة على تغطية كل جوانب الفساد في الأعمال والمشروعات؛ لكي تُحقق الهيئة الهدف المطلوب من إنشائها.

رقابة شعبية

ولفت "د.أنور عشقي" -متخصص في الدراسات الإستراتيجية- إلى أن الجهات الرقابية متنوعة في تخصصاتها، مشيراً إلى أن "ديوان المراقبة العامة" -مثلاً- مسؤول عن الجوانب المالية، و"هيئة الرقابة والتحقيق" معنية بمراقبة سير العمل الإداري لمنع الفساد، و"المباحث الإدارية" مسؤولة عن حوادث الرشوة في القطاع العام والخاص، و"هيئة مكافحة الفساد" مسؤولة عن الفساد بكل أنواعه، مبيناً أنها تعد أجهزة رقابية حكومية إلاّ "هيئة مكافحة الفساد" فإنها حكومية ووطنية في آن معاً.

وأضاف أننا بتنا نشهد وجود رقابة شعبية، وهذه الرقابة ميدانها الصحافة والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، موضحاً أن الرقابة الشعبية تعد من أرقى الديموقراطيات في "المملكة"، كما أنها تكشف الأخطاء وتساعد الأجهزة الرقابية الرسمية في اكتشافها والوصول إليها، مشدداً على أهمية أن يكون بين الأجهزة الرقابية تنسيق وتعاون؛ لكي لا يكون هناك تكرار أو اتكالية ناتجة عن اعتماد كل جهة على الأخرى؛ مما يؤثر سلباً على أدائها، مشيراً إلى أن وجود هذه الهيئات الرقابية مهم بعد أن ضعف الوازع الديني لدى بعض فئات المجتمع؛ الأمر الذي نتج عنه كثرة الفساد الإداري والمالي.

إعادة هيكلة

وأشار "د.عشقي" إلى أن الهيئات الرقابية يمكن أن تُجمع؛ إذا كان هناك مصلحة في ذلك، بيد أن المُتعارف عليه في جميع دول العالم أن مثل هذه الهيئات المنوط بها مراقبة الفساد تتميز باستقلاليتها، مبيناً أن الأولى هو الاهتمام بالتنسيق والتعاون فيما بينها وترك المجال لكل جهة لتعمل وفق صلاحياتها وتنفذ دورها المطلوب منها بعد أن تعددت أشكال الفساد وزادت معدلاتها بشكل كبير. ودعا "ماجد قاروب" -محام- إلى إعادة هيكلة الهيئات الرقابية؛ من أجل القضاء على التداخل الكبير في أعمالها، بحيث تكون الأولى للمراقبة العامة، بينما تكون الأخرى للرقابة على أعمال الإدارات الحكومية لجهة القرارات المالية والإدارية والمال العام، وبالتالي تُحيل ما لديها من شبهات إلى جهاز آخر.

توحيد إجراءات

ورأى "هشام حنبولي" -محام- أن دمج جميع الهيئات الرقابية تحت مظلة واحدة، سواء كانت وزارة أو مصلحة سيكون فيه الكثير من الإيجابيات، ومن ذلك توحيد الإجراءات، إلى جانب أن العمل والأداء سيكون بشكل أفضل وأدق، وبالتالي إحداث نقلة نوعية في مجال مكافحة الفساد والقضاء عليه في كل المجالات، مضيفاً أن دمج هذه الهيئات سيساهم في التقليل من الهدر المالي والإداري، ويساعد في توحيد الجهود والتعاون بشكل كبير وبدقة أكبر وأكثر فاعلية، شريطة أن تُدعم هذه الهيئات بالمزيد من الكوادر الوطنية المؤهلة والمخلصة.

•المظالم" يؤيد حكماً بتبرئة عضو هيئة من6 تهم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663816.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

أيد ديوان المظالم حكم المحكمة الادارية في المدينة المنورة بتبرئة عضو بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ست تهم وجهتها له إدارته وكفت يده عن العمل بموجبها.

وأكد الحكم المميز من محكمة الاستئناف في ديوان المظالم خلو ساحة العضو من هذه التهم، وبالتالي تم إلغاء قرارات رئاسة الهيئة ضده، وهو ما اعتبره العضو انتصارا للعدالة وتأكيدا لاستقلالية القضاء السعودي ونزاهته.

وقال «خلال هذه القضية تم تأخير ترقيتي لمدة سنة، فضلا عما واجهني من متاعب نفسية واجتماعية، وكلي أمل في الرئيس العام الشيخ الدكتور عبداللطيف آل الشيخ بأن ينصفني بسرعة عودتي الى العمل، وصرف مستحقاتي بأثر رجعي».

وكان العضو (تحتفظ «عكاظ» باسمه) قد تظلم في شكواه من اتهام رئاسة الهيئة له برفض العمل وعدم الامتثال للتوجيهات الصادره من رؤسائه وافتعال المشاكل مع زملائه، وإساءته للعمل واستغلال الوظيفة، فضلا عن شكوى مواطن ضده، بالاضافة الى شكوى صادرة للرئاسة من نظام ساهر الامر الذي جعلهم يكفون يده عن العمل.

واستمعت المحكمة إلى رد رئاسة الهيئة من خلال ممثلها نايف بن محمد الذي قال إن المدعي رفض العمل في مركز البقيع ولم يمتثل للتوجيهات الصادرة اليه من رؤسائه، إضافة الى مشاكله بين زملائه وتلفظه عليهم، بجانب ورود شكوى من المواطن محمد الحربي ومدير مشروع ضبط المخالفات المرورية آليا ضده، لذلك تم كف يده عن العمل وتم التحقيق معه وأحيل إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

وانتهت المحكمة إلى الحكم لصالح عضو الهيئة، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف في ديوان المظالم.

نسبة "المستأجرة" بعد عامين .. الحماد رئيس تطوير المباني 15 % المدرسية لـ "عكاظ":

سحب 189 مشروعا متعثرا واستبعاد عروض أقل سعرا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663843.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)

كشف الرئيس التنفيذي لشركة تطوير المباني المهندس فهد الحماد عن خطة لخفض عدد المباني المدرسية المستأجرة من 20 % هذا العام، إلى 15 % خلال عامين، مؤكدا قدرة وزارة التربية والتعليم على بناء مبنى حكومي بدلا من مبنى مستأجر بشكل فوري متى ما توفرت له الأرض.

وأوضح المهندس الحماد لـ «عكاظ» أن وزارة التربية أنجزت (3720) مشروعا خلال الخمس سنوات الماضية استفاد منها ما يزيد على مليون وسبعمائة ألف طالب وطالبة وبمعدل 33 % من إجمالي الطالبات والطلاب، مشيرا إلى أن عدد المشاريع الجاري تنفيذها يبلغ 2260 مشروعا مدرسيا.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة تطوير المباني على معالجة 70 % من المشاريع المتعثرة فيما تم سحب 76 مشروعا من المقاولين المتعثرين ويجري العمل على سحب 113 مشروعا متعثرا.

• كم يبلغ عدد المشاريع الجاري تنفيذها، والمتوقع استلامها مع نهاية ميزانية العام الجاري؟

•• تستمر الوزارة بتفعيل الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المستأجرة واستبدالها بمبان حكومية فلدى وزارة التربية والتعليم ما يقارب (2260) مشروعاً مدرسيا للبنين والبنات تحت التنفيذ من المقرر أن ينتقل إليها (2859) مدرسة منها (1484) مدرسة مستأجرة، ومن المتوقع أن يستفيد منها 4892000 طالب وطالبة وسترتفع بذلك نسبة المباني الحكومية إلى ما يقارب 87 % من إجمالي المباني المدرسية للبنين والبنات لتقترب الوزارة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية للتخلص من المباني المستأجرة، كما يتم برمجة المتبقي من المدارس المستأجرة التي تتوفر لها الأراضي ويزيد أعداد طلابها وطالباتها عن (50) لتشغل جميعها مباني مدرسية حكومية وتم طرح ما يزيد عن (561) مشروعا جديدا ستكون بديلة لعدد (673) مدرسة منها (479) مدرسة مستأجرة للمقاولين الوطنيين وجار ترسيتها وتوقيع عقود ما تم إجازته من وزارة المالية للبدء بتنفيذها فور استلام مواقعها وأغلبها بديل للمدارس المستأجرة ويبلغ عدد المشاريع المتوقع استلامها حتى نهاية العام ما يقارب 520 مبنى مدرسيا جديدا.

استلام 520 مشروعا

• كم يبلغ عدد المباني المستأجرة التي سيتم الاستغناء عنها العام الدراسي القادم؟

•• عملت الوزارة على تطوير آليات لإدارة المشاريع ووضعت خطة لاستلام 520 مشروعا مدرسيا جديدا للبنين والبنات من المقرر أن تنتقل إليها 680 مدرسة منها 390 مدرسة مستأجرة إضافة لـ 79 مدرسة محدثة و 32 مدرسة تم استبدالها لعدم صلاحيتها للعملية التعليمية إضافة لـ 179 مدرسة تم فصل مراحلها عن مبان قائمة للحد من زيادة الكثافة الطلابية بالمدارس القائمة، وذلك ضمن الخطة الوطنية للاستغناء عن المباني المدرسية المستأجرة.

• وكم بلغت نسبة الإنجاز في المشاريع خلال الخمس سنوات الماضية؟

•• خلال الخمس سنوات الماضية أنجزت الوزارة (3720) مشروعا استفاد منها ما يزيد عن مليون وسبعمائة ألف طالب وطالبة وبمعدل 33 % من إجمالي الطالبات والطلاب.

• متى يتوقع الوصول لأدنى نسبة من المباني المستأجرة والتخلص منها نهائيا؟

تم خفض نسبة المباني المستأجرة من (41 %) في عام 1430هـ لتصل إلى (20 %) هذا العام ومن المقرر أن تنخفض إلى (15 %) خلال العامين القادمين، وضمن الخطة الوطنية للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة أصبح لدى الوزارة القدرة على تنفيذ مبنى حكومي لكل مدرسة مستأجرة يتوفر لها أرض وفورا وهذا إنجاز ضخم للوزارة ما كان ليتحقق إلا بالجهود المخلصة لسمو وزير التربية والتعليم ونوابه والدعم الذي يلقاه قطاع التعليم من حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله، وبمشيئة الله تعالى سوف تؤتي تلك الخطة ثمارها ولاسيما أن حكومتنا الرشيدة حريصة على دعم قطاع التعليم الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال القادمة.

سحب المشاريع

• إلى أي مدى تمت معالجة المشاريع المتعثرة، وكم عدد ما تم سحبه من المقاولين؟

•• تسعى الوزارة جاهدة للاستفادة من المشاريع الجاري تنفيذها حاليا للإسراع بتنفيذ خطة الوزارة الشاملة للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة وكما هو معلوم فالوزارة تقوم بتنفيذ مشاريعها بكافة المدن والقرى والهجر باختلاف طبيعة تضاريسها وأماكنها إلا أن بعض تلك المشاريع تواجه بعض الصعوبات في الاستفادة منها بنهاية مدد عقودها ومنها ظهور معوقات أثناء التنفيذ لا دخل للمقاول بها كوجود مشاكل بالتربة أو خطوط للكهرباء والمياه والهاتف أو وجود نزاع على الأرض التي سينفذ عليها المشروع وتلك المعوقات تكثف الوزارة جهودها لحلها بأسرع وقت ممكن للاستفادة منها أما المشاريع التي يتأخر مقاولوها عن تنفيذها طبقا للبرامج الزمنية الموضوعة فتلك المشاريع يتم التعامل معها من خلال وحدة حصر ودراسة المشاريع المتعثرة بوكالة الوزارة للمباني والتي تقوم بتصحيح مسار تلك المشاريع وتعد لبرامجها الزمنية للاستفادة منها طبقا للمواعيد المحددة بتلك البرامج وتتم المتابعة المكثفة لها لسرعة استلامها، كما وضعت آليات جديدة للحد من تعثر المشاريع أثمرت عن إنهاء تعثر ما يقارب (70%) منها، أما في حالة عدم تجاوب المقاولين المتعثرين لتكثيف العمالة والتنفيذ طبقا لعقودهم فيعد ذلك إخلالا من بعض المقاولين بالتزاماتهم التعاقدية مما ينتج عنه سحب تلك الأعمال بعد توجيه الإنذارات النظامية، حيث يذكر أنه صدرت قرارات بسحب (76) مشروعا وجار استكمال إجراءات سحب (113) مشروعا، وتقوم الوزارة باستكمال تلك المشاريع من خلال مقاولين متميزين لضمان سرعة الاستفادة منها كما تقوم الوزارة حاليا بدراسة العديد من المقترحات لضمان أن تتم ترسية مشاريعها على المقاولين المتميزين دون حرمان صغار المقاولين من العمل بتلك المشاريع، حيث تقوم الوزارة حاليا بطرح مشاريعها في مجموعات يراعي فيها التوزيع الجغرافي المناسب ويشترط على المتقدم قبول تنفيذ المجموعة متكاملة وبهذا تضمن الوزارة أن لا يقل مستوى تصنيف المقاول عن الدرجة الثانية في مجال الإنشاءات ويمكن لصغار المقاولين العمل بتلك المشاريع من خلال المقاولين المقتدرين وتحت إشرافهم وتظل المسؤولية أمام الوزارة لكبار المقاولين إضافة للتوصية للجان فحص العروض بالوزارة باستبعاد أي عرض من العروض من المنافسة حتى لو كان أقل العروض سعراً، إذا تبين أن لدى صاحب العرض عدد كبير من المشاريع بالوزارة ويعنى ذلك أن حجم التزامات المقاول التعاقدية قد أصبح مرتفعاً على نحو يفوق قدراته المالية أو الفنية بما يؤثر على تنفيذه لالتزاماته التعاقدية.

صالات وملاعب

• كم عدد الصالات متعددة الأغراض والملاعب العشبية التي تم تنفيذها بالمدارس خلال الخمس سنوات الماضية، ومتى يتوقع اكتمالها في جميع المدارس؟

•• خلال الخمس سنوات الماضية أنجزت الوزارة (2200) صالة وملعبا عشبيا للمباني المدرسية القائمة وتتوفر بها مساحة للتنفيذ كما تم إدراجها بكافة المشاريع الجديدة التي يتوفر بها مساحة للتنفيذ منذ أكثر من خمس سنوات وتسعى الوزارة خلال الخمس سنوات القادمة لتوفيرها بكافة المباني القائمة وتتوفر لها مساحة للتنفيذ.

• ما أبرز ما تحقق في برنامج الترميم والتأهيل والصيانة خلال العام الحالي؟

•• أعمال الترميم والتأهيل والصيانة تتم برمجتها وفقاً لخطة سنوية تضعها الوزارة بالتنسيق مع إدارات التربية والتعليم ويراعى تنفيذها خلال فترة العطلة الصيفية، وأغلب تلك العمال يتم الانتهاء منها قبل بداية العام الدراسي وقد تم ترميم وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لأكثر من 1200 مبنى مدرسي خلال هذا العام وكذلك تنفيذ برنامج الصيانة لكافة المباني المدرسية قبل بدايات كل عام دراسي.

• ما الإجراءات المتخذة لمعالجة شح الأراضي وما تملكته الوزارة خلال العام الحالي؟

•• يتم التنسيق بين كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية لدراسة تطوير الآلية المستخدمة حاليا لتكفل قيام وزارة التربية والتعليم بتوفير ما تحتاجه من أراض لازمة لاستبدال المباني المدرسية المستأجرة بمبان حكومية تلائم تطور العملية التعليمية، وتسعى الوزارة جاهدة لشراء أراضي المرافق التعليمية في المدن الرئيسية والتي يملكها القطاع الخاص حيث إن معظم أراضي المرافق التعليمية ذات الأولوية في الأحياء السكنية والمجاورة للمدارس المستأجرة المتبقية وذات الكثافة الطلابية العالية جدا لا تملكها الوزارة حتى الآن، وهناك خطة ولجان للإسراع في شراء تلك الأراضي وكذلك

تسعى لنزع ملكيات المواقع التي تحتاجها لتنفيذ المشاريع البديلة للمدارس المستأجرة ولا تتوفر بها مرافق تعليمية أو أراض فضاء يمكن شراؤها.
كما تسعى الوزارة لرفع النسبة النظامية للمرافق التعليمية المحددة بالمخططات الخاصة وإدراج المرافق التعليمية من ضمن النسبة المجانية.

التصحيح يخفض النطاق الأحمر في المنشآت 300%

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663852.htm

عدنان الشبراوي، عبدالرحمن المصباحي (جدة)
أعلن وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه عن رصد تغير في الأجور، منذ إطلاق برنامج «نطاقات» عام 1432 هـ إلى 1435 هـ.
وأوضح الوزير عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس من خلال رسوم بيانية أعدتها الوزارة أن برنامج «نطاقات» بلغ فيه عدد المسجلين براتب أقل من ثلاثة آلاف ريال نحو 356807 موظفين عام 1432 هـ، في حين انخفض العدد بعد إطلاق البرنامج 1435 هـ إلى 109654، في حين كان عدد من يحصلون على راتب أكثر من 3 آلاف ريال قبل إطلاق البرنامج 376087، وارتفع العدد أكثر من ثلاثة أضعاف بعد تطبيق البرنامج إلى 1337592 موظفا في القطاع الخاص.
وأضاف: أن منشآت القطاع الخاص في «نطاقات» قفزت في النطاق الأخضر من 40في المئة إلى 81 في المئة في محرم 1435 ه كأعلى نسبة في حين بلغت نسبة النطاق الأصفر 7 في المئة والنطاق الأحمر 6في المئة، والنطاق البلاتيني 6 في المئة، انخفاضا لما كانت عليه قبل عامين بنسب تتراوح من 200إلى300 في المئة . وكشف وزير العمل أن عدد السعوديين الذين تم توظيفهم في القطاع الخاص بلغ 723352 موظفا وموظفة؛ وذلك خلال عامين فقط. ويبلغ حاليا عدد السعوديين في القطاع الخاص 1447246 مواطنا ومواطنة، في حين كان العدد قبل عامين 723894 موظفا وموظفة، حيث تضاعف التوطين من 7في المئة قبل نطاقات إلى 15.1 في المئة بعد تطبيق برنامج نطاقات .
وقال الوزير فقيه «إن وزارة العمل ستطلق رسميا بوابة «معا» الإلكترونية لمشاركة المجتمع في مبادرات سوق العمل، وصناعة القرارات قبل اعتمادها. وأوضح أن بوابة «معا» تضيف مرونة فكرية متناغمة بين المواطن، والوزارة، والمؤسسات الشقيقة لصيغة قرار مناسب لجميع الأطراف وتفتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، لتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والعموم فضلا عن أن بوابة «معا» ترصد كافة المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها، مشيرا إلى أن بوابة «معا» الإلكترونية ستفتح باب النقاشات وتبادل الآراء لتكون هناك مشاركة متفقة في تحسين القرارات.
وشدد فقيه على أن وزارة العمل تسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر الملاحظات والمقترحات لمعالجتها والاستفادة منها في التطوير.

ابنة المطرفي عمرها 8 سنوات ولم تر والدها

ذوو المعتقلين في العراق لـ «عكاظ»: ننتظر عودتهم إلى حضن الوطن قريبا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131222/Con20131222663820.htm

ثامر قمقوم (عرعر)

قال عدد من أهالي السجناء السعوديين في العراق لـ«عكاظ» إنهم ينتظرون عودة أبنائهم في أقرب وقت ممكن، ويترقبون تحركا واسعا وسريعا من قبل الوزارات المعنية (الخارجية، الداخلية، والعدل) لاسيما بعد صدور مرسوم رئاسي من مجلس الوزراء العراقي بالعفو عنهم.

ففي هذا السياق، أوضحت زوجة سعيد بن علي المطرفي المعتقل في سجن سوسة، أن زوجها اتصل عليها ليطمئن على ابنته التي لم يشاهدها منذ ولادتها قبل أكثر من ثمان سنوات، مضيفة أن الدكتور حمد الهاجري نائب السفير السعودي في لبنان، أكد لها أنه التقاه وزملاءه في سجن سوسة بإقليم كردستان قبل أكثر من ثلاثة أشهر واطمأن على أحوالهم، ووعدهم بالعودة إلى أرض الوطن قريبا.

وطالبت زوجة السجين المطرفي الجهات المسؤولة بزيادة التحرك وقالت «نحن على يقين من حرص القيادة على طي هذا الملف بأسرع ما يمكن، وقد لمسنا خلال العامين الأخيرين تحركا كبيرا، ونطمع في تعزيز هذا الاهتمام من قبل الجهات المعنية بما يعجل بإنهاء معاناة زوجي وجميع السجناء السعوديين في العراق».

أما عبدالله التمياط شقيق المعتقل زيد راكان التمياط، وعبدالعزيز القحطاني ابن عم المعتقل وليد عايض القحطاني، ومحمد البقمي شقيق المعتقل ماجد البقمي، ومشاري مسلم شقيق المعتقل شادي مسلم، فيقولون «نقدر اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين والتحرك الذي شهده ملف المعتقلين السعوديين في العراق خلال العام المنصرم، ونتمنى أن يعود ابننا وزملاؤه إلى حضن الوطن سريعا».

كما تحدث لـ«عكاظ» عدد من أهالي السجناء بدر عوفان الشمري، بتال عميش الحربي، وناصر مبارك الدوسري، مؤملين سرعة عودة أبنائهم وإغلاق هذا الملف نهائيا، خاصة أن الأخبار تشير إلى تجميعهم حاليا في سجن واحد وإصدار جوازات مرور لهم عقب صدور عفو رئاسي عراقي عنهم.

جمعية حماية المستهلك

للمرة الأولى.. شكاوى المستهلكين أمام المحاكم الشرعية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584748

الرياض - ظافر الشعلان

تعتزم جمعية حماية المستهلك رفع شكاوى تلقتها من متضررين إلى المحاكم الشرعية للفصل فيها، وهو ما يعتبر سابقة في تاريخ الجمعية. وأكد مصدر في الجمعية لـ«الحياة» أنها سبق أن منحت مهلة للأطراف المدعى عليها لحل هذه الشكاوى التي تلقتها من متضررين، لكنها لم تستجب، لهذا اضطرت إلى رفعها للمحاكم الشرعية. وأوضح أن عدد هذه الشكاوى خمس. منها للمرة الأولى خطأ طبي تعرض له شخص من أحد القطاعات الصحية الخاصة.

وفي ما يتعلق بعدد الشكاوى والاستفسارات التي تلقتها الجمعية، أكد المصدر أن الجمعية استقبلت 20 ألف شكوى واستفسار، تم إنهاء الخلاف في 70 في المئة منها ودياً، من دون تصعيد من طريق لجان الجمعية.

وقال إن 20 في المئة من هذه الشكاوى لا تزال قيد الدرس لدى اللجنة القانونية، فيما سيتم تحويل 10 في المئة منها إلى الجهات المختصة للبت فيها. وكشف عن أن الجمعية فتحت أبوابها للمتضررين من التدخين، إذ تعتزم رفع شكاوى ضد شركات التبغ لمن تقدم إليها متضرراً، ووصل به الأمر إلى الإصابة بمرض عضال مثل السرطان ونحوه، لافتاً إلى أن الأمر نفسه ينطبق على الأخطاء الطبية التي بدأت الجمعية استقبال ضحاياها.

يذكر أن جمعية حماية المستهلك تأسست في 1428هـ، بعد موافقة مجلس الوزراء السعودي على قيامها. وأقر مجلس الوزراء التنظيم الخاص بالجمعية في 1429هـ. ويقول مؤسسوها إن فكرة الجمعية ظلت تراودهم منذ 1419هـ.

• العدل": تعيين أكثر من 150 قاضياً سنوياً... وتدريب أكثر من 1000 قاضٍ وكاتب عدل

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 صفر 1435هـ - 21 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584418

جدة - معاذ العمري

أفصحت وزارة العدل عن تعيينها لأكثر من 150 قاضياً سنوياً، وتدريب أكثر من 1000 قاض، كاتب عدل، ومعاون قضائي وإداري أخيراً، موضحة أن تعيين القضاة وتدريبهم يأتي لتذليل العقبات والمشكلات التي تواجه الناس أثناء إجراءات التقاضي، إضافة إلى تنفيذ مشاريع مباني المحاكم الجديدة.

وأوضح مستشار وزير العدل الدكتور عبدالله السعدان أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء نتج منه إصدار 12 قانوناً أخيراً، إضافة إلى الكثير من المشاريع التي تعنى بتطوير القضاء، مشيراً إلى أن وزارة العدل تعكف حالياً على تنفيذ مبان للمحاكم الجديدة في المناطق كافة.
وبيّن خلال لقائه لجنة المحامين في غرفة تجارة جدة أخيراً، أن وزارة العدل تعيّن أكثر من 150 قاضياً سنوياً، إضافة إلى تدريبها لأكثر من 1000 قاض وكاتب عدل ومعاون قضائي وإداري، في مناطق المملكة ومحاكمها كافة، منوّهاً بأن الوزارة تعنى بتطوير العمل القضائي في السعودية، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء.
يذكر أن عدد القضايا التي نظرتها محكمة الاستئناف في منطقة الرياض بلغ 10 آلاف قضية خلال العام الماضي 1434هـ، إذ تنوعت قضاياها بين القضايا الانهائية والحقوقية والجنائية، مبينة أن القضايا الجنائية تصدرت أعمال المحكمة بعدد 5781 قضية، تلتها القضايا الحقوقية بعدد 2619قضية، ثم القضايا الانهائية بعدد 1600قضية.
وأوضح تقرير صادر من وزارة العدل (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) أن محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض تنظر الأحكام الابتدائية من قضاة المحاكم سواء العامة أم الجزائية داخل مدينة الرياض ومنطقة الرياض، ويعمل قضاة الاستئناف بدراسة القضايا بعدها ليتم التصديق عليها أو الملاحظة أو نقض الأحكام، مشيرة إلى أنه بدأ تفعيل عمل محاكم الاستئناف عام 1432هـ إذ تضم المملكة 11 محكمة استئناف يعمل بها 416 قاضي استئناف.

الغيث: "تكافؤ النسب" أحد بنود قانون الأحوال الشخصية المعروض على الشورى

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1028068

الدمام – ياسمين آل محمود
كشف عضو مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث لـ«الشرق» أن قانون الأحوال الشخصية المختص بتنظيم العلاقات الأسرية وحفظ حقوق المرأة والطفل والمطروح حاليا على طاولة مجلس الشورى يتضمن قضية تكافؤ النسب، بالإضافة إلى إبرام عقود زواج القاصرات والولاية في النكاح. وذكر أن هذا الأمر جاء بتوصيات من عدة جهات ومنها برنامج الأمان الأسري، لافتا إلى أنه وبعد الانتهاء من دراسة مشروع القانون سيتم تحويله للاطلاع والتصويت.
وعن تطبيق قرار مجلس دول التعاون الخليجي الموحد لمحاكم الأسرة الذي أقره مجلس الوزراء الأسبوع الماضي قال الغيث إن القانون استرشادي وليس الزاميا، ويتم اللجوء إليه وقت الحاجة ويمكن للمدعي الاستعانة به على سبيل الاستقواء عند المطالبة بالحق في المحاكم، بالإشارة إلى رقم المادة المذكورة في قانون الأحوال الشخصية، مضيفا أنه يعتبره خطوة أولية تحضيرية واعتبارها تمهيدا للدول والمجتمعات حول هذا النظام وجمع الملاحظات ومراجعتها بعد 4 سنوات قد تصل إلى حد الإلزام.
وقال الغيث إن القانون يسعى إلى التوعية القانونية للمواطنين بحقوقهم حتى وأن لن يصلوا إليها لاختلاف الاجتهادات بين الدول أو القضاة، بالإضافة إلى تغيير الصورة النمطية والانطباع العام عن الأحكام الشرعية والقضائية، ويمكن الاستعانة بها على سبيل تعزيز الموقف ولكنها لا تعتبر حاسمة كما لو كانت قانونا مُلزما، وأكد الغيث أن هذا القرار تمت مراجعته من قبل الجهات التشريعية في الدول الست قبل أن تتم الموافقة عليه لذلك لا يمكن القول إن وجوده مثل عدمه.

الشورى يفتح ملفات ارتفاع الأسعار والغش التجاري أمام وزير التجارة

فصل "التجارة" عن الصناعة.. أبرز التساؤلات..غداً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
الشورى يفتح ملفات ارتفاع الأسعار والغش التجاري أمام وزير التجارة
يوجه أعضاء مجلس الشورى خلال اجتماعه غدا، تساؤلات عديدة لوزير التجارة والتجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة تتناول قضايا تهم المواطن والاقتصاد الوطني.
وحدد المجلس يوم غد الثلاثاء، جلسة مفتوحة وشفافة يلتقي فيها الوزير بالأعضاء من خلال نقاش وصفه عدد من الأعضاء بأنه يأتي في غاية الأهمية، خصوصا أن هناك ملاحظات على الوزارة بشأن ما يعانيه المواطن من ارتفاع في الأسعار والغش التجاري.
وفي هذا الشأن، قال نائب رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة الدكتور فهد بن جمعة: إن النقاش سيتناول العديد من الجوانب المهمة التي تهم المستهلك بشكل عام، حيث سيتم توجيه عدد من التساؤلات أهمها هل وزارة التجارة وضعت نفسها مكان جمعية حماية المستهلك من خلال تصاريحها التي تنشرها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعية.
متسائلا: هل هذا هو هدف وزارة التجارة والصناعة ؟
وأوضح عضو المجلس بن جمعة أن من ضمن التساؤلات، ماذا قدمت الوزارة في مجال التجارة الداخلية والخارجية والصناعة والتصميم والقيمة المضافة للسوق السعودي؟
وأضاف: أن الإحصائيات تشير إلى أن عام 2012 م شهد انخفاضا في معدلات النمو الصناعي ومعدل الصادرات وذلك مقارنة بعام 2011م.
وأشار الدكتور فهد بن جمعة إلى أن الوزارة ركزت على حماية المستهلك وهو من عمل جمعية حماية المستهلك لها أنظمة وقوانين تعمل من خلالها، مشيرا إلى أنها لم تبذل جهد كافي تنمية مصادر القاعدة الاقتصادية.
* الأسعار والغش
وحول التطرق إلى ارتفاع الأسعار لبعض السلع، قال الدكتور فهد بن جمعة: إن هذه نقطة مهمة لا بد من الإشارة إليها خصوصا أنه لا بد من معرفة ما هي الأسباب المؤدية إلى تلك الارتفاعات كالغش التجاري أم أنها بأسباب عوامل أخرى كالعمالة.
وبين نائب رئيس اللجنة الاقتصادية والطاقة أنه من ضمن التساؤلات التي سيتم طرحها على الوزير عن إمكانية فصل التجارة عن الصناعة لتصبح كليهما وزارات بحيث يتم دمج الصناعة مع الهيئة الملكية لتصبح وزارة لحالها وعن التساؤلات التي تلقتها اللجنة الاقتصادية من المواطنين من خلال موقع المجلس.
وقال الدكتور فهد: إن هناك مئات الاستفسارات والتساؤلات وصلت إلى اللجنة تم فرزها من قبل أعضاء اللجنة بحيث يتم طرح عدد منها على الدكتور توفيق الربيعة.
من جانب آخر، أكدت اللجنة الاقتصادية في احد تقاريرها بشأن تقرير وزارة التجارة والصناعة الأخير أن هناك قصورا في تطبيق نظام المنافسة والذي انعكس على أسعار المواد والسلع في الأسواق وممارسات احتكارية تبرز من حين لآخر، وذلك نظرا لعدم تفعيل النظام وعدم استقلالية مجلس حماية المنافسة عن الوزارة، حيث يترأس الوزير مجلس إدارة حماية المنافسة، حيث رأت اللجنة أن هذا يحد من دور المجلس وفعالية النظام.

إلى ذلك قالت مصادر مطلعة بمجلس الشورى: إنه لم يتم إلى الآن التأكد من حضور وسائل الإعلام جلسة مناقشة الوزير أم أنها ستكون مغلقة، مشيرا إلى أن هذا الأمر متعلق بموافقة الوزير شخصيا.

• متحفظة" لأن مصدر الدخل وحيد ومتذبذب الأسعار

طموح المواطن أكبر من أرقام الميزانية..ولكن !

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/23/article894913.html

جدة، تحقيق - سعد بن عبدالله

تباينت آراء المواطنين واختلفت وجهات نظرهم حول مستوى الطموحات والتطلعات السنوية لميزانية الدولة، في حين يكون سقف تلك الطموحات عالياً، ويصل إلى حد المبالغة عند البعض، إلاّ أنّه في المقابل هنالك الكثير من الآراء التي يتسم طرحها بالعقلانية ولا يرتفع سقف مطالبها كثيراً، وتظل موضوعية، فيما أبدى البعض من المواطنين اعتراضهم على من يرى مراجعة سقف الطموح والتوقعات، والبعض الآخر الذي يرى ترشيد الطموح والنظرة الواقعية لتلك الميزانية، مع عدم إغفال حق أي مواطن في التطلع إلى تحقيق أمنياته وطموحاته، ولم تغفل تعليقات وآراء المواطنين تذبذب أسعار النفط، واعتماد المملكة على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وما تستقطعه الرواتب والأجور والبدلات من الميزانية.

طموحات القيادة

ورأى "طارق مكي" أنّ المملكة تعيش ميزانيات استثنائية قياساً إلى الدخول العالية التي تحقق معها فائض كبير في الميزانية؛ مما يرفع معه سقف الطموحات والتطلعات إلى أن تحقق هذه الميزانيات متطلبات المواطنين، مؤكّداً على أنّ ما نعيشه من وفرة يجب أن يستغل لتحقيق كل طموحات المواطنين، مضيفاً: "طموحاتنا لا يجب ألا تقل عن مستوى طموحات مليكنا الذي يكشف دائماً عن حرصه على رفاهية ورقي الخدمات المقدمة لنا"، مستشهداً بعبارة خادم الحرمين الشهيرة: "دامكم بخير أنا بخير"

وأشار إلى ضرورة استغلال الوفرة الحالية وتوجيهها لمشروعات معمرة، واستثمارها فيما يعود بالنفع على الوطن والمواطن، مبدياً اعتراضه على من يرى خفض سقف المطالبات من الميزانية، مبيّناً أنّ ذلك يمكن القبول به متى ما قلّت الإيرادات وتقلصت معها الموازنات، مؤكّداً على أنّ المواطنين كافة سيتفاعلون ويقدرون مثل ذلك الوضع -الذي لا نتمناه أبداً-.

مدفوعات تحويلية

واعتبر "محمد القثامي" أنّ الإشكالية ليست في سقف الطموحات، لكنها في عدم الاستغلال الأمثل لتلك الميزانيات الضخمة، حين تصرف مبالغ كبيرة في الإنفاق الذي يسميه الاقتصاديون "الاستهلاك الحكومي والنفقات الاستثمارية"، مثل: الاستثمار في البنية التحتية والمدفوعات التحويلية، بينما المشروعات في البنية التحتية لم تستكمل، مبيّناً أنّ بعض الجهات الحكومية تضخ أموالاً في أوجه صرف يمكن توجيهها في جانب أكثر فائدة، كالمباني المستأجرة، حيث يتم استئجار مبانٍ بمبالغ ضخمة في المدن الرئيسة، بينما لو وجهت تلك المبالغ لبناء مقرات دائمة لتحقق وفرة كبيرة، لافتاً إلى أنّ هناك العديد من المقترحات والبدائل التي يمكن اللجوء لها في إقرار الميزانيات؛ لضمان عدم المبالغة في حجم الاستهلاك، وبالتالي استيعاب كافة طموحات المواطنين.

وطالب بالاستعانة ببيوت الخبرة لدراسة الفاقد من الميزانية، مثل المشروعات المتعثرة التي وصل حجم التقديرات لها إلى (30%) من حجم المشروعات، مناشداً أصحاب القرار توجيه استثمارات الدولة الخارجية إلى الداخل في مشروعات البنية التحتية، من دون مزاحمة الاستثمار المحلي أو التسبب في التضخم، والتخلص من عيوب الاعتماد بالمدفوعات بالدولار، واعتماد الخصخصة لقطاعات المياه الكهرباء، كما يجري حالياً في بعض محطات تحلية المياه والمدن

الاقتصادية؛ مما يقضي على الفساد، مبيّناً أنّ الحلول كثيرة متى ما وجدت الإرادة، حيث تساهم في توفير كبير بالميزانية، وتخلق فرصاً مهنية تحد من البطالة وتحقق تطلعات ورفاهية المواطنين.

طموحات الشباب:

واعترف "معتز الثقفي" بمبالغة البعض في التطلعات نحو ميزانية تريلونية تحيل الصحراء المترامية الأطراف إلى مدن عصرية بها كل مقومات الحياة، معيداً رفع سقف طموحاتهم إلى حرص القيادة على تحقيقها، لافتاً إلى أنّ تلك الطموحات في غالبها واقعية ومنطقية؛ قياساً إلى ما تنعم به المملكة من وفر واستقرار ومكانة، متمنياً أن تعي جهات التخطيط في الدولة حجم الآمال التي يعقدها الشباب على تلك الميزانيات، ليس أقلها تأمين فرص عمل فقط، بل جل ما يطمح له الشباب هو التخطيط المثالي لضمان استقرار المواطن والوطن، مبيّناً أنّ الجانب الأهم من التطلعات هو وجود مؤشرات تكشف عن تغيير في الفكر والأسلوب لتلبي الميزانيات تطلعات المواطنين قبل الحديث عن الأرقام، مطالباً بإشراك فئات المجتمع في إعداد تصور للميزانية.

مرحلة ذهبية

وناشدت "فدوى الطيار" ولاة الأمر باستثمار المرحلة الذهبية التي نعيشها لبناء مستقبل يليق بهذا الوطن، ويضمن حياة كريمة لأبنائنا، منتقدةً الطموحات المبالغ فيها، مشددةً على ضرورة مخاطبة الرأي العام بلغة تحمل في ثناياها الصدق، وتكشف الحقائق، وتوضح وتجيب على كل التساؤلات، متمنيةً أن يأتي اليوم الذي تجد فيه كل تلك التطلعات قد أصبحت واقعاً، وبالتالي ينخفض سقف الطموحات إلى المستوى الذي يكون فيه دون الميزانية المرصودة، حتى لا يكون في ذلك أي عبء أو عجز، موضحةً أنّ التحديات كبيرة والميزانية لا تتوقف على التطلعات، وإنما تمتد إلى متطلبات ضرورية ومشروعات تنموية؛ لذلك يجب مراجعة الخطوات، والبدء بالأهم وهو بناء مستقبل الأجيال، وزيادة الصرف على تأهيل العنصر البشري.

واتفقت معها "فوزية عبدالله"؛ مشددةً على ضرورة المراجعة لأوجه الصرف الحكومي، وترشيد الإنفاق، ومعالجة الهدر، وتقليص الفاقد في مقابل الإفادة من فائض الميزانية في دعم الشباب، وطرح مشروعات تستوعب وتوظف الشباب، مطالبةً بتمكين المرأة من الفرص الوظيفية التي تتناسب مع طبيعتها، وتخفيض نسب البطالة بين الفتيات، وترجمة حرص القيادة على رفاه المواطنين.

غياب المعلومة

وبيّن "د.محمد بن هيجان" -عضو مجلس الشورى- أنّ الميزانية لا تخضع للتوقعات، فهناك لجان في وزارة المالية وخبراء يعكفون على دراسة ما يردهم من الأجهزة التنفيذية، ممثلة في الوزارات والجهات الحكومية، وإمارات المناطق، وعلى ضوئها تقر الميزانية،لافتاً إلى افتقاد المواطن الكثير من المعلومات عن الميزانية، وعدم الإلمام بأبوابها، وأوجه الصرف، وما يستقطعه الباب الأول: المخصص لرواتب موظفي الدولة، والبدلات، والأجور، حيث تستقطع قرابة ال(30%)، فيما تذهب باقي الموازنة للأبواب الثلاثة الأخرى: ما يتعلق بالمصروفات العامة، والصيانة، والتشغيل، والمشروعات الجديدة، موضحاً أنّ هذا الأمر جعل من سقف الطموحات عالياً، بل إنّه يكاد يكون مبالغاً فيه، منوهاً بأنّ عدة إشكالات أسهمت في تكوين مثل تلك القناعات لدى المواطن، تعود في الغالب لغياب المعلومة.

تفكير في البدائل

ولفت "د.الهيجان" إلى ضرورة مراجعة مصادر الدخل، وتوفير بدائل خلاف الاعتماد على الميزانية كمصدر توظيف ودخل للمواطن، منوهاً بضعف النشاط الاقتصادي في القطاع غير الحكومي، خاصةً قطاع المنشآت الصغيرة التي تصل نسبتها في قطاع الأعمال إلى (80%) ومع ذلك نجدها غير فاعلة نتيجة خلل كبير في ذلك القطاع، مطالباً الوزارات المعنية بمعالجة الخلل في ذلك القطاع الذي سينتج عنه وفرة كبيرة في فرص العمل للشباب، وبالتالي يخف الضغط على الباب الأول، كذلك سوف يسهم ذلك في تقليص حجم التحويلات للخارج، لافتاً إلى إشكالية الاعتماد على مصدر واحد للدخل والمعوقات التي قد تنشأ مستقبلاً، موضحاً أنّ هناك محاولات كثيرة وجادة تجري لتنويع مصارد الدخل، لكن سهولة الحصول على مداخيل النفط قد تؤثر في التفكير في البدائل.

برامج تنموية

وأكّد "د.الهيجان" على وجود إشكالات تنظيمية في تشكيل اللجان والعمل الصوري المتنامي، مشيراً إلى جانب مهم -في نظره- قد يغفل عنه الكثير؛ وهو اهتمام القيادة بدعم البرامج التنموية خارج الميزانية العامة، وتوجيه فائض الميزانية إلى دعم قطاعات التعليم، والصحة، والقضاء، والشؤون الاجتماعية، والإسكان، في رغبة جادة لتحقيق الرفاه للمواطنين وتوفير حياة كريمة.

احتفت باليوم العالمي للغة العربية..

"التربية" تحذر من "العرب إيزي" وخطورتها على الأجيال القادمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894497.html

الرياض - راشد السكران

أكد نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنين الدكتور حمد آل الشيخ على أهمية تمكين الطلاب والطالبات من مهارات اللغة العربية قراءة وكتابة وتحدثاً وفهماً واستيعاباً ، وبذل المزيد من التركيز والعناية بتدريسها وتوظيف المناهج الحديثة لخدمتها ، والتأكد عملياً من إتقان مهارات الكتابة الصحيحة والتعبير السليم.

مشيراً إلى مبادرة وزارة التربية والتعليم بإنشاء مدرسة خادم الحرمين الشريفين الافتراضية لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها كمشروع تم تسكينه في مركز الملك عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة ، كذلك قيام الوزارة بتنفيذ برامج لتعليم اللغة العربية في مدارس وأكاديميات المملكة في الخارج وهي تأتي من ضمن اهتمامات الوزارة للتأكيد على أهمية الحفاظ على اللغة العربية وتعلمها .

جاء ذلك أثناء افتتاحه اللقاء الذي أقامته وزارة التربية والتعليم احتفاءً باليوم العالمي للغة العربية الذي يوافق يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2013م، بحضور النائب لتعليم البنات نورة الفايز ووكلاء التعليم ،وبعض مسؤولي ومسؤولات الوزارة.

وأضاف آل الشيخ أن هناك ثمة إشارات على انخفاض مستوى اتقان الطلاب والطالبات مهارات اللغة العربية ، مبيناً أن المسؤولية تقع على الجميع تجاه هويتنا ولغتنا، معتبراً اللغة العربية أساس ركين من أسس هويتنا الوطنية ووجودنا وبقائنا وتطورنا، كونها نزل بها أشرف الكتب وختمت بها أجل الرسالات ، ودون بأحرفها وكلماتها إرثنا الديني والحضاري والفلسفي والعلمي والتاريخي .

وتطرق آل الشيخ في كلمته إلى اللغة العربية باعتبارها الأداة التي نقلت الثقافة العربية عبر القرون، وعن طريقها اتصلت الأجيال العربية جيلاً بعد جيل ، وبها توحد العرب قديماً، وبها يتوحدون اليوم، ويؤلفون في هذا العالم رقعة من الأرض تتحدث بلسان واحد، وبها تصوغ أفكارها وقوانينها وتعبر عن تلاحمها في لغة واحدة ، رغم تنائي الديار واختلاف الأقطار وتعدد الدول.

من جانبها اشارت النائب لتعليم البنات نورة الفايز أن الاحتفاء باللغة العربية هو احتفاء تقدير وانتماء وتذكير بأهمية الإلمام بها وبما تحويه من فنون وما تتميز به من جمال ، مشيرة إلى أنها اكثر اللغات ثراء وقدرة على التعبير ينظم فيها الشعر وتحكى القصص كما تستوعب في مرونتها الدراسات والبحوث العلمية ولم تعجز مفرداتها عن الإحاطة بما يعيشه العالم اليوم من تقدم تقني وانفجار معرفي.

وتمنت الفايز ألا يقتصر الاهتمام باللغة العربية في هذا اليوم فقط ، بل يمتد طوال العام، مؤكدة على أهمية تفعيلها في الميدان التربوي عن طريق الإخلاص في تدريسها وغرس محبتها واهميتها في نفوس الطلاب والطالبات من قبل المشرفين والمشرفات والمعلمين والمعلمات ، وأن يكونوا قدوة لطلابهم في الحديث والتخاطب بها داخل المدرسة مشيرة إلى أهمية تفعيلها عن طريق المسابقات التي تستهدف جميع فئات الميدان وتكشف المواهب المبدعة وتشجعها وتسخرها لخدمة اللغة العربية بل وتفعيلها بإقامة المعارض المختلفة للكتب والمأثورات الأدبية كما أكدت أن الجزء الأكبر من مسؤولية حفظ ومكانة اللغة العربية يقع على كل من التربية والاعلام، الأمر الذي يجعلنا في وزارة التربية والتعليم نستشعر المسؤولية العظيمة في استعادة وهج اللغة العربية في قلوب وعقول وألسنة الناشئة.

وبدوره تحدث المستشار والمشرف العام على العلاقات العامة والاعلام بالوزارة الدكتور عبداللطيف العوفي عن دور الإعلام في تقوية أو اضعاف اللغة العربية، مبيناً أن اللغة العربية باقية ما بقيت البشرية، وأن العلاقة بين اللغة والاعلام

هي علاقة تأثر وتأثير ، مؤكداً على أهمية الاعتزاز باللغة العربية. وأشار العوفي إلى ظهور لغات هجينة تحمل طابع الاصول التي تنتمي إليها والتي انتشرت بحكم التقدم التقني ودورها في التأثير على سلامة اللغة العربية، حيث أدى ظهور القنوات الفضائية ، وحقوق الإنسان، والأصوات التي تنادي بالاستقلالية وأحقيتها في الخطاب إلى أن يصبح لكل مجموعة لغتها الخاصة التي تريدها وتفهمها.
كما اشاد د. عبدالله الوشمي من مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية بدور وزارة التربية والتعليم وجهودها الواضحة لخدمة اللغة العربية، مشيراً إلى تطلعات مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم في تقديم كل ما من شأنه أن يكرس منهجها الدائم كونها جزءا رئيسا من حراكنا.
كما تحدث مدير عام الموهوبين الدكتور عبدالله العفيص عن ظاهرة (العربيزي) وخطورتها باعتبارها أصبحت منتشرة بقوة وكيف كانت نشأتها مواكبة لظهور مواقع التواصل الاجتماعي ، مبيناً الآثار المترتبة عليها، مشدداً على خطورتها على الاجيال القادمة والتي ربما تفصلها عن لغتها ودينها وتراثها، وأشار إلى دور المؤسسات التعليمية والتربوية والعامة في المجتمع لمعالجة هذه الظاهرة.

"نجران.. معنفة تشتكي سوء المعاملة في "الحماية" و "النفسية "الصحة" و"الاجتماعية" تنفيان وتؤكدان أن معاملتها تمت وفق الإجراءات المتبعة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172084&CategoryID=3

نجران: سلمى الصالح
شكوى مزدوجة ساقتها إلى "الوطن" مواطنة كانت قد أودعت دار الحماية بنجران في قضية عنف أسري ضد كل من دار الحماية ومستشفى الصحة النفسية بنجران، حيث وصفت المواطنة التي عرفت بـ "معنفة نجران" دار الحماية بأنها غير مهيأة للنزيلات من الناحية النفسية، وأنه تمت إهانتها فيها، ثم بعد ذلك تم تجريدها من ملابسها أمام الأخريات في مستشفى الصحة النفسية بعد أن تم تحويلها إليه.
وتدلل المعنفة "تحتفظ الصحيفة باسمها" على ما تعرضت له من بعض المراقبات خلال فترة إقامتها، والذي كان له أثر سلبي كبير على نفسيتها، حيث ذكرت أن بعض المراقبات ليس لديهن لغة للحوار ويفتقرن للتواصل بطريقة مهنية وإنسانية.
فأثناء فترة تواجدها في دار الحماية والتي استمرت لمدة شهرين تعرضت لبعض التعامل الفظ من قبل المراقبات في دار الحماية والذي أدى في أغلب الأحوال إلى حالات كثيرة من الجدال بينها وبين إحدى المراقبات، وبعضهن كن يوجهن لها التحذير بالتزام الصمت وعدم النقاش والاستفسار. ودللت على ما تعرضت له في دار الحماية برفع تقرير من الدار لعرضها على طبيب نفسي إثر خلاف نشب بينها وبين إحدى المراقبات، وهو الأمر الذي زادها معاناة، حيث انتقلت المعاناة للصحة النفسية، فقد تم تجريدها هناك من ملابسها ووضعها في مسبح لمدة ساعتين أمام مجموعة من الممرضات والباب مفتوح، حيث لم تتم أي مراعاة لخصوصيتها، مبدية اندهاشها من المعاملة التي تلقتها في مستشفى الصحة النفسية، حيث أشارت إلى أن ملابس بعض المريضات تؤخذ للمغسلة كل يومين، ولكنها تعود لهن إما ممزقة أو مستبدلة بملابس أخرى ولا يسمح لهن بالسؤال أو الاستفسار عن ذلك، حيث يطلب منهن التزام الصمت، إلى جانب تعرض بعض المريضات للضرب من قبل الممرضات الأجنبيات، على حد قولها.

وأكدت أن الصحة النفسية ودار الحماية تفتقران إلى وسائل التسلية والترفيه التي لها أثر إيجابي على المرضى والنزلاء، وإن لم يكن لهذه الوسائل والأساليب أهمية من وجهة نظر القائمين على هذه الجهات. ولفتت إلى وجود حديقة كبيرة بمستشفى الصحة النفسية مليئة بالأشجار والنباتات الطبيعية ومزودة بكراسي خاصة للمريضات نفسيا كمتنفس لهن والتي خصص للمريضات بها ساعات معدودة إلا أن الممرضات يرفضن دخول المريضات إليها بحجة أن الموظفة المسؤولة في إجازة بينما تخرج الممرضات والعاملات لقضاء وقت طويل في تلك الحديقة.

" الوطن" نقلت شكوى المعنفة لصحة نجران والشؤون الاجتماعية بالمنطقة فأوضح الناطق الإعلامي بصحة نجران محسن الربيعان أن المعنفة تم إحضارها للصحة النفسية بواسطة الحماية الاجتماعية لتقييم حالتها من الناحية النفسية وتم تنويمها تحت الملاحظة والعلاج. ونفى حدوث أي تجاوزات تعرضت لها في الصحة النفسية، مؤكداً أنه تم التعامل معها حسب الإجراءات المتعارف عليها. وأشار إلى أن العلاج الترفيهي لا يتم إلا من خلال توصية طبية من الفريق المعالج، والذي يراعى فيه سلامة المريض والمرضى الآخرين والاستفادة منه حسب الحاجة وحالة المريض.

ومن جهته أكد مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بنجران حسين القحطاني أن دار الحماية للفتيات زودت بموظفات مؤهلات نفسيا ووظيفيا، للتعامل مع جميع الحالات التي تتواجد بالدار.

واستنكر ما أدلت به المعنفة من شكوى ضد المراقبات، وعدم تقديم شكوى رسمية بذلك أثناء تواجدها بالدار. وأشار القحطاني إلى أنه تم سؤال المراقبات عن ذلك وأكدن بالإجماع أن المعنفة وابنتها تلقتا معاملة حسنة من الجميع وفق النظام. وأضاف أن دار الحماية حريصة كل الحرص على توفير الأجواء المناسبة للنزيلات، في ظل الظروف النفسية العصيبة التي يواجهنها. وطالب القحطاني بعدم تصعيد مثل هذه الأمور إعلاميا لما فيه من الضرر الاجتماعي والنفسي على الأسرة والمجتمع.

"قائمة" بمستشفيات استغلت "مرضى الخارج"

المشعل لـ"الوطن": لا حد للسقف المالي للعلاج

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=172149&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

كشف مسؤول رفيع في وزارة الصحة لـ"الوطن"، عن إدراج مستشفيات عالمية على "القائمة السوداء" التي استحدثتها الوزارة للمستشفيات التي يثبت تلاعبها أو مغالاتها في علاج المرضى السعوديين المحولين إلى الخارج.

وقال مدير عام الهيئات الطبية والملحقيات الصحية بالوزارة الدكتور مشعل المشعل إن وزارته لا تسمح بإرسال المرضى المحولين إلى المراكز البحثية التي تقوم بإعطاء علاجات غير معترف بها طبياً أو تحت التجربة، مضيفا "المريض فيه ما يكفيه..والسقف المالي لعلاج المرضى لا حد له".

كشف مدير عام الهيئات الطبية والملحقيات الصحية بوزارة الصحة الدكتور مشعل عبدالله المشعل لـ"الوطن" أن الوزارة لديها قائمة سوداء ببعض المستشفيات والمراكز الطبية التي ثبت تلاعبها أو تساهلها أو مغالاتها في علاج المرضى المحولين إليها في الخارج، مبيناً أن وزارته لا تسمح بإرسال المرضى المحولين إلى المراكز البحثية التي تقوم بإعطاء علاجات غير معترف بها طبياً أو تحت التجربة، ولم يثبت علمياً جدواها مثل العلاج بالخلايا الجذعية وغيرها، وتابع "المريض فيه ما يكفيه.. والسقف المالي لعلاج المرضى لا حد له".

الدكتور المشعل الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي أمس بالوزارة، أوضح في رده على سؤال "الوطن" عن حالة المرضى والتكلفة العلاجية والمستشفيات المعالجة، أن إدارته أصدرت العام الماضي 2781 أمر علاج للخارج من الهيئة الطبية العليا، فيما تلقت الهيئة 1942 أمراً سامياً ليصبح إجمالي العدد 4723، مشيراً إلى أن المحولين تلقوا الرعاية الطبية في مستشفيات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا، إضافة إلى سنغافورة والصين.

وبين أن إجمالي تكلفة علاج المرضى المحولين من وزارة الصحة للعلاج في الخارج بلغ نحو مليار ريال، مشيراً الى أنه لا يوجد سقف أعلى لعلاج أي حالة مرضية لأي مواطن تم تحويله للعلاج بالخارج، وأن بعض الحالات تجاوزت تكاليف علاجها ثلاثة أو أربعة ملايين ريال، ولا تزال تتابع خطتها العلاجية في المراكز الطبية بالخارج، بل إن بعضهم أمضى نحو 4 سنوات، وأن ذلك يعكس اهتمام القيادة الحكيمة بمواطنيها وحرصها على سلامتهم.

وأرجع الدكتور المشعل تأخر إرسال بعض المرضى للعلاج في الخارج إلى صعوبة الحصول على مواعيد من المراكز الطبية المعالجة في الخارج نتيجة ندرة بعض التخصصات، وقلة وجود المراكز التي تقوم بعلاجها، لافتاً إلى أنه تتم مخاطبة جميع المراكز التي يتوفر بها علاج المريض ومن يتجاوب سريعا يتم إرسال الحالة إليه.

وشدد على أن إنهاء إجراءات الموافقة على سفر المريض الذي يكمل كافة تقاريره الطبية مع صور الأشعة وغيرها من مرفقات التقارير والجوازات وغيرها من المستندات لا تتجاوز 10 أيام، لكن يبقى هناك تأخير في الحصول على مواعيد طبية علاجية في المراكز المتقدمة، وأن المرضى الذين يصدر لهم قرار بالعلاج في الخارج يحتاجون تأشيرة دخول لهذه الدول التي سيتم العلاج بها، وأن أغلب سفارات هذه الدول تشترط لمنح التأشيرة وجود موافقة وموعدا من المستشفى لعلاج المريض.

ولفت الدكتور المشعل إلى أن الهيئة الطبية العامة بالمنطقة تمنح المريض أو ذويه خطابات للسفارات المعنية، تبين فيها موعد المستشفى، وذلك لإنهاء إجراءات التأشيرات بأسرع وقت، فيما تقوم الوزارة بتأمين الإركاب مرجعًا والتكاليف النثرية للمريض ومرافقه أو مرافقيه، مبيناً أن الوزارة تملك 18 هيئة طبية عامة بمختلف مناطق المملكة، إضافة إلى 3 ملحقيات صحية في أميركا وألمانيا وبريطانيا. وأكد أن الولايات المتحدة الأميركية تستأثر بنصيب الأسد من الحالات المحولة تليها ألمانيا ثم بريطانيا، فالصين، فيما تأتي الأورام في مقدمة الأمراض التي يتم إرسال المرضى للعلاج منها في الخارج تليها أمراض القلب، والزراعات والعظام والنخاع. ونفى مدير عام الهيئات الطبية والملحقيات الصحية إيقاف إرسال مرضى الفشل الكلوي إلى الخارج لإجراء عمليات الزراعة، مشيراً إلى أن الوزارة ترسل المرضى إلى عدة دول منها الصين والولايات المتحدة الأميركية، فيما يوجد حالياً العديد من المرضى المحولين للصين لإجراء عمليات زراعة الكلى.

.. ولجنة لمتابعة "تخصصي تبوك"

تبوك: عوض العطوي

بدأ مستشفى الملك فهد التخصصي بتبوك استقبال وتركيب الأجهزة الطبية، فيما تصل اليوم لجنة وزارية لمتابعة المشروع. وأوضح المتحدث الإعلامي لصحة تبوك عوده العطوي في تصريح صحفي أمس، أن مدير صحة المنطقة الصيدلي محمد علي الطويلعي، تابع بمرافقة عدد من الأطباء الاستشاريين، أعمال التركيب للأجهزة الطبية والعناية المركزة بمستشفى الملك فهد التخصصي الجديد، لإبداء الرأي والمشورة في طريقة التركيب، واقتراح المرئيات بما يناسب متطلبات الواقع الفعلي. وأضاف أنه تم عقد اجتماع بحضور المساعد العلاجي الصيدلي جمال رمضان غبان، والمساعد للمشاريع والصيانة المهندس سليمان العطوي، وعدد من المسؤولين بالمديرية، والمقاول، واستشاري المشروع، وذلك بهدف طرح الملاحظات وعرضها على اللجنة الوزارية التي تتابع المشروع، والتي ستصل إلى المنطقة اليوم.

"الجمارك" تعمم على "المنافذ" بإعفاء 193 سلعة من "الرسوم""

إبلاغ "الجمارك" بالقرار الذي يستمر 3 سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=172113&CategoryID=2

الرياض: معيض الحارثي

أكد مدير عام الجمارك السعودية صالح الخليوي، أن قرار مجلس الوزراء الذي صدر مؤخراً بشأن خفض رسوم الحماية الجمركية شمل "193" سلعة من السلع التي تُعد رئيسية للمستهلك، وذلك بالنزول بها إلى حد الرسم الجمركي الخليجي الموحد "إعفاء أو 5%" لمدة ثلاث سنوات أخرى، وذلك في إطار حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على رفاهية أبناء الوطن وتلمّس احتياجاتهم.

وأوضح الخليوي في تصريح أمس، أن استمرار العمل بالتخفيضات يأتي امتداداً لما سبق اعتماده من مجلس الوزراء بتاريخ 1429/4/13 والقاضي بتخفيض مجموعة من السلع الرئيسية للمستهلك لمدة ثلاث سنوات والبالغ عددها " 180" سلعة والتي تم تمديد العمل بها للمرة الثانية بتاريخ 1432/3/25 وتشمل الإعفاء من رسوم الحماية الجمركية لمشتقات القمح التي كان يُحصّل عليها رسوم جمركية بواقع 25% واستمر تحمّل الدولة لرسومها الجمركية للمرة الثالثة مُعفاة من الرسوم.

كما شمل القرار أصنافا أخرى من السلع الواردة للمملكة من فئات رسوم حمائية تصل إلى 20% حيث استمر تخفيض رسومها إلى فئة رسم 5% ومن أهمها الدواجن المبردة والمجمدة ومنتجاتها والبيض والأجبان والزيوت النباتية والمكرونة والمعلبات الغذائية والعصائر والمياه والحليب طويل الأجل، بالإضافة إلى مواد البناء مثل الجبس والبويات وأنابيب البلاستيك ولوازم الأبواب ولوازم الكهرباء والمفاتيح والأفياش والكابلات الكهربائية والمباني مُسبقة الصُنع.

وذكر الخليوي أن القائمة التي سيستمر العمل بها للثلاث سنوات المقبلة تشمل أيضاً المواد الاستهلاكية مثل الصابون والمنظفات والمناديل الورقية وأيضاً مُدخلات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والبيوت المحمية، لافتاً أن الدولة سوف تستمر بتحمل الفرق بين فئة الرسم الخليجي الموحد وبين فئة رسم الحماية المطبق حالياً في المملكة وذلك لمدة ثلاث سنوات، مشيراً إلى أن هناك سلعاً معفاة بالأصل من الرسوم الجمركية وعددها "806" سلع، معظمها من المواد الغذائية ولحوم الأسماك، إضافة إلى الأدوية ومواد التعليم وتقنية المعلومات وأعلاف المواشي.

وأكد الخليوي أن مصلحة الجمارك العامة أبلغت جميع المنافذ الجمركية "البرية والبحرية والجوية" بالعمل بما صدر عن مجلس الوزراء بهذا الشأن للثلاث سنوات المقبلة، موضحاً أن زيادة عدد السلع من " 180" سلعة إلى " 193" سلعة هو نتيجة لزيادة التفصيل بمسميات السلع في جدول التعريفة الجمركية.

تثبيت البديلات".. ملف شائك ينتظر "الفصل" من "الفيصل"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=172187&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي

على الرغم من ثقل ملفات "التربية" من منشآت مدرسية ومشاريع تطويرية إلا أن ملف "تثبيت البديلات" سيظل الملف الشائك الذي ينتظر الفصل من وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل ليكون من أبرز الملفات التي ستكون على طاولته فور تسلمه مهام الحقيبة الوزارية لأكثر الوزارات إثارة للجدل.

"البديلات".. أشعلن مواقع التواصل الإلكترونية على مدى عامين ونصف مطالبات بحقهن في التثبيت، إذ صدرت التوجيهات بحصرهن ودراسة تثبيتهن.. الآن وبعد إعلان تعيين الأمير خالد الفيصل وزيرا للتربية والتعليم، عدن إلى مواقع التواصل مستبشرات بأن ساعة الفرج قد حان وقتها، وأن الحل الجذري لهذا الملف سيكون على يد الأمير والإداري المحنك الذي جاء لوزارة التربية والتعليم لينقلها إلى العالم الأول كما نقل منطقة مكة المكرمة.

وملف تثبيت البديلات المستثنيات نشأ بعد أن وجه خادم الحرمين بتثبيت جميع المتعاقدين والمتعاقدات بمن فيهم المعلمات البديلات إلا أن هناك فئة من البديلات لم تكن على رأس العمل لحظة صدور القرار لظروف معينة فلم يشملهن التثبيت.

ولم تتوان البديلات عن المطالبة بحقهن في التثبيت وتم تشكيل لجان وبعد دراسات ومطالبات صدر توجيه بحصر المعلمات البديلات عن طريق لجنة وزارية شرعت منذ شهر رمضان الماضي تمهيدا لتثبيتهن وحددت الخامس من ذي الحجة الماضي كآخر موعد لإنهاء عملية الحصر.

وجاءت أولى ردود أفعال البديلات المستثنيات على لسان المتحدثة باسمهن أمل الشاطري، التي سطرت دعوة على حسابها على تويتر "اللهم اجعله مفتاحا للخير"، بينما قالت بديلة أخرى "عهدناك تجيب دعوة المظلوم وأصبحنا نراهن عليك بحل قضية البديلات فأنت الفيصل لها".

وقالت الشاطري في اتصال مع "الوطن" إن البديلات متفائلات خيرا بقدوم الفيصل مشيرة إلى أن بعض البديلات لم يجدن عقودهن لدى إدارات التربية والتعليم التي أهملتها، وقالت إن المستقبل أمامنا فيه ضبابية والخدمة المدنية والمالية ترفضان البت في الموضوع ما لم يتم تحديد العدد، وهذا لم يتم بسبب عدم اكتمال أوراق كافة البديلات.

وكانت وزارة التربية والتعليم، أعلنت على لسان متحدثها محمد الدخيني مطلع الشهر الحالي أنها أنهت حصر المعلمات البديلات، وتم إدراج أسمائهن في برنامج "تكامل"، وستنظر في إمكانية توفير الوظائف، تنفيذا للأمر السامي القاضي بتنفيذ قرارات اللجنة، وأن اللجنة ستعلن العدد الإجمالي للبديلات خلال شهرين.

"المباني" و"المناهج" و"التطوير".. قضايا "تربوية" ساخنة

جدة، المدينة المنورة: محمد الزايد، سعد الحربي

نحو 33 ألف مدرسة للبنين والبنات على مستوى المملكة، نصفها يقبع في مبان مستأجرة لا تتوافق مع العملية التعليمية والتربوية، إضافة لملفات تطوير قدرات المعلمين والمعلمات للتعامل مع المرحلة التعليمية الحالية، وتطوير المناهج التعليمية لتواكب المرحلة التقنية التي يعيشها العالم حاليا.. قضايا معقدة وكبيرة ستكون على طاولة وزير التربية والتعليم الجديد الأمير خالد الفيصل.

ورغم تعاقب الوزراء على هذه الوزارة إلا أن مواطنين وتربويين يرون أن الإجراءات التي اتخذت لإحداث فرق واضح في هذه الملفات لم تؤت ثمارها حتى الآن، وهو ما زاد من تعقيد هذه الملفات لتصبح بحاجة إلى إدارة جديدة قادرة على رسم استراتيجية كبيرة محددة بزمن وفرق عمل لتحقيق أهداف محددة في هذه الملفات.

واختلفت أمس آراء المتابعين والمحللين حول مدى تحقق التطوير المطلوب تزامنا مع تسلم الأمير خالد الفيصل زمام الوزارة، حيث طالب تربويون من خلال مواقع التواصل الاجتماعي برسم استراتيجية كبيرة مشابهة لتلك الاستراتيجية التطويرية العشرية التي رسمها الأمير خالد الفيصل لتطوير منطقة مكة المكرمة، وأشرف على تحقق أهدافها بنفسه من

خلال تفقده لكافة المشاريع التي تضمنتها الخطة، وزياراته الدورية لمحافظات المنطقة لتلمس مدى تأثر كل مناطقها بهذه التنمية التطويرية.
ورأى آخرون أن وجود الأمير خالد الفيصل، سيكون له أثر كبير في "حلحلة" ملف المباني المستأجرة لعدم وجود أراض داخل الأحياء السكنية لإقامة المشاريع المدرسية، .
وفي الوقت الذي أجمع فيه عدد من الشباب في منطقة مكة المكرمة على فرحتهم كـ"شباب" للأمير خالد الفيصل، أكدوا أن وجوده في وزارة التربية والتعليم لن يبعده عنهم، خاصة في البرامج والأنشطة التي تخصهم، مثل ملتقى الشباب بمكة المكرمة الذي يشارك فيه وزير التربية والتعليم عادة، وكذلك سوق عكاظ.
من جانبهم تفاءل الكثيرون من المعلمين والمعلمات بعد صدور القرار الملكي، وعقد الأغلبية على أن الأمير الوزير سيحل كثيرا من معضلاتهم التي عانوا منها كثيرا،.
وأجمع المعلمون والمعلمات على ثقتهم في حل الكثير من العقبات التي واجهت التعليم طيلة السنوات الماضية، في حين يرغب الكثير في تحقيق متطلباتهم من توسيع حركة النقل الخارجي، وكذلك توفير التأمين الطبي للمعلم أو المعلمة وأسرتيهما، وتوفير ملاحق حضانة للمعلمات في مقر تعليمهن.
القرشي عن "الوزير الجديد": ادعموه
الرياض: محمد المغيري
علق عضو مجلس الشورى، ونائب وزير التربية والتعليم بتعليم البنات سابقا، الدكتور خضر القرشي، على تعيين الأمير خالد الفيصل، وزيرا لـ"التربية والتعليم"، بالقول إنه يجب منح الفيصل الفرصة الكافية والدعم لمواجهة ما ينتظره من ملفات ساخنة.
وقال في اتصال أجرته معه "الوطن" أمس، إن هناك عدة ملفات ساخنة تنتظر الوزير الجديد كتطوير المناهج وبناء المدارس ومدة التعليم وتدريب المعلمين واستراتيجة التعليم، لافتا إلى أن هذه الملفات تحتاج إلى لفتة من الوزير الجديد.
وبين أن عملية التعليم تعتبر عملا تكامليا، ولن تتوقف بعملية التطوير، فعملية التطوير تعتبر بأجزائها، ولا يمكن أن يتم إهمال جزء من أجزائها، متمنيا للأمير خالد الفيصل، التوفيق في مهمته الجديدة، وذلك بعون من الله، وبمساعدة من يعاونه على تقديم العمل الذي يخدم المجتمع.

الحياة
AL HAYAT

مستشفى خاص يتعاقد مع طبيب أوقفته بريطانيا بسبب أخطائه!

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585088

لندن، الرياض - «الحياة»
يبدو أن التدقيق بسجلات الأطباء الأجانب المتقدمين إلى وظائف في المملكة يقتصر على الشهادات الأكاديمية والمهنية فقط، ولا يتطرق لأخطائهم الطبية والجزاءات بحقهم في الدول التي يأتون منها. ففيما قررت محكمة طبية بريطانية وقف طبيب عربي عن العمل الطبي في بريطانيا سنة إضافية، بعدما ثبت قيامه بجراحة لمريضة مصابة بالسرطان أدت إلى خروجها بصدر مشوّه، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن الطبيب الذي يدعى «معتصم م. ع» يعمل حالياً في مستشفى خاص في السعودية. ونقلت عن «خدمة محكمة الممارسين الطبيين» البريطانية قولها إن الطبيب المذكور لا يزال غير لائق للعمل في الخدمة الصحية الوطنية في بريطانيا. ويشير موقع «خدمة محكمة الممارسين الطبيين» على شبكة الإنترنت إلى أن الطبيب المذكور حصل على تأهيله الطبي سنة 1978، في جامعة الموصل بالعراق. وتمت إدانته بمخاطبة المريضة بطريقة غير مهذبة، وارتكاب أخطاء طبية أثناء الجراحة في ثدي المريضة، ما أدى إلى ترك صدرها مشوهاً، بعد إزالة قدر كبير من باطن الثدي، وعلى رغم ذلك فشل في إزالة الورم السرطاني الذي تعاني منه المريضة.

وقررت المحكمة الطبية وقف تسجيل الطبيب المذكور مدة عام و 28 يوماً لضمان حماية الجمهور والمصلحة العامة، تنتهي في 11 كانون الأول (ديسمبر) 2013. وأشارت «بي بي سي» إلى أن خدمة محكمة الممارسين الطبيين قامت بمراجعة قضية الطبيب المذكور في 9 الجاري، وقررت تمديد تجميد ترخيصه الطبي عاماً آخر ينتهي في كانون الأول 2014. ولا يعرف هل اطلعت الجهات المختصة في السعودية والمستشفى الخاص الذي يعمل فيه حالياً على تلك الوقائع التي تشكل خطراً محتملاً على مرضاه.

إلزام الجهات الحكومية بتقارير نصف سنوية للميزانية الجديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131223/Con20131223664077.htm

عبدالله القحطاني (أبها)

تعلن جهتان رقابيتان مطلع الشهر المقبل وتحديدا بعد الميزانية الجديدة لعام 1435/1436هـ عن إلزام الجهات الحكومية والوزارية بتقارير نصف سنوية، تختص بالمصروفات المعتمدة
لتلك الجهة وكافة مشاريعها خلال الشهور الستة، والتي تهتم بالجوانب المالية، فيما تخاطب الجهتان الرقابيتان وزارة المالية بنسخة من التقرير النصف سنوي.
وأفاد المصدر أن هناك آلية لعمل التقارير المالية منها ما تم اعتماده للجهة وما تم صرفه والمتبقي، والمصروف على المشاريع، وتطبيق البيان المحاسبي على تلك التقارير، ومن ثم دراسته ومعرفة مدى نجاح تلك التقارير للعام الحالي وقبل بداية الميزانية المقبلة. وبين المصدر أن الجهتين الرقابيتين ستضعان الجهات الحكومية غير المتعاونة معها في النطاق الأحمر، فيما تضعان المتعاونة بتقديم تقاريرها النصف سنوية في الأخضر، ومن ثم اعتماد توقيف كافة المصارف المالية للجهة غير المتعاونة بعد شهر واحد، من خلال وضعها في قائمة (غير المتعاونة مع الجهات الرقابية)، منوها إلى أن الجهة غير المتعاونة لن تستطيع فك شفرة تعليقها إلا عن طريق نفس الجهتين المخولتين بالرقابة، وذلك بعد أخذ تعهد عليها بعدم تكرار ذلك. وقال المصدر إن التجربة ستكون من خلال العام المالي الحالي، لمعرفة مدى نجاح الجهات الرقابية في ذلك، ومن ثم يتم التطبيق في الأعوام المقبلة بإذن الله.

العنف الأسري 5-4

41فريقاً لتسجيل حالات العنف و23 مركزاً لاستقبال المعنفين

دراسة لإنشاء مركز وطني للصحة النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131223/Con20131223664123.htm

عبدالله آل يحيى (أبها) نادر العنزي (تبوك)

أثبتت العديد من الدراسات أن العنف الأسري يعتبر من أخطر أنواع العنف، وهو نمط من أنماط السلوك العدواني الذي يظهر فيه القوي سلطته وقوته على الضعيف باستخدام مختلف وسائل العنف سواء كان الاعتداء جسديا لفظيا أو معنويا وليس بالضرورة أن يكون الممارس للعنف في الأسرة هو أحد الزوجين وإنما الأقوى في الأسرة، وليس بالغريب أن يكون أحد الوالدين هو ضحية العنف خاصة العجزة وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة، وفي الغالب تكون المرأة هي الضحية الأولى ويتبعها الأطفال باعتبارهم الفئة الأضعف ما يترتب على تراكم هذه الممارسات أضرار بدنية ونفسية وصحية واجتماعية.

ويؤثر العنف الأسري على روابط الأسرة حيث يفككها وتنعدم الثقة بين أفرادها ويتلاشى الإحساس بالأمان وقد تنهار الأسرة بالطلاق لتتوسع هذه الآثار وتنعكس بتهديد الكيان المجتمعي بأسره.

أكد الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي سلطان الثوبان لـ«عكاظ» أن العنف هو ممارسة القوة والإكراه بطريقة متعمدة من قبل فرد أو أكثر من أفراد الأسرة ضد فرد أو أكثر ويكون المجني عليه واقعا تحت سيطرة الجاني مما يلحق به الهلاك والضرر والأذى.

وأضاف: أسباب العنف الأسري تعود للجهل والبطالة والتسلط وإدمان المخدرات وأكثره في عسير ضد المرأة والطفل حيث يتعرض الطرفان للعنف الجسدي ويشمل الضرب والتشويه وإحداث إصابات في الجسم، كما أنها تتعرض للعنف الجنسي كالتحرش بالمحارم لاضطراب الهوية الجنسية في الطفولة واضطرابات الإيثار (التفضيل الجنسي) ويسمى الارتواء الجنسي، وأيضا الاعتداء النفسي كإرهاب المرأة والتحقير والإقصاء، إضافة للهيمنة على التصرف والاستيلاء على الأموال، وأيضا ضرب العزلة كحرمان المرأة من زيارة الأهل والأقارب، إضافة إلى تعنيف المرأة ضد الأطفال وبالمجمل العنف ضد المرأة يصدر من شخص يسمى في علم النفس «السادي المازوكي» أي التلذذ بالقسوة والإهانة، ويتخذ الجاني مراحل ضد الضحية التوتر والإيذاء ثم التراضي.

دراسات للوقاية

وقد كشفت دراسة حديثة عن ظاهرة العنف الأسري أعدها رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج (أواصر) الدكتور توفيق السويلم، أن الوقاية منه تستلزم تطبيق استراتيجيتين، أولاهما ضبط السلوك من خلال السيطرة على الغضب لكلا طرفي العلاقة وتوجيه التفكير صوب كيفية إصلاح الشأن والتغيير من انفعاله والإقناع بالحسنى واختيار الهدوء واتخاذ الإجراء المناسب البعيد تماما عن العنف والاحترام المتبادل من خلال تفهم القضايا التي تثير الحساسية والمشكلات، والثانية التزام أفراد الأسرة بمبدأ الحق والواجب من خلال المحافظة على الحقوق والواجبات المشتركة بين الزوجين كالعشرة والمعروف وتلبية الحاجة الفطرية والاحترام المتبادل وكذلك تفهم موقف الطرف الآخر، ومن حقوق الزوج على زوجته الطاعة والقيام بواجباتها الزوجية والأسرية.

وأكدت الدراسة أنه يجب مواجهة العنف الأسري من خلال تفهم الحوار السليم وضبط السلوك وهذه العمليات تحتاج إلى تدريب ومهارة من قبل الشخص الممارس للعنف، وبطبيعة الحال، يقول السويلم «نحن لا نتحدث عن الشخصية

المرضية، وإنما عن الحالات التي يحدث العنف فيها نتيجة الغضب وعدم القدرة على ضبط السلوك بحيث يشعر الشخص المعنف بالذنب بعد أن يقدم على سلوكه».
وأشارت الدراسة إلى أن العنف له أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، نفسية، ثقافية، دينية، مذهبية، والانحراف في التربية والسلوك الاجتماعي والمخدرات، مضيفة أن التمسك بالشرع وتنفيذ النظام لهما الأثر الفاعل في وقف العنف عامة والحد من الضرر.
وأكدت الدراسة إن الفئات الاكثر عرضة للعنف الأسري هي الاطفال والنساء والمسنون والعجزة والمعوقون لعدم قدرتهم على الدفاع عن النفس، مشيرة إلى أن الانفتاح الإعلامي والتطور التكنولوجي يؤدي إلى التعرف على ثقافات جديدة قد تساهم في تنامي المشاكل العائلية التي تزيد ظاهرة العنف الأسري.
أنواع العنف
وتشمل أنواع العنف على الأطفال الإساءة الجنسية والإساءة الجسدية وإساءة المعاملة وإهمال الطفل، ومن الأمثلة طفل معنف يبلغ من العمر أربع سنوات، تم إحضاره إلى مستشفى عسير، كان يقول لوالده لا تضربني يا أبي فالتفاهم أفضل، فيما طفل آخر كان يطالب والده بعد تعنيفه بأنه يرغب في زيارة والدته «المطلقة» ويقول لماذا لا أزور والدتي.
والآثار النفسية التي تعود على الطفل المعنف: ضعف القدرات العقلية والجمود أثناء الجلوس أو المشي والعزلة الاجتماعية والاكتئاب والقلق والتبول اللا إرادي والأحلام المزعجة والانحراف في سن الطفولة أو المراهقة والخجل أو التعلق غير الناضج بالأشخاص وتعاطي الكحول والمخدرات في عمر مبكر ومشاكل اضطراب النطق، والخوف، إضافة للعصبية الدائمة وضعف الثقة في النفس وقلة التركيز، الرغبة في الهروب من المنزل أو البقاء لفترات طويلة عند الأقارب وعودة الذكريات، وتفادي الحديث عن الحادثة مما يؤثر على أداء الطفل لحياته اليومية.
أما آثار الاعتداء الجنسي فينتج عنها الحساسية الزائدة والنظرة الدونية للذات والجسد والإسراف في ممارسة العادة السرية، إضافة للسعي للحصول على رضى الآخرين والشعور بالذنب والمسؤولية عما حدث (عقدة أوديب)، وفقدان الرغبة الجنسية، ومن آثارها أيضا أعراض نفسية جسدية مثل التوتر والصداع.
ويشرح الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي سلطان الثوبان العنف ضد الطفل ومن أسبابه عوامل فردية منها المرتبطة بالطفل كالأطفال ذوي المشاكل السلوكية والأطفال الخدج والطفل غير المرغوب به من قبل الأسرة والطفل المصاب بالأمراض المزمنة والإعاقات، وأما عوامل المعتدي على الأطفال فشخص سريع الغضب أو وجود سجل إجرامي وضعف الوازع الديني والمشاكل النفسية حيث تعرض الجاني لإساءات في الطفولة كتعاطي الخمور والمخدرات أو تعرضه لعنف في الصغر.
وأشار إلى أن الإساءة للطفل تؤدي إلى سلوك تدميري للنفس يقوم به المعتدي على الطفل ويشمل الرفض والعزل والرهيب والتجاهل وتؤدي بدورها إلى اعتلالات نفسية وعاطفية وسلوكية.
وحدات الحماية
وكشف الدكتور عبدالحميد الحبيب مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة، عن دراسة لإنشاء مركز وطني للصحة النفسية يتولى تنفيذ الأبحاث والإحصائيات والدراسات وقال: صدرت الموافقة على إنشاء وحدة للحماية من الإيذاء في وزارة الصحة لمتابعة حالات العنف الأسري التي ترد للمستشفيات وتتابع أداء وعمل لجان الحماية التي أنشئت في المستشفيات، موضحا أن الوزارة لديها آلية حديثة للحماية من العنف والإيذاء ولديها فرق تتعامل مع كافة الحالات المعنفة.
وأضاف: تم اعتماد مراكز حماية الطفل من العنف والإيذاء ويبلغ عددها (23) مركزا تقوم بالمساهمة في استقبال حالات العنف ضد الأطفال والتعامل معها ورصدها. وبين الدكتور الحبيب أن آخر إحصائية تم تسجيلها في المستشفيات من حالات العنف سواء للأطفال أو النساء أو الخادمات بلغت (١٦٠٠) حالة، مشيرا إلى أن النسب تختلف بين عام وآخر إما بالزيادة أو النقصان.
ولفتت الدكتورة مها المنيف رئيس برنامج الأمان الأسري بالمملكة، عن وجود 41 فريقا في جميع مناطق المملكة تسجل حالات العنف ضد الأطفال في سجل وطني للحالات التي ترد إلى المستشفيات فقط، وطالبت الدكتورة المنيف بسرعة إيجاد نظام لحماية المستضعفين من الأسر مشيرة إلى نظامين لحماية الطفل والحد من الإيذاء، والنظامان ما زالت تتم دراستهما.
وأشارت الدكتورة المنيف إلى أنه تم إنشاء خط هاتف مجاني لمساندة الطفل ويرد على الاتصالات أخصائيات اجتماعيات وأخصائيات نفسيات مدربات لافتة إلى أنه تم استقبال 6000 مكالمة خلال العام الماضي على الرغم من أنه لم يتم الإعلان عن الخط بشكل رسمي.

دورات تربوية
ويرى الدكتور وجدي شفيق أستاذ الاجتماع والخبير في القضايا الأسرية ضرورة العناية بالإعداد الملائم للحياة الزوجية وتنظيم دورات تثقيفية تفيد في حل المشاكل الأسرية مع ايجاد دورات تربوية وبرامج إعلامية وتعليمية متخصصة في البناء الأسري وكيفية علاجها وأساليب وسبل الحد من انتشارها وطالب بتنفيذ ورش عمل وشراكات بين الجهات المختلفة سواء الاجتماعية أو التعليمة أو الصحية أو الحقوقية لتطوير قيم التسامح وتطوير قيم التعامل وإكساب المجتمع مهارات وثقافة التعامل بالمودة والرحمة تطبيقا لقوله تعالى (وجعلنا بينكم مودة ورحمة).
وكشف الدكتور وجدي في دراسة حديثة له عن قضايا العنف الأسري وكيفية علاجها وأساليب وسبل الحد من انتشارها في المجتمع السعودي عن قائمة بأبرز الخلافات بين الأسرة منها الظروف الاقتصادية والديون ونقص المال، القروض، الشيكات بدون رصيد، من أهم أسباب توتر العلاقات الأسرية وانعكاسها إضافة إلى أسباب أخرى مثل سوء تنظيم الوقت، والعمل وطبيعته ومكانه ووقته وتأخر الراتب، أوقات المرح والترفيه (اختلاف الأوقات)، العطف والمودة والاحتضان (فقدها)، تربية الأطفال، مشاكل المراهقين، الأهل، جو المنزل، الظروف المحيطة، ترتيب وهدوء البيت، وصيانة المنزل، صنع واتخاذ القرار، الأصدقاء، المعتقدات الدينية، القيم، الإدمان (الكحول، مخدرات، نت)، اضطرابات نفسية، أمراض باطنية أو عضوية، بطالة.
دوافع العنف
وبين الدكتور وجدي في دراسته أن أهم دوافع العنف الأسري: اما انها تكون دوافع ذاتية، او دوافع اقتصادية او دوافع اجتماعية، واوضحت دراسة استطلاعية حديثة بمدينة الرياض اعدتها الدكتورة منيرة بنت عبدالرحمن آل سعود بعنوان (ايذاء الاطفال.. اسبابه وخصائص المتعرضين له) ان المستشفيات تقوم بتبليغ الشرطة عن حالات الاساءة الى الطفل حيث يحضر الاهل الاطفال على انهم مصابون بحادث او اي مبرر آخر فيكتشف الفريق الطبي ان الطفل تعرض للايذاء ويبدأ بالتحري ومتابعة الحالة للوصول الى الحقيقة وتؤكد د. منيرة ان الاطفال لا يتعرضون للايذاء فقط من الام او الاب، بل من الخدم والمربيات اوالاقارب والجيران.
وتبين نتائج الدراسة ان اكثر انواع ايذاء الاطفال التي تعامل معها الممارسون هي حالات الايذاء البدني بنسبة تصل الى 91.5% ويليها حالات الاطفال المتعرضين للإهمال بنسبة 87.3% ثم حالات الايذاء النفسي، ويليها الايذاء الجنسي، ثم من يتعرضون لاكثر من نوع من الاذى من هذه الحالات التي تعامل معها الممارسون في المستشفيات.
وأكدت المستشارة الاجتماعية نورة آل الشيخ في ورقة عمل لها بعنوان عن العنف الأسري، أنه لا توجد إحصائيات يعتد بها عن هذه الظاهرة، ولكن يوجد إحساس عام على مستوى المجتمع، وعلى مستوى مراكز الخدمات الطبية يشير إلى تنامي هذه المشكلة مع مرور السنين، حتى أصبحت موضوعا مهما للعديد من المؤتمرات الطبية وأوضحت أن الدراسات الميدانية كشفت أن العنف الأسري بكل أنواعه ضد النساء والأطفال والخادمات وكبار السن في تزايد، وأن غالبية الحالات المسجلة تصل من طريق الشرطة، ما يتطلب وضع برامج احترافية لمواجهة ظاهرة تزايد العنف الأسري في المجتمع السعودي.

لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف تعقد اجتماعها في جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

واس - الرياض
بتوجيه من وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، وبدعم من نائب الوزير الدكتور عبدالله الجاسر عقدت لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف أمس جلسة في محافظة جدة للنظر في بعض القضايا المنظورة أمامها.

وبيّن رئيس لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف محمد السلامة أن هذا الاجتماع هو للتأكيد على الجهات الحكومية للعمل على استمرارية اسم المملكة خارج قائمة 301 والتي تعنى بالدول المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية، كما أن هذا الاجتماع هو باكورة اجتماعات مستقبلية في بعض مناطق المملكة، كما أنه تنفيذ للخطة المعتمدة لهذا العام 1435هـ، تيسيرًا على أصحاب الحقوق والمواطنين أصحاب العلاقة تكبد العناء والسفر إلى مدينة الرياض.
وأفاد أن الاجتماع المقبل سيكون في المنطقة الشرقية، لافتًا الانتباه إلى أن اللجنة قد اعتمدت شعار «نحن نصلك ولن ننتظرك»، وستتواصل مع أصحاب الحقوق المعتدى عليها، ولن تنتظر أحدًا للوصول إليها. وأفاد السلامة أن اللجنة قد اتخذت الحياد في النظر في القضايا قاعدة لها من خلال وجود مستشار شرعي من وزارة العدل ومستشار قانوني ومستشار إعلامي وأعضاء من ذوي الخبرة في مجال الملكية الفكرية، مشيرًا إلى أن الجانب الآخر من عمل اللجنة هو الجانب التوعوي والإرشادي بأهمية الحفاظ على حقوق الآخرين وإشاعة ثقافة الحقوق بين أفراد المجتمع، مؤكدًا أن هذا خط مهم سوف يتم العمل عليه في خطة إستراتيجية. مما يذكر أن اللجنة قد أصدرت في العام المنصرم 1434هـ (270) قرارًا منهية بذلك قوائم الانتظار التي كانت لديها، وسوف تطبّق المعايير والعقوبات المضاعفة الجديدة التي تم تعديلها من قبل اللجنة هذا العام، مما سيسهم في استمرارية عدم عودة اسم المملكة لقائمة الدول المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية.

صدور ثلاثة مراسيم ملكية لتنظيم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ

تحويل الفائض إلى حساب احتياطي الدولة وعدم السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895082.html

الرياض - واس
صدرت ثلاثة مراسيم ملكية بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436هـ، وفيما يلي نصوص المراسيم: م/ 13 20/ 2/ 1435هـ بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 1412/8/27هـ. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414هـ. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426/ 1427هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 177) بتاريخ 21/ 11/ 1428هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1427/ 1428هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 1) بتاريخ 3/ 1/ 1433هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1432/ 1433هـ. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433/

1434ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (260) وتاريخ 1/ 8/ 1434ه القاضي بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية.
وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (75) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر إيرادات الدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر 000ر 000ر 855) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال. وتعتمد مصروفاتها للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر 000ر 000ر 855) ثمان مئة وخمسة وخمسين مليار ريال. ثانياً: تستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتودع جميعها بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي. ثالثاً: تفويض وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1424/ 1425 و 1425/ 1426 و 1426/ 1427 و 1427/ 1428 و 1432/ 1433 و 1433/ 1434) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425ه والأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426ه والأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427ه والأمر الملكي رقم (أ/ 177) بتاريخ 21/ 11/ 1428ه. والأمر الملكي رقم (أ/ 1) بتاريخ 3/ 1/ 1433ه. والأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434ه. رابعاً: تصرف النفقات وفق الميزانية والتعليمات الخاصة بها. خامساً: يحول ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية إلى حساب احتياطي الدولة، ولا يجوز السحب منه إلا بمرسوم ملكي في حالات الضرورة القصوى المتعلقة بالمصالح العليا للدولة، وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة (سادساً) من مرسومنا هذا. سادساً: تفويض وزير المالية بالاقتراض والتحويل من حساب احتياطي الدولة بحسب ما تقتضيه المصلحة - لحساب تسديد الدين العام ولتغطية عجز الميزانية. سابعاً: أ- تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناء على تقرير مشترك بينه والوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ب - تتم المناقلات بين اعتمادات أبواب الميزانية بقرار من وزير المالية. ج - تتم المناقلات بين بنود كل من الباب الأول والباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما ينقل إلى أي بند أو برنامج عن نصف الاعتماد الأصلي للبند أو البرنامج الذي سينقل إليه فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد عن نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.
د - تتم المناقلات بين اعتمادات كل من برامج التشغيل والصيانة غير السنوية في الباب الثالث ومشاريع الباب الرابع بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ه - تتم المناقلات بين الوفورات المتحققة في تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة بشرط ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمئة من التكاليف الكلية المعتمدة له. و - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب (الثالث) وما يزيد على (10) بالمئة من التكاليف المعتمدة للمشاريع في الباب (الرابع) بقرار من وزير المالية. ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية. تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يرتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي: أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رصد اعتمادات سنوية لها. ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يرتبط على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى. ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع. عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية 1435/ 1436ه أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المقرر تعين عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مبرر، وإلا جاز لوزير المالية أو من ينيبه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1435/ 1436ه. حادي عشر: تعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صدرت بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العليا للتنظيم الإداري. ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.
أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية. ب - يستثنى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تحدث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة. ج لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية. د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من

مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. ه - يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناء على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة تطبيق ما تقضي به الأنظمة السارية والقرارات والتعليمات ذات الصلة. خامس عشر: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. سادس عشر: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

م/ 14 20/ 2/ 1435ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 27/ 8/ 1412ه. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414ه. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407ه الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 18) بتاريخ 17/ 2/ 1434ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433/ 1434ه. وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (76) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر 000ر 542ر 37) سبعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة واثنين وأربعين مليون ريال. ثانياً: تقدر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1435/ 1436ه بمبلغ (000ر 000ر 436ر4) أربعة مليارات وأربع مئة وستة وثلاثين مليون ريال. ثالثاً: يعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (000ر 000ر 106ر33) ثلاثة وثلاثون ملياراً ومئة وستة ملايين ريال.

رابعاً: تصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية المرعية. خامساً: تستوفي الأمانات والبلديات إيراداتها طبقاً للأنظمة والتعليمات المرعية، وعلى الجهات المختصة متابعة تنفيذ ذلك. سادساً: تسري على ميزانيات الأمانات والبلديات الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 13) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. سابعاً: يتم النقل من وفر اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات إلى اعتمادات بنود ميزانيات الأمانات والبلديات الأخرى بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية. ثامناً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانيات في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. تاسعاً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون البلدية والقروية ووزير المالية كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.

م/ 15 20/ 2/ 1435ه بعون الله تعالى نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 90) بتاريخ 27/ 8/ 1412ه. وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/ 13) بتاريخ 3/ 3/ 1414ه. وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م/ 6) بتاريخ 12/ 4/ 1407ه الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام. وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (خ/ س/ 46325) بتاريخ 10/ 9/ 1425ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1424/ 1425ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 227) بتاريخ 16/ 7/ 1426ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1425/ 1426ه. وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 149) بتاريخ 11/ 11/ 1427ه بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1426/ 1427ه. وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (77) بتاريخ 20/ 2/ 1435ه. رسمنا بما هو آت: أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه وفقاً للتالي: 1 - تقدر إيرادات المؤسسة العامة للموانئ بمبلغ (000ر 000ر 074ر4) أربعة مليارات وأربعة وسبعين مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر 000ر 752ر1) مليار وسبع مئة واثنين وخمسين مليون ريال. 2 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (000ر 000ر 595ر26) ستة وعشرين ملياراً وخمس مئة وخمسة وتسعين مليون ريال، وتستوفى إيراداتها وتصرف نفقاتها وفقاً لنظامها.

3- تقدر إيرادات المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بمبلغ (000ر000ر850ر1) مليار وثمان مئة وخمسين مليون ريال، وتعتمد مصروفاتها بمبلغ (000ر720ر481ر2) مليارين وأربع مئة وواحد وثمانين مليوناً وسبع مئة وعشرين ألف ريال. 4- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بمبلغ (000ر100ر576ر16) ستة عشر ملياراً وخمس مئة وستة وسبعين مليوناً ومئة ألف ريال. 5- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بمبلغ (000ر000ر876ر1) مليار وثمان مئة وستة وسبعين مليون ريال.
6- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (000ر000ر021ر9) تسعة مليارات وواحد وعشرين مليون ريال. 7- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بمبلغ (000ر000ر396) ثلاث مئة وستة وتسعين مليون ريال. 8- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ (000ر490ر308) ثلاث مئة وثمانية ملايين وأربع مئة وتسعين ألف ريال. 9- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك سعود بمبلغ (000ر110ر545ر9) تسعة مليارات وخمس مئة وخمسة وأربعين مليوناً ومئة وعشرة آلاف ريال. 10- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك عبدالعزيز بمبلغ (000ر610ر984ر5) خمسة مليارات وتسع مئة وأربعة وثمانين مليوناً وست مئة وعشرة آلاف ريال. 11- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (000ر370ر394ر1) مليار وثلاث مئة وأربعة وتسعين مليوناً وثلاث مئة وسبعين ألف ريال. 12 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بمبلغ (000ر920ر112ر4) أربعة مليارات ومئة واثني عشر مليوناً وتسع مئة وعشرين ألف ريال. 13- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة الإسلامية بمبلغ (000ر650ر033ر1) مليار وثلاثة وثلاثين مليونا وستة مئة وخمسين ألف ريال.
14- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك فيصل بمبلغ (000ر190ر296ر2) مليارين ومئتين وستة وتسعين مليوناً ومئة وتسعين ألف ريال. 15- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة أم القرى بمبلغ (000ر110ر823ر2) مليارين وثمان مئة وثلاثة وعشرين مليوناً ومئة وعشرة آلاف ريال. 16 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الملك خالد بمبلغ (000ر530ر726ر3) ثلاثة مليارات وسبع مئة وستة وعشرين مليوناً وخمس مئة وثلاثين ألف ريال. 17 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة طيبة بمبلغ (000ر690ر230ر2) مليارين ومئتين وثلاثين مليوناً وست مئة وتسعين ألف ريال. 18- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة القصيم بمبلغ (000ر440ر565ر2) مليارين وخمس مئة وخمسة وستين مليوناً وأربع مئة وأربعين ألف ريال. 19 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الطائف بمبلغ (000ر630ر064ر2) مليارين وأربعة وستين مليونا وست مئة وثلاثين ألف ريال. 20 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة جازان بمبلغ (000ر160ر851ر1) مليار وثمان مئة وواحد وخمسين مليوناً ومئة وستين ألف ريال.
21 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الجوف بمبلغ (000ر420ر453ر1) مليار وأربعة مئة وثلاثة وخمسين مليوناً وأربع مئة وعشرين ألف ريال. 22 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة حائل بمبلغ (000ر030ر365ر1) مليار وثلاث مئة وخمسة وستين مليوناً وثلاثين ألف ريال. 23 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة تبوك بمبلغ (000ر210ر361ر1) مليار وثلاث مئة وواحد وستين مليوناً ومئتين وعشرة آلاف ريال. 24 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الباحة بمبلغ (000ر700ر997) تسع مئة وسبعة وتسعين مليوناً وسبع مئة ألف ريال. 25 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة نجران بمبلغ (000ر490ر172ر1) مليار ومئة واثنين وسبعين مليوناً وأربع مئة وتسعين ألف ريال. 26 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الحدود الشمالية بمبلغ (000ر280ر002ر1) مليار ومليونين ومئتين وثمانين ألف ريال.
27- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبلغ (000ر480ر603ر2) مليارين وست مئة وثلاثة ملايين وأربع مئة وثمانين ألف ريال. 28- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الدمام بمبلغ (000ر160ر216ر3) ثلاثة مليارات ومئتين وستة عشر مليوناً ومئة وستين ألف ريال. 29- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بمبلغ (000ر970ر310ر1) مليار وثلاث مئة وعشرة ملايين وتسع مئة وسبعين ألف ريال. 30- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة المجمعة بمبلغ (000ر970ر959) تسع مئة وتسعة وخمسين مليوناً وتسع مئة وسبعين ألف ريال. 31- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات جامعة شقراء بمبلغ (000ر560ر001ر1) مليار ومليون واحد وخمس مئة وستين ألف ريال. 32- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة السعودية الالكترونية بمبلغ (000ر910ر378) ثلاث مئة وثمانية وسبعين مليوناً وتسع مئة وعشرة آلاف ريال. 33 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (000ر430ر342ر5) خمسة مليارات وثلاث مئة واثنين وأربعين مليوناً وأربع مئة وثلاثين ألف ريال. 34- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (000ر180ر289ر2) مليارين ومئتين وتسعة وثمانين مليوناً ومئة وثمانين ألف ريال.
35- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (000ر620ر657) ست مئة وسبعة وخمسين مليوناً

وستة مئة وعشرين ألف ريال. 36- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (000ر290ر226ر6) ستة مليارات ومئتين وستة وعشرين مليوناً ومئتين وتسعين ألف ريال. 37- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (000ر840ر968ر1) مليار وتسع مئة وثمانية وستين مليوناً وثمان مئة وأربعين ألف ريال. 38- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات العسكرية بمبلغ (000ر570ر387ر3) ثلاثة مليارات وثلاث مئة وسبعة وثمانين مليوناً وخمس مئة وسبعين ألف ريال.
39- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (000ر020ر284) مئتين وأربعة وثمانين مليوناً وعشرين ألف ريال. 40- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (000ر990ر793) سبع مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وتسع مئة وتسعين ألف ريال. 41- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (000ر000ر976) تسع مئة وستة وسبعين مليون ريال. 42- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (000ر930ر066ر1) مليار وستة وستين مليوناً وتسع مئة وثلاثين ألف ريال. 43- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (000ر000ر859ر2) مليارين وثمان مئة وتسعة وخمسين مليون ريال. 44- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (000ر000ر038ر16) ستة عشر ملياراً وثمانية وثلاثين مليون ريال. 45- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (000ر700ر129) مئة وتسعة وعشرين مليوناً وسبع مئة ألف ريال. 46- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (000ر600ر672) ست مئة واثنين وسبعين مليوناً وست مئة ألف ريال. 47 - تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ (000ر000ر500) خمس مئة مليون ريال. 48- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات البنك السعودي للتسليف والإدخار بمبلغ (000ر160ر562) خمس مئة واثنين وستين مليونا ومئة وستين ألف ريال. 49- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم بمبلغ (000ر000ر85) خمسة وثمانين مليون ريال. 50- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ (000ر490ر870ر1) مليار وثمان مئة وسبعين مليونا وأربع مئة وتسعين ألف ريال.
51- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات وكالة الأنباء السعودية بمبلغ (000ر770ر229) مئتين وتسعة وعشرين مليوناً وسبع مئة وسبعين ألف ريال. 52- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بمبلغ (000ر500ر34) أربعة وثلاثين مليوناً وخمس مئة ألف ريال. 53- تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة تقويم التعليم العام بمبلغ (000ر000ر100) مئة مليون ريال.
ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي. ثالثاً: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.
رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (3، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15) من المرسوم الملكي رقم (م/ 13) بتاريخ 2/20/ 1435ه الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1435/ 1436ه. خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم. سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عمرة لـ 37 جامعياً من ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664531.htm

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
نظمت الجامعة الإسلامية ممثلة بوحدة الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلاب رحلة لأداء العمرة لـ37 طالبا من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أقامت عددا من المسابقات والفعاليات بهذه الفئة بدار الحديث المكية، ووزعت الجوائز على المشاركين.
كما أطلقت كلية الشريعة ممثلة في وكالة الكلية للتطوير والجودة بالتعاون مع قسم النشاط بالكلية دورة لأبنائها الطلاب بعنوان «المصادر الإلكترونية لطلاب العلوم الشرعية» قدمها المعيد بقسم الفقه بالكلية خالد بن سعد الغامدي.
وأوضح مدير العلاقات والاعلام بالجامعة عبدالله الجميلي أن هذه الأنشطة تأتي رغبة من الجامعة في تحقيق استفادة أبنائها الطلاب وزيادة للتواصل البناء في ما بينهم والجامعة، مضيفا: تأتي دورات الجامعة ضمن سلسلة دورات ستقوم الكلية التابعة للجامعة بتقديمها لأبنائها الطلاب لإثراء معارفهم في مجال البحث العلمي في مجال التخصص.

حكم مبدئي بالقصاص من الخادمة الإثيوبية قاتلة لميس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664403.htm

تركي الفضلي (الرياض)
أصدرت المحكمة العامة بالرياض ظهر أمس الاثنين حكما مبدئيا بالقصاص في حق الخادمة الإثيوبية «زمزم» قاتلة الطفلة لميس بنت محمد السلمان والتي أقدمت على نحر ابنة مكفولها في شهر شعبان الماضي بمحافظة حوطة بني تميم بالسكين في جريمة بشعة هزت الرأي العام في المملكة.
وعقدت جلسة المحكمة أمس الاثنين تم فيها إعلان حكم القصاص بحق الخادمة بحضور ثلاثة قضاة من المحكمة ومترجم من الجنسية الإثيوبية.
وأوضح محمد السلمان (والد الضحية) لـ «عكاظ» أن الخادمة جددت في جلسة الأمس اعترافها بجريمتها، مشيرا إلى أنه أبلغ القضاة بإصراره على حكم القصاص وعدم تنازله عن القضية، واستمع القضاة إلى كافة التفاصيل ليأتي الإعلان عن حكم القصاص بحقها.
ويضيف «السلمان» بأنه تم إبلاغ الخادمة عن طريق المترجم بالحكم ولم تبد أي تأثر في تلك اللحظة، وطلب رئيس المحكمة من المترجم إبلاغها أن كان لديها أي اعتراض على الحكم، فردت بالإيجاب، وأمهلها القاضي شهرا كاملا لتقديم الاعتراض قبل تصديق الحكم النهائي من التمييز، ومن ثم تنفيذ حكم القصاص في حقها.
وكانت المحكمة العامة قد عقدت في وقت سابق من الشهر الماضي جلستها الأولى للقضية واعترفت فيها الخادمة بجريمتها وتم تصديق أقوالها، كما سبق لها أن اعترفت لدى هيئة التحقيق والادعاء العام بجريمتها.
وأبدى «السلمان» سعادته بحكم القاضي مقدما شكره لجميع من واساه سابقا في مصيبتهم وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وسمو أمير منطقة الرياض، وقال إنه يترقب لحظة صدور الحكم النهائي من التمييز، ومن ثم تنفيذ حكم القصاص فيها والذي بلا شك سيخفف من معاناتهم.

المواطنون: مواجهة غلاء المعيشة بزيادة مخصصات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131224/Con20131224664447.htm

منيف الميهوبي (تبوك)عواد الطوالة (حائل)، هيفاء القريشي، فوز الغامدي (جدة)

أبدى عدد من المستفيدين من الضمان الاجتماعي تفاؤلهم بالميزانية العامة للدولة للعام الحالي، مؤملين أن تتضمن زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وتأمين مساكن لذوي الدخل المحدود لمواجهة غلاء المعيشة.

أكد محمد العطوي (متقاعد) ضرورة رفع الرواتب للمتقاعدين، وقال «الموظف عندما يتقاعد يتقلص راتبه إلى النصف إن لم يكن أكثر من ذلك، ما يجعله يواجه صعوبة معيشية حتى لو أخذ من مخصصات الضمان الاجتماعي، نتطلع لزيادة راتب المتقاعد والمساعدة المقدمة له من الضمان الإجتماعي الذي يعتمد عليه كثير من ذوي الدخل المحدود والأرامل والمطلقات والأيتام». وطرح سعود العنزي مستفيد من المساعدة المقطوعة، فكرة مساعدة ولو مؤقتة لمدة سنة أو سنتين لتحسين أوضاع المستفيدين، مع مراعاة دعم الإسكان لمستفيدي الضمان الاجتماعي الذي يعتبره البعض أنه المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لهم يحتاجون للإيجار الشهري ومصاريف الأبناء والبنات في الجامعات والمدارس، وطالب العنزي بوضع حدود للأسعار، وقال «نعزل كثيرا على الميزانية الجديدة في تقديم المزيد من المساعدات لذوي الدخل المحدود وذلك بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي».

و يتطلع عدد من مستفيدي الضمان الاجتماعي بمنطقة حائل وقراها لمضاعفة جهود برامج معالجة الفقر وزيادة المخصصات السنوية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة سواء من الضمان الاجتماعي أو غيره. وقالت أم إبراهيم «نتطلع لرفع إعانة الضمان الاجتماعي من 850 ريال إلى 2000 ريال للفرد، في ظل الظروف المعيشية الصعبة». وأضاف المواطن فهد الشمري حان الوقت لزيادة المعاشات الشهرية التي يقدمها الضمان الاجتماعي، حيث أن الجمعيات الخيرية ما هي إلا جزء مكمل لما تقدمه وزارة الشؤون الاجتماعية للمستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي، ولكن ما تقدمه مكاتب الضمان في الوقت الحالي لم يعد يساعد الأسر المستفيدة، وذلك بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مستمر، وإيجارات المساكن عالية جدا ومبالغ فيها. وتمنى المواطن عبدالله بن حربي اعتماد الضمان الاجتماعي برنامج قرض شخصي لكل مستفيدي الضمان على أن يحسم من الراتب الشهري بدون فوائد.

وطالبت أم فهد حمدة العنزي بإيجاد لحل لمعاناة النساء المستفيدات برفع الضمان الشهري إلى 2000 ريال حتى تكون الأسرة قادرة على تلبية ارتفاع المعيشة ومواجهة التحديات الصحية بتأمين العلاج والدواء. وأكدت عدد من المستفيدات من الضمان الاجتماعي بجدة أن أهم المعوقات التي تواجههن مع آليات الضمان هو عدم كفاية الرواتب والمستحقات المالية لمطالب الحياة اليومية، في ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة مع تربية الأبناء وتعليمهم وكسوتهم وعلاجهم.

وقالت السيدة أم خالد أرملة ولديها أربعة أطفال أكبرهم في المرحلة المتوسطة وهي من يعولهم «إن معاش الضمان لا يسد احتياجات أسرتي ومتطلبات أبنائي الدراسية والحياتية، وإن كانت تغطي جزءا منها فهي لا تصلح لتحسين أوضاعم التعليمية أو تغطية مصاريف العلاج في الحالات المرضية الاضطرارية التي تلزمني في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى المستشفيات الخاصة الغالية التكاليف حتى وإن كانت مستشفيات من الدرجة الثانية». وطالبت مع اعتماد الموازنة أن تشمل فئات الضمان الاجتماعي بعين الرعاية والاهتمام وترفع معاشاتهم إلى ثلاثة آلاف في أقل تقدير، لتواكب غلاء المعيشة. وتؤيدها أم منصور التميمي سيدة مطلقة ولديها ثلاثة أولاد وبنتان كلهم في مراحل التعليم وتعاني من ضيق الحاجة مع زيادة مصاريف ابنائها وهي لا تعمل وليس لها مدخول آخر غير الضمان، وتسكن في بيت شعبي بالإيجار في أطراف جدة وتعاني من المواصلات وأجرة التكاسي لتوصيل أبنائها للمدارس، وتأمل زيادة في رواتب الضمان، حيث أن 800 ريال راتب الشخص المستفيد من الضمان لا تنفع مع هذا الغلاء، وتتمنى رفعها إلى أربعة آلاف على الأقل لتأمين احتياجات أسرتها. وتأمل فاطمة أبو الخير إحدى المستفيدات من الضمان الاجتماعي، زيادة رواتب المستفيدين من الضمان لتأمين الاحتياجات الأساسية لمعيشتهم مثل الغذاء والعلاج والتعليم الجيد، لأنها تجد على حد قولها مشكلات كبيرة في توفير مصروفات المنزل مع مصاريف الدراسة لأبنائها، مع شراء احتياجاتهم الأساسية من الأدوية والأطعمة من شدة ارتفاع أسعارها في الأسواق مع محاولاتها المستمرة في التوفير واختيار أرخص الأغراض والمنتجات.

وتضيف أم عبدالله أن راتب الضمان يطير بسرعة البرق من أول الشهر بعد انتظاره طويلا، ولا يكاد يوفي طلبات الأولاد. أم خالد أرملة وتعول ثلاثة أيتام إضافة إلى ابنها العاطل وزوجته، وقالت «نقطن في حي النزلة اليمانية في شقة

صغيرة نعاني فيها من الضيق وتهالكها ولانستطيع توفير شقة أكبر وأفضل خصوصا أن الإيجارات مرتفعة وغلاء المعيشة بات يرهق أغلب الأسر، وراتب الضمان لا يكف». أم تركي مطلقة وتعول طفلين وليس لها دخل سوى الضمان الاجتماعي قالت «أقطن في شقة لاتتعدى ثلاثة غرف وكل شهر يطلب مني ألف وخمسمائة ريال أجرة الشقة أي كل ما أتقاضاة من الضمان ناهيك عن فاتورة الكهرباء التي تقطع عنا لمدة أيام حتى أوفر مبلغ فاتورتها من أهل الخير، وهناك مستلزمات كالمواد الغذائية ومصاريف المدرسة ومصاريف المواصلات وغيرها.
وفي ذات السياق أوضحت زهره المجرشي أرملة ولم تنجب أطفالا أنها التحقت بالضمان منذ ما يقارب خمسة أعوام وكل عام تجد أنه بات لا يؤمن احتياجاتها من مأكل وملبس ومسكن ومواصلات وكل شهر ترتفع الأسعار تقريبا، وقالت «سئمت من مد يدي لأهل الخير لطلب المساعدة واتطلع لرفع رواتب الضمان».

تأمين طبي لجميع أيتام ·الشؤون الاجتماعية"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895220.html

الرياض - عبدالعزيز العنبر
توقع وزارة الشؤون الاجتماعية عقد اتفاقية التأمين الصحي مع شركة بوبا العربية للتأمين الطبي لصالح الأيتام المسجلين لدى الوزارة وكذلك مستفيدي المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام وذلك عند الساعة 11 من صباح اليوم الثلاثاء بمبنى الوزارة.
ويمثل وزارة الشؤون الاجتماعية في حفل التوقيع، وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة، أمين عام المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، الدكتور عبدالله اليوسف، فيما يمثل شركة بوبا العربية للتأمين الطبي، رئيس مجلس إدارتها لؤي هشام ناظر.
يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت قد وقعت في العام 2012 مع "بوبا" اتفاقية للتأمين الطبي للأيتام المقيمين بالدور الإيوائية التي تشرف عليها الوزارة، وتضمنت تلك الاتفاقية خطة إستراتيجية اتفق عليها الطرفان لتغطية جميع الأيتام في المملكة بالتأمين الصحي المجاني خلال الأعوام القادمة، وتأتي الاتفاقية المنتظر توقيعها اليوم، مكملة لما اتفق عليه الطرفان في العام 2012.

أبونيان: أتحدى إثبات وجود تعذيب في دور الأيتام .. ولا يمكن تركيب ·كاميرات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Details/585404

الرياض - خالد العمري
أكدت وكيلة وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد لشؤون الأسرة لطيفة أبونيان تحديها لكل من اتهم ضعف الرعاية أو التعذيب في دور الأيتام والنزيلات، داعية وسائل الإعلام إلى زيارة الدور المخصصة لنزلائها، «وعمل تحقيقات منفردة والتصوير داخلها لمن يرغب من النزلاء». وأشارت إلى أن «كاميرات المراقبة» موجودة منذ زمن في مراكز التأهيل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تركيبها في دور الأيتام.
وقالت أبونيان في أول حديث صحافي لها منذ توليها منصب «وكيلة وزارة» في اتصال مع «الحياة»، إن المنطلق الذي يتحدث فيه البعض عن نزلاء دور الأيتام باعتبارهم أشخاصاً تجب مراقبتهم «يدعو للأسف»، متسائلة: «هل يضع ولي الأمر في منزله كاميرات لمراقبة أولاده وبناته؟»
وقالت إن هذه الدور بيوت اجتماعية، والعاملات فيها بمثابة أمهات، مضيفة: «لو دخلت تلك الدور وجدتها مثل المنزل العادي، إذ توجد مع الحالات أم حاضنة طوال 24 ساعة، إضافة إلى مشرفة اجتماعية ونفسية يعملون مثل أسرة واحدة».
وأكدت استعدادها لتجاوز البيروقراطية في عمل التحقيق الصحافي المناسب لكي لا يؤخذ عنها بأنها تدافع عن عمل الوزارة التي وصفت العمل فيها بأنه «خدمي ولا يعلم حجمه إلا من يدخل في دهاليزه، بخاصة وأن العاملين يباشرون أنواعاً من فئات اجتماعية مختلفة وهشّة تحتاج إلى عمل مجتمعي كبير».
وأضافت: «ليس لدى الوزارة ما تخفيه، أدخلوا وصوروا غرف النزلاء، واعملوا لقاءات فردية مع المعوقين أو الأيتام، باستثناء الحالات في رعاية الفتيات التي تفرض عليها السرية، وبإمكان الصحافيين أن يزوروا الدار التي يريدونها، وبإمكانكم الاختيار حتى لا يقال إننا مرتبين للموضوع، وحتى لو رتبنا لا نستطيع أن نلقن الفتيات ما يقولونه، فجميع النزلاء لهم حرية التعبير عن رأيهم وعن كل شيء، واذكروا السلبي والإيجابي».
وذكرت أبونيان أن لدى الأيتام تصوراً سيئاً عن الإعلام، ولا يريدون التعامل معه بعد أن أشهرت بعض القضايا وعممت على جميع النزلاء، وهوا ما اعتبروه إساءة لصورتهم أمام المجتمع، وأثر في نفسيتهم - بحسب قولها -. وعلقت أبونيان على من انتقد الوزارة لقلة الدور الاجتماعية بالقول: «ذلك ليس عيباً بل تعتبره الوزارة مفخرة لها».

أبونيان: أتحدى إثبات وجود تعذيب في دور الأيتام .. ولا يمكن تركيب "كاميرات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585402

الرياض - ناصر الحقباني
أمهل قاض في المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أمس متهماً بإثارة النعرات الطائفية، والاجتماع بعدد من المطلوبين في قائمة الـ23 لتحريضهم على ارتكاب جرائم إرهابية، وقتل رجال الأمن والمواطنين، والتدخل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وتطاوله على قادة دول الخليج والعلماء، فرصة أخيرة لتقديم جوابه بعد أن أمهل للمرة الثانية، مشيراً إلى أن عدم تقديمه للجواب في الجلسة المقبلة سيعد «نكلاً» عن الرد.
وأوضح القاضي أن المتهم (55 عاماً) الذي يحمل شهادة المتوسطة أمهل في المرة الأولى خلال الجلسة الثانية، وفي الجلسة الثالثة أعطي مهلة أخيرة لتقديم جواب الرد على ادعاءات ممثل هيئة التحقيق والادعاء بحسب نظام المرافعات الشرعية الذي اعتمده خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أخيراً.

وقال المتهم الذي حضر الجلسة على كرسي متحرك نتيجة إصابته في مواجهة أمنية ومعه شقيقيه ومحام، إنه طلب ورقة وقلماً من مكان توقيفه لكتابة رده على الدعوى ولم يمكّن من ذلك، وتساءل عن الرد الشفهي على التهم هل سيكفي أم لا، فرد عليه القاضي: «ستمكن من ذلك على أن تجلس مع المحامي حتى نهاية عمل المحكمة اليوم (أمس)، وتسلّم جوابك لمناقشته في الجلسة المقبلة».

وطالب القاضي المتهم بعدم تقديم طلبات ليست من اختصاص المحكمة، إلا أن المتهم لم يلتزم بما قرره القاضي في تسليم جواب الرد على الدعوى يوم أمس، وطلب المحامي أن يكون موعد تقديم الجواب على التهم في الجلسة المقبلة.

وتضمنت لائحة الدعوى التي قدمها ممثل الادعاء العام خلال الجلسة الأولى في 25 آذار (مارس) الماضي، أن المتهم اجتمع مع أبرز المطلوبين أمنياً ممن وردت أسماؤهم على قائمة الـ 23 الأخيرة التي أعلنت في كانون الثاني (يناير) 2012، وحرضهم على الاستمرار في أنشطتهم المسلحة التخريبية، وتحقيق أهدافهم الإرهابية، ودعوة الناس من أبناء منطقته من خلال خطب الجمعة التي يلقيها في محافظة القطيف إلى الدفاع عنهم والتستر عليهم.

وأوضح الادعاء العام أن المتهم قاد أحد تجمعات الشغب والتخريب التي شهدتها منطقة القطيف بمشاركة عدد من أخطر المطلوبين أمنياً المعلن عنهم لتحريض الناس على الخروج في تلك التجمعات، والدفاع عن المطلوبين للجهات الأمنية، خصوصاً أن 10 متهمين ممن قبض عليهم خلال الفترة الماضية اعترفوا بذلك.

وقال إن المتهم «بثّ الفتنة بين أفراد المجتمع من خلال تحريضه على الإخلال بالوحدة الوطنية، وعدم الولاء للوطن، وذلك من خلال الخطب التي يعمل على تسجيلها وبثها في شبكة الإنترنت، وتطاوله على قادة دول الخليج والعلماء. والتهديد بالاستفادة من أي قوة خارجية، وكذلك تطاوله على وجود قوات درع الجزيرة في البحرين».

وأشار ممثل الادعاء العام إلى أن المتهم اشترك مع أحد المطلوبين أمنياً في قائمة الـ 23 في مواجهة مع رجال الأمن (قبض عليه بعد إصابته)، وذلك بتعمد صدم دورية رجال الأمن بسيارته لمنعهم من القبض على المطلوب.

وتابع: «رصدت الدوريات الأمنية أخطر المطلوبين على قائمة الـ 23 خلف مبنى الدفاع المدني في بلدة العوامية، وعند محاولة القبض عليه لوحظ أن سيارة من طراز كابريس أعاقت الدوريات الأمنية، وصدمتها من الخلف، وعند متابعة هوية السيارة من خلال رقم المركبة، اتضح أن ملكيتها تعود إلى المتهم.

إلا أنه فرّ ولم يستجب لنداء الدورية، وجرى القبض عليه بعد إطلاق النار عليه، وأثناء نقل المتهم في سيارة الإسعاف بعد إصابته، حضرت سيارتان أمام الدورية وتبادلتا إطلاق النار، ولكن تم تأمين المتهم ونقله إلى المستشفى العسكري في المنطقة الشرقية».

وأكد أن المتهم تخفّى عن رجال الأمن بعد أن علم أنه مطلوب للسلطات المتخصصة لاتهامه في جرائم جنائية وفي أحداث الشغب التي وقعت في مقبرة البقيع في المدينة المنورة في شباط (فبراير) 2009، خصوصاً أن المتهم أيد تلك الأحداث، واستغلها في إثارة الفتنة الطائفية وإذكائها، مشيراً إلى أن المتهم تدخل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وإثارة الشغب وإذكاء الفتنة الطائفية وزعزعة أمنها، ودعوته أبناء هذه البلاد إلى المشاركة في ذلك. وأضاف ممثل «الادعاء العام» أن المتهم تحدث في أحد خطب الجمعة عن أهمية نصرة مثيري الشغب في البحرين، وأفاد أحد الشهود أن المتهم أبلغهم خلال لقائه معهم بأنه «في حال تمت السيطرة على مثيري الشغب داخل البحرين، فستتم السيطرة علينا داخل القطيف».

وتطرق إلى أن المتهم اعتبر أن توقيف المتهمين التسعة في أحداث تفجير مبنى سكني في الخبر 1995 كان ظلماً، مع أن المتهمين في تلك الأحداث أحيلوا إلى القضاء الشرعي وصدرت في حقهم أحكام اكتسبت الصفة القطعية، وأقرّ المتهم بأن الخطب التي ألقاها في المسجد ونشرها على مواقع الإنترنت صدرت منه بمحض إرادته.

وأضاف أن المتهم كان يتابع الأحداث التي حصلت في القطيف، ولم يفصح لجهات التحقيق عن أسماء المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني، وأقر بأن عدداً من المطلوبين على قائمة الـ23 كانوا يترددون عليه في المسجد بعد أن أعلنت وزارة الداخلية أسماءهم وصورهم.

طلب طرح أسئلة المواطنين أولاً ثم اللجنة والأعضاء.. وزير التجارة من "الشورى":

التراخيص الصناعية كانت مرتعاً للمتلاعبين بتأشيرات العمالة وفوضى في التسويق العقاري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/25/article895366.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

قدَّم وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة الذي ناقشه مجلس الشورى أمس حول أداء وزارته وكل مايتعلق بمهامها، الاستماع إلى أسئلة المواطنين والاجابة عليها قبل سماع أسئلة اللجنة المختصة والأعضاء، حيث طلب الوزير من أسامة قباني رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة أن يبدأ يطرح بأسئلة المواطنين التي تلقاها منذ الإعلان عن حضوره جلسة المجلس والتي تمحورت حول حماية المستهلك والمساهمات العقارية ودور التجارة في هذين الملفين.

تستر المواطن على الوافد وتجارة الموظف الحكومي بغير اسمه في حملة قريبة مع الداخلية

وأكد الربيعة بشأن حماية المستهلك حرص الوزراة على هذا الملف عبر أنظمة تفعل هذا الجانب وتضمن التزام الجميع، مشيراً إلى متابعة كل بلاغ يرد الوزارة منذ افتتاح البلاغ إلى إغلاقه والاتصال بصاحب البلاغ لتقييم مستوى التفاعل مع شكواه.

وقال الربيعة إن وزارته تعمل على حماية المستهلك عبر تطبيق الأنظمة بما يعزز حماية المستهلك وضمان تحقيق تجارة عادلة بمشاركة من التاجر الصادق الحريص على سمعة السوق وحمايته من بعض ضعاف النفس.

وعن المساهمات العقارية المتعثرة أوضح الربيعة أن هناك لجنة خاصة تواصل الاجتماع بشكل أسبوعي لحل هذه المساهمات واستعادة حقوق المساهمين، لكنه استدرك قائلاً "إن اللجنة ورغم تفريغ 50 موظفاً لهذه المهمة إلا أنها تواجه معضلات مثل اختلاف المساهمين ونحوه وهي مستمرة في عملها وتدرك أن القضايا المنظورة لديها هي في الأصل متعثرة لذلك تتفهم الحاجة إلى جهد اضافي لإنجاز هذه المساهمات"، مشيراً إلى أن هذه اللجنة متخصصة في المساهمات المرخصة من قبل وزارة التجارة فقط.

وقال وزير التجارة في توضيح وشرح لمهام وزارته ان ثلاثة قطاعات تدخل في نطاق مسؤوليات الوزارة الرئيسة وهي الصناعة والتجارة والمستهلك، مشيراً إلى بدأها في العديد من الإجراءات التي تستهدف دعم القطاع الصناعي وجعله جاذباً للمستثمرين الصناعيين حيث جرى تقليص فترة إصدار التراخيص الصناعية إلى ثلاثة أيام بدلاً من الفترة التي كان يستغرقها في السابق التي تمتد عدة شهور وربما تصل إلى سنة، كما تم التحول إلى التراخيص الإلكترونية

وأضاف الربيعة بأن الوزارة سهلت إجراءات الإعفاء الجمركي وصدوره خلال أسبوعين وتم تحويله إلى الكتروني بعد ان كان يحتاج إلى عدة شهور، كما استحدثت إدارة للمتابعة الصناعية تزور كل المصانع المسجلة بمعدل مرتين سنوياً وتوثق المعلومات عن المصنع الكترونياً، إلى جانب إنشاء هيئة لتعزيز الصادرات غير البترولية وتم تفعيل شفافية طلبات توفير العمالة.

وكشف وزير التجارة والصناعة لأعضاء المجلس عن ارتفاع مساحات الأراضي الصناعية خلال السنوات السبع الماضية إلى 160 مليون متر مربع، وتم إنشاء المزيد من المدن الصناعية لتصل إلى 32 مدينة صناعية موزعه على مناطق المملكة.

معالجة المساهمات العقارية المتعثرة تواجه اختلاف المساهمين و50 موظفاً مفرغاً لها

وعن قطاع التجارة قال الوزير الربيعة إنه شهد عدداً من التطورات أبرزها تسهيل إصدار السجل التجاري ليصبح الكترونياً في بعض المناطق، وسيكون كذلك في جميع المناطق بنهاية هذا العام، كما أن توثيق العلامات التجارية أصبح لا يستغرق أكثر من سبعة أيام، مضيفاً أن الوزارة أسهمت في اختصار مدة قضايا الأوراق المالية إلى 20 يوماً بدلًا من عام، وكذلك بالنسبة لقضية الشيكات بدون رصيد حيث كان للوزارة موقفاً حازماً وحملة توعوية لاقت نجاحاً كبيراً وتم التشهير بعدد من المخالفين.

ووعد الدكتور الربيعة ألا يكون هناك أي سجل تجاري ورقي بنهاية العام 1435 ه موضحاً أن الاتجاه الآن للسجل الإلكتروني المتاح لكل الجهات ذات العلاقة.

وتابع الربيعة أن وزارته أنشأت وكالة خاصة بالأنظمة واللوائح مدعمة بكفاءات متخصصة أسهمت في الرفع بمجموعة من الأنظمة مثل نظام الشركات الذي سيعرض على مجلس الشورى قريباً.

وأشار إلى قيام الوزارة بتوحيد الأنشطة الإقتصادية بحيث يكون لكل مؤسسة نشاط تجاري واحد، كما تعمل الوزارة على توحيد أرقام المنشآت بحيث تضمن تبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة.

وكشف الربيعة عن العمل على تفعيل حوكمة الشركات وتصنيف المكاتب المحاسبية وتطبيق المعايير الدولية المحاسبية وكلها ستصب في صالح النشاط التجاري في المملكة، كما أوضح إنشاء مركز بلاغات يتلقى يومياً أكثر من 1300 اتصال 50% منها تصل عن طريق الأجهزة الذكية حيث إن التطبيق الإلكتروني للبلاغات جرى تحميله أكثر من 300 ألف مرة.

وعن الحملات التوعوية اكد الربيعة نجاح حملات توعوية مثل "لا تسأل" و"لا تترك الباقي"، حيث استهدفت أن يعرف المستهلك سعر السلعة دون أن يضطر للسؤال، كما استهدفت الثانية وبالتنسيق مع مؤسسة النقد توفير العملة المعدنية حتى لا تتحول "العلكة إلى عملة"، كما قامت الوزارة بإجراء تقييم دوري كل ستة أشهر على قطاع وكالات السيارات تصدر بموجبه تقييمها للوزير ومدى التزامه ورضا المستهلك عن خدمته.

وأشار الوزير الربيعة إلى أن وضع مكاتب التسويق العقاري مخجل ويتطلب إصلاحاً، منوهاً إلى أن إصلاح حالها يتطلب ثلاث سنوات ستنتهي بعدها هذه الفوضى، كما أن التراخيص الصناعية كانت مرتعاً للمتلاعبين بقصد الحصول على تأشيرات للعمالة وتم معالجة هذا الخلل وتفعيل دور الرقابة الصناعية بالزيارات الميدانية الدورية والقضاء على المصانع الوهمية وتم حصر عدد المصانع النظامية حالياً وعددها حوالي 6300 مصنع لدينا كامل بياناتها ونتابعها بشكل دوري، لافتاً إلى أن الوضع الصناعي تحسن الآن من حيث توفر الأراضي وسهولة الإجراءات والتمويل الصناعي ونأمل أن نحقق المزيد من التسهيلات لصالح المستثمرين الصناعيين.

وعن تنمية الصادرات أشارالربيعة إلى أنه محل اهتمام الوزارة فقد أنشأت قبل خمسة أشهر هيئة جديدة لتنمية الصادرات غير البترولية وسوف تقوم بعمل احترافي مميز خلال الفترة المقبلة، موضحاً أن الصادرات السعودية غير البترولية تشهد نمواً وصل إلى 6% خلال السنوات الخمس الماضية وجار العمل على تحقيق نسبة أكبر بمساعدة باقي الجهات ذات العلاقة خصوصاً تلك الجهات القادرة على منح ميزة تفضيلية للمنتجات المحلية.

وعن ارتفاع الأسعار أشار الربيعة إلى أن المملكة سوق مفتوح لكن ذلك لا يبرر الغش حيث لن نسمح بالتلاعب بالأسعار وسنواصل مراقبة المتلاعبين بما يحقق منافسة عادلة تضمن عدم الاتفاق على الأسعار ومواجهة الاحتكار.

وبخصوص السلع المدعومة أشار إلى إقتراح تقدمت به وزارته لتحديد أسعار حليب الأطفال كما هو الحال في الأدوية وهذا المقترح لازال تحت الدراسة لدى وزارة الصحة وهيئة الغذاء والدواء، واقترح الربيعة بشأن قضية الخزن الاستراتيجي إسناده إلى مؤسسة صوامع الغلال.

وعن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ودعمها وافتتاح المزيد منها، وإيجاد البطاقة التموينية أوضح وزير التجارة أنها من مهام وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً والوزارة رفعت طلباً لنقل صلاحية الإشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لوزارة التجارة والصناعة وفي حال الموافقة سنعمل على دعمها وإيجاد الحوافز الكافية نظراً لانعكاسها على حماية المستهلك والأسعار.

وعن التجارة الإلكترونية ومواقع البيع وعلاقة الوزارة بها قال الربيعة إن هذا الجانب يحتاج لأنظمة تحكمه لفض ما قد ينشأ من نزاعات، وسنرفع قريباً نظاماً خاصاً بهذا الأمر، وكشف عن وجود حملة ستطلقها الوزارة بالتنسيق مع وزارة الداخلية لمكافحة التستر التجاري وقد حدد لها بشكل مبدئي غرة جمادى الثانية المقبل لإطلاقها، مبيناً أن التستر له أشكال

عديدة في مقدمتها تستر المواطن على الوافد، وعمل الموظف الحكومي في أعمال خاصة باسم غير اسمه، كما كشف عن قيام الوزارة بالعمل على إيجاد نظام للإفلاس وسيتم رفعه قريباً للجهات المختصة.
وعن جهود وزارة التجارة والصناعة في الحد من انتشار السلع المقلدة قال الدكتور الربيعة " إن مسؤولية دخولها إلى المملكة لا تقع على الوزارة لكننا نعمل في مجال اختصاصنا على ضبطها"وأضاف " إن الوزارة لا تركز فقط في عملها على فرض الغرامات وإنما تسعى لدعم وتحفيز المؤسسات والشركات الناجحة والتي لا توجد عليها ملحوظات" موضحاً أن الوزارة تعمل على إيجاد تنظيم لتقييم المؤسسات بناء على آراء المستهلكين والعملاء قد يطلق خلال سنتين حيث سيبني ثقافة المنافسة على تقديم الخدمة المتميزة.
وعن جهود وزارة التجارة والصناعة في مجال التجارة الخارجية قال "إن الوزارة تحرص على تفعيل الملحقيات التجارية وتسعى لزيادتها وتقييم أعمالها"، ولفت النظر إلى أنه لا توجد لدى منظمة التجارة العالمية أي ملحوظات على المملكة فيما يخص التجارة والصناعة.
وأجاب عن سؤال لإحدى العضوات فيما يخص خلو الاستراتيجية الوطنية للصناعة عن برامج ومبادرات لتمكين المرأة للاستثمار والعمل في المجال الصناعي قائلاً "إن وزارة العمل تقوم بجهود واضحة في عمل المرأة ونسعى جاهدين لدعمها"، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى لإيجاد مدن صناعية ستكون الأولوية للتوظيف فيها للنساء، ومن المخطط أن تكون في عدة مناطق من بينها محافظة الإحساء، كما أن الوزارة تشجع المستثمرين في قطاع النقل لنقل العاملات في المدن الصناعية.
وكشف وزير التجارة والصناعة عن عدة ملفات تعمل عليها الوزارة حالياً، حيث أوضح أن الوزارة أطلقت ميثاق حوكمة الشركات العائلية وهو متاح على موقع الوزارة لاستطلاع الآراء بشأنه قبل إقراره، وعن الكادر الخاص بالمهندسين قال "إن الوزارة سبق لها الرفع لمجلس الخدمة المدنية كادراً يتناول هذا الجانب"، وفيما يخص قضايا النصب والاحتيال التجاري، بين الربيعة أن الوزارة تعالج عدة قضايا في هذا الجانب حيث تم إيقاف العديد من تلك الممارسات وقال "إن الحاجة ملحة لإيجاد نظام صارم خاص بقضايا النصب والاحتيال".
وبين الربيعة أن الوزارة تنسق حالياً مع هيئة السوق المالية لوجود عدة ملحوظات تم رصدها من قبل الوزارة على شركات مدرجة في السوق المالية، وقال "إن المناطق الحرة وسيلة لتفعيل التجارة والتبادل التجاري، وسبق للوزارة الرفع بمقترح بإسناد مهام إنشائها لهيئة المدن الصناعية".

لا تترك الصغار بين يدي "أسرة قاسية" وأنت تردد: "عيالهم وهم أبخص»

بلّغ عن إيذاء الأطفال ولا تخشَ قطيعة الرحم!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/25/article895414.html

الأحساء، تحقيق - صالح المحيسن
يُعد العنف ضد الأطفال وكذا العنف الأسري من الممارسات الاجتماعية التي لا يعرف عنها في بعض الأحيان سوى الأقارب وربما الجيران، وقد تضغط الأعراف الاجتماعية على من يعلم بتلك الحالات، فتجبره على أن يكم فاه، حتى لا ينتج عن ذلك مشاكل أسرية قد تصل إلى القطيعة، مما يجعل البعض يردد: "عيالهم وهم أبخص"، أو "أنا مالي شغل

فيهم"، فيترك الأطفال بين أيدي أب أو أم أو قريب لا يرحم، فيكون بذلك قد خالف فطرته ودينه اللذين يدعوانه للإبلاغ رحمة ورأفة بالأطفال.
وعلى الرغم أن المادة الخامسة من نظام (الحماية من الإيذاء) نصت على أنه لا يجوز الإفصاح عن شخصية المبلّغ عن حالة الاعتداء إلاّ برضاه، حيث أنه يمكن لكل من يُبلّغ عن موقف عنف أسري أن يطلب إخفاء معلوماته حتى لا يتعرض للأذى، إلاّ أن هناك من يجهل تلك الإجراءات، وبالتالي يقف موقف "المتفرج" لحالات إنسانية تتطلب التدخل السريع ودون تأجيل.
ولكي نُقلّل من حالات العُنف الأسري يجب علينا تقديم النصح للمعنِّف أولاً، حيث أن لدى غالبية من يرتكبه ضعفا في مفهوم التربية، ويرى أن الضرب جزء منها، أو أنه الطريقة الأفضل، وإذا لم يرتدع بالنصح، هنا يكون التبليغ هو الحل المناسب، فالصمت على الفعل السلبي قد يؤدي إلى جريمة أكبر.
آثار سلبية
وقال "د. يوسف بن عبداللطيف الجبر" -رئيس لجنة المحامين بغرفة الأحساء-: إن التبليغ عن وقائع الإيذاء واجب ولا عذر بتركه، مضيفاً أن الاعتداء على براءة الطفولة جريمة يلزمنا منعها والسعي في عدم انتشارها، حتى لا تتحول إلى ظاهرة تفتت نسيجنا الاجتماعي وتهدد سلامة أفراده، مضيفاً أنه نصت المادة (3/ ١) من نظام الحماية من الإيذاء الذي أقره مجلس الوزراء في شوال ١٤٣٤ه على: "أنه يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً"، مبيناً أن القناعة العميقة بوجوب التبليغ عن مواقف العنف تكون بقراءة ودراسة الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث سنتابع بألم اعتداء لا إنسانيا على مخلوق غير قادر على حماية نفسه، كما أنه لم يفهم أبجدية العنف بعد، مشيراً إلى أن مستقبل هذا الطفل المعنَّف في خطر ما لم نسارع لحمايته وإعادة تأهيله وعلاجه وتعويضه نفسياً وعاطفياً عن مشاهد الرعب التي تعرض لها.
خلية واحدة
وأوضح "د. الجبر" أن المجتمعات لا تستقر إلاّ إذا عملت بنظرية الخلية الواحدة، حيث يؤمن الفرد أن الآخر جزء منه ويستحق تعاطفه وعطاءه، وبذلك يسود مفهوم الروح الواحدة داخل مشاعرنا وأفكارنا، وينعم الجميع بدفء الشمس ونورها، كما تموت في هذه الأجواء المتعاونة مغذيات العنف والجريمة، مضيفاً: "أنا عندما أبلّغ عن حالة عنف فإنما أحمي نفسي ومجتمعي من توالد العنف وتناسله بانتقال جينه المتوحش إلى أفراد جدد"، مبيناً أن مكافحة العنف ضد الأطفال عندما تتحول إلى هم عام ومسؤولية مجتمعية فسوف تكون النتائج مشرقة وسعيدة للضحايا المتوقعين.
وأشار إلى أن مشروع الحماية من الإيذاء الذي يعد خطوة قانونية فسيحة في تنظيم إجراءات التعامل مع قضايا العنف ضد الأطفال، قد وضع خارطة تفصيلية لإرشاد المجتمع الرسمي والشعبي إلى خطوات مكافحة جريمة العنف الأسري، وتوضيح دور الجهات الحكومية المختصة بالتصدي لهذه الجريمة، وكذلك تحديد آلية التبليغ، كما وضّح عقوبات الاعتداء الأسري.
تعامل بحزم
وأكد "د. الجبر" على أنه لا تزال المحاكم الجزائية تتعامل مع قضايا العنف الأسري بحزم، وتعطيها أولوية في الوقت والإنجاز، وتصدر عقوبات صارمة من شأنها زجر المتساهلين في حقوق الطفل وواجب الحفاظ على سلامته، متمنياً أن نهتم بنشر الأحكام القضائية المتعلقة بمعاقبة المعنِفين ممن اعتدوا على براءة الطفولة، وأن يكمل عقد نظام أو قانون الطفل في المملكة، والذي يوضح كامل حقوقه على المجتمع، مبيناً أن المادة الخامسة من نظام (الحماية من الإيذاء) نصت على أنه لا يجوز الإفصاح عن شخصية المبلّغ عن حالة الاعتداء إل ا برضاه، حيث أنه يمكن لكل من يحتسب بالتبليغ عن موقف عنف أسري أن يطلب إخفاء معلوماته حتى لا يتعرض لأي ردة فعل من المبلَّغ عنه، لكن لو قدر أن انكشفت شخصية المبلغ وتعرض لتهديد أو عنف فيمكنه اللجوء إلى المحاكم الجزائية لمعاقبة من أساء إليه، مُشدداً على أهمية عقوبة من يقف في طريق المبلغين عن الجرائم، حتى لا يخشى الناس من التعاون مع الجهات المختصة بسبب قلقهم من ردّات فعل المبلغ عنهم.
رفع ولاية
وأوضح "د. الجبر" أن حالات الاعتداء على الأطفال تقع في الخفاء وبعيداً عن أعين الجهات الأمنية، مثلها مثل الكثير من الجرائم التي تعتمد على عنصر التخفي، مبيناً أنه لن يسمع صوت بكاء الطفل عند تعذيبه إلاّ القريبون من مسرح المأساة من الأهل والجيران، فيكون صمتهم عن التبليغ أنانية خاطئة تمنح المعتدي فرصة تكرار جريمته، واغتيال كرامة طفل مسالم، وتعريضه للخطر، متمنياً أن تكون مادة التحذير من العنف الأسري حاضرة بشكل يومي، ولها مساحة بارزة في شاشة إعلامنا وخطابنا المنبري وتجلياتنا الثقافية.

وأضاف أنه لو قبلنا ممانعة المجرم في تدخل المجتمع لحماية ضحاياه لانتشرت رقعة الجريمة وامتد نطاقها، مؤكداً على أنه لا يكافأ المعتدي باحترام حياته الخاصة لو كانت تخالف الشرع أو النظام، أو تهدم مبادئ حقوق الإنسان، فإن كان له حق في القوامة على أسرته فهذه القوامة مشروطة بعدم تحولها إلى وسيلة إضرار بمن يرعى أمورهم، ذاكراً أنه نص نظام المرافعات الشرعية بالمملكة على مشروعية رفع ولاية الأب على أطفاله إذا وجد المقتضي لذلك، ولاشك أن حالات العنف على الأطفال من مقتضيات رفع ولاية الأب على أولاده.

«النظام يحميك» وصمتك قد يؤدي إلى جريمة أكبر والدور الأهم يتوقف على تفاعل الجهات الرسمية

نصح المُعنِّف

وتحدث "د. خالد بن سعود الحليبي" -مستشار أسري ومدير مركز التنمية الأسرية في الأحساء- قائلاً: أعتبر محاولة احتواء مشكلة الإيذاء وتقديم النصح للمعنِّف إذا كان قريباً للذي وقع عليه التعنيف هي أول خطوة يجب أن تتبع قبل التبليغ، مُعللاً ذلك كون أنه غالباً لديه ارتباك في مفهوم التربية، ويرى أن الضرب جزء منها، أو أنه الطريقة الأفضل التي يتربى بها الأطفال، وقد يحتج بما فعله أبوه وجده، داعياً إلى حماية المعنَّف وتقديم العلاج له، ومن ثم ملاحظة نجاح هذه الخطوة وحينها لا حاجة للتبليغ، وإذا ثبت عكس ذلك فعليه أن يبلّغ عن هذه الإساءة للطفولة، حتى يرتدع المجرم، ولو كان من أقرب الناس إليه، مؤكداً على أن الصبر عليها قد يؤدي إلى جريمة أكبر.

وأضاف أن التوعية الأسرية، ونشر ثقافة التربية بالحب إحدى السبل المثلى التي ينبغي أن نفعلها للحد من انتشار هذه الظاهرة، كما أن التعبير القولي والفعلي عنه في أطر الحياة كلها، وتنبيه الوالدين أو من يقوم مقامهما إلى العنف لا يأتي بخير، وأن ديننا الذي نؤمن به قال نبيه صلى الله عليه وسلم: "ما أعْطَى أهلُ بَيتِ الرِّفْقَ إلاّ نَفَعَهُمْ، ولا منعُوهُ إلاّ ضَرَّهُمْ".

تأتأة ورُهاب

وأوضح "د. الحليبي" أن الدراسات الحديثة تؤكد على أن التربية بالعنف تؤدي إلى ضعف الابتكارية لدى الأولاد، وإلى ضمور الشخصية، بل إلى توريث العدوانية، ونشوء عدد من الاضطرابات اللفظية ك "التأتأة"، والنفسية ك"الرهاب الاجتماعي"، والتربوية ك"الخلل في الأدوار"، مُستعرضاً مصادر العنف في مجتمعنا التي منها إساءة الأزواج للزوجات، وضغوط الحياة المعاصرة، مما يجعل الأم تفرغ تلك الشحنات في الأطفال في شكل ضرب وإساءات لفظية ونفسية وإشارية مهينة، كما أن تمجيد الضرب بوصفه أسلوباً تربوياً يجعل منه أمراً مطلوباً وليس عادياً فقط، مشيراً إلى أننا كمجتمع مسالم إلاّ أن هناك من يستخدم العنف مع أوساطه الداخلية، فالإساءات الجارحة تقل مع من هم خارج المنزل، وتكثر مع من هم في داخله، مُشدداً على أن من بدأ بالنصح ولم يسمع نصحه، فيجب عليه أن يُبلّغ ليحمي الروح المسلمة من أن تزهق، أو حتى تعذب، حيث لا يرى في ذلك من قطيعة الرحم بل من صلتها، لأن المسلم مطلوب منه أن ينصر أخاه ظالماً أو مظلوماً، بأن يرده عن الظلم، ظلم نفسه أو ولده أو الآخرين.

اهتمام أكبر

وأكد "د. الحليبي" على أنه حين توجد لدينا مؤسسات فاعلة تستقبل البلاغات بجدية كافية، وإجراءات حاسمة، فإن البلاغات سوف تنمو، وإل ّ فسيفقد الناس الثقة فيها، ومن ثم سينكفئون على أنفسهم، ويرون أنهم قد يخسرون حين يبلغون علاقاتهم بأرحامهم دون جدوى، حاثاً الجهات التي تتلقى البلاغات على إبداء شيئاً من الاهتمام أكبر بالقضايا التي تردهم، فإنهم مكروبون، تجاوزوا حدود الإحصاء والمطويات والإعلاميات، وتبنوا المشكلة حتى نهايتها،

متوقفاً عند من يعنف أسرته بالقول: "أقول له ما قاله حبيبي صلى الله عليه وسلم: من لا يَرحَم لا يُرحَم"، مبيناً أن خسارته فادحة في الدنيا والآخرة.

قضايا قليلة

وقال العقيد "زياد بن عبدالوهاب الرقيطي" -الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية-: إن قضايا العنف الأسري قليلة جدا ولله الحمد في مجتمعنا، مضيفاً أنها تظل موجودة، وقد تبدأ بسوء المعاملة والإهمال ومنع الأبناء من التعلم وممارسة حياتهم الطبيعية، وتصل إلى الاعتداء بالضرب المبرح والقتل، مؤكداً على أن المختصين بأقسام الشرطة بضبط البلاغات والتعامل معها يعملون وفق ما يقتضيه الأمر من الإثبات الجنائي ووقف الاعتداء والرفع لجهة الاختصاص لإيقاع العقوبة المناسبة لكل حالة، كما تحرص جهات التحقيق على إشعار المختصين بالشؤون الاجتماعية بمثل تلك الحالات للعمل على دراستها، والعمل على معالجة ما يمكن إصلاحه من وضع الأسرة وأفرادها، مبيناً أنه تقع مثل تلك القضايا نتيجة ضعف الوازع الديني وفقد الترابط الاجتماعي.

إعلام دخيل

وأشار العقيد "الرقيطي" إلى عامل آخر والذي وصفه بالإعلام الدخيل، الذي يلعب دوراً في التغذية الفكرية السلبية وتأثيرها على تفكير البعض، مما قد يدفعه لفعل تلك الأمور، ذاكراً أن الانحراف الأخلاقي وتعاطي الوالدين أو أحدهما للمسكرات أو المخدرات يدفع في الغالب إلى مثل تلك السلوكيات، موضحاً آلية استقبال بلاغات الاعتداءات ومنها العنف الأسري ضد الأبناء في مراكز الشرط، حيث هذا النوع والخاص بالمعتدى عليهم من النساء أو الأطفال من خلال ضبط الشكوى برفقة أي من أقارب المرأة أو الفتاة أو الطفل، وإذا تعذر ذلك يتم الاستعانة بالعُمدة أو عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مؤكداً على أنه يتم التعامل مع البلاغات التي ترد إلى المستشفى بشكل مباشر بحضور ممثل من المستشفى أو إحدى الممرضات، ويتم بعدها استدعاء المدعى عليه وإحالته مرفقاً بملف القضية وأطرافها لهيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.

أبناؤه يناشدون السلطات السعودية والعراقية سرعة فك أسره

الحربي مسن سعودي يقبع في سجن الرصافة العراقية بدون أي تهمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/25/article895502.html

عرعر_جاسر الصقري

ناشدت أسرة السجين السعودي نايف غازي بيان الحربي يبلغ من العمر 70 عاماً السلطات السعودية والعراقية في فك قيد والدهم الذي يقبع في سجن الرصافة الرابعة في بغداد بالعراق منذ عام تقريباً بدون أي تهمة على السجين السعودي.

وقال ل"الرياض" غزاي نايف غازي الحربي: _ ابن السجين _ بأن والده تم اعتقاله في سجون العراق بدون أي ذنب يرتكبه، حيث كان والده لديه سيارة كبيرة تريلا لنقل البضائع مصدر رزقه ورزق أسرته وتعاقد مع شركة إماراتية معروفة لنقل البضائع من الأردن إلى العراق، ودخل للعراق بطريقة شرعية عبر المنفذ الأردني العراقي الحدودي، وبعد عبوره للمنفذ العراقي داخل الأراضي العراقية تم اعتقال والدي بتاريخ 1434/1/24ه وإيداعه السجن في بغداد بدون أي تهمه أو جناية ارتكبها، وأضاف بأن والده كبير في السن وتدهورت حالته الصحية، وناشد المسئولين في المملكة والعراق سرعة فك اعتقال والده الذي يقبع في السجون العراقية بدون أي ذنب.

«تفاعلاً مع ما نشرته ٭عكاظ

٭نزاهة" تفتح ملفات إهدار الأموال في الأندية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131225/Con20131225664644.htm

حسين الشريف (جدة)

علمت «عكاظ» من مصادرها الخاصة أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» تعتزم فتح ملف إهدار الأموال بالأندية الرياضية حيث تسعى إلى إعداد تقرير مفصل عن الوضع المالي الذي تعيشه الأندية المحلية، وتشير المصادر إلى أن الهيئة الوطنية تسعى للقيام بعدد من الخطوات منها الاطلاع على التقارير المالية التي أنجزتها بعض اللجان التابعة للرئاسة العامة لرعاية الشباب، كلجان تقصي الحقائق التي تدقق في الجوانب المالية للأندية، ومناقشة التوصيات التي جاءت في ملتقى الاستثمار بالأندية الذي عقدته الغرفة التجارية بجدة التي توصي بضرورة اختيار الكفاءات الإدارية المؤهلة لقيادة الأندية السعودية باحترافية.. بعيدا عن المجاملات وإدارات (الفزعة) التي تتسبب في ضياع الكثير من الموارد المالية، على لاعبين دون المستوى لا يفيدون فرقهم فنيا ويتسببون في الأزمات المالية، وإزالة كل المعوقات التي تقف أمام عقود رعايات الأندية، والوقوف ضد أي تكتلات مشتركة للأندية ضد الشركات الراغبة في الاستثمار، إلى جانب مراقبة عمل إدارات الأندية والبحث عن أسباب تأخر رواتب اللاعبين والعاملين والاطلاع على العقود الاحترافية والعقود الاستثمارية ومداخيل الأندية والمنتخبات من عقود الرعاية، ويأتي هذا التوجه من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» تفاعلا مع ما طرح في «عكاظ» في عددها رقم 4547 في تاريخ 1435/1/24هـ الموافق 28 نوفمبر الماضي.

فريق طبي لانتشال ٭لمى".. والرياح توقف عملية البحث

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131225/Con20131225664674.htm

محمد مشهور الايداء (تبوك)

أصدر أمير منطقة تبوك صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان تعليمات إلى مدير عام الشؤون الصحية في منطقة تبوك الدكتور محمد علي الطويلعي بإرسال فريق طبي إلى موقع البئر الذي سقطت فيه الطفلة لمى الجمعة الماضية، للاطمئنان على فرق الإنقاذ من منسوبي الدفاع المدني والموجودين في الموقع لتقديم العلاج لمن يحتاج والإسهام في انتشال الطفلة.

وعلمت «عكاظ» أن وكيل إمارة منطقة تبوك محمد بن عبدالله الحقباني يتابع مجريات الأمور وكل ما يستجد أولا بأول، إنفاذا لتوجيهات أمير منطقة تبوك، إذ توجه فريق طبي مكون من طبيب وممرضين وفنيين وسيارة إسعاف للموقع للاطمئنان على الحالة الصحية للموجودين، إضافة إلى تمركز فريق الهلال الأحمر منذ اللحظات الأولى لبدء عملية الحفر.

ووقف محافظ حقل سعد السديري يرافقه وكيل المحافظة فهد الدوخي ورئيس البلدية المهندس فيصل الحويطي ومدير الجوازات المقدم عبدالرحمن البلوي ومدير المباحث محمد السبيعي، على الموقع والتقوا بوالد الطفلة عايض الروقي وذويها. كما وزعت على الموجودين أكثر من 75 بطانية و 23 فروة تم شراء بعضها بتمويل من المحافظة والبعض من الجمعية الخيرية في محافظة حقل.

يأتي ذلك، في وقت أوضح الناطق الإعلامي في الدفاع المدني في تبوك العقيد ممدوح العنزي أنه بدأت عملية الحفر اليدوي من قبل فرق الإنقاذ من منسوبي الدفاع المدني لانتشال الطفلة لمى، مشيرا إلى أن عمليات الحفر توقفت لفترة بسيطة بسبب شدة الرياح التي نتج عنها تساقط الأتربة وعدم التمكن من وضوح الرؤية جيدا ثم عاودت الفرق استمرار عملية الحفر منوها أن البحث لن يتم التوقف ما لم يتم العثور على الطفلة.

900 مليون لإنشاء 3 مراكز للتوحد بالرياض وجدة والدمام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131225/Con20131225664572.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

زف صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض بشرى للتوحديين وأسرهم، تمثلت في إنشاء ثلاثة مراكز للتوحد مهيأة بالكوادر المتخصصة في كل من الرياض وجدة والدمام بتكلفة 900 مليون ريال، بـ 300 مليون لكل مركز، لافتا إلى أن هذا الدعم يأتي بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني.

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض الرئيس الفخري لجمعية أسر التوحد في كلمة ألقاها نيابة عنه الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز لدى رعايته حفل افتتاح الندوة الثانية لتبادل الخبرات في التوحد، أكد أهمية تبادل الخبرات من أجل التأهيل والتشخيص وايضاح ما يقدم، مشيرا إلى ضرورة دمج التوحديين ودعم هذه الفئة من قبل شرائح المجتمع، مع تفعيل المشروع الوطني لذوي الاعاقة.

من جهتها كشفت الأميرة سميرة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة الجمعية أن نسبة الاصابة بمرض التوحد مصاب لكل 55 شخصا، ما يشكل رقما علميا مخيفا، مناشدة الجهات المختصة وذات العلاقة بذوي الاحتياجات الخاصة التصدي لهذه القضية لتجنيب الأبناء وأسرهم معاناة التوحد، فهم بحاجة للدعم والمساندة، وقالت إن حجم المعاناة بات واضحا من خلال صعوبة التشخيص للحالات، ندرة البرامج لدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، قلة برامج الدعم لذوي القدرات العالية منهم في التعليم العام، ضعف برامج التدريب والتأهيل، مضيفة أن الوقت قد حان لنبدأ من حيث انتهى الآخرون ونبدأ في انشاء مراكز تأهيل وتدريب بصورة عاجلة تحتضن أبناءنا الذين تفرقت بهم السبل داخل وخارج الوطن.

من جانبه أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله بن صالح اليوسف، أن هناك تعاونا وتكاتفا بين وزارات التربية والتعليم، الصحة والشؤون الاجتماعية، من أجل أبناء التوحد في التشخيص والتعليم والرعاية، حيث تتولى التربية مجال التعليم، والصحة التشخيص والعلاج، والشؤون الاجتماعية صرف الاعانات والايواء والوحدات العلاجية.

وفي ختام الحفل تم تكريم الجهات المشاركة والداعمة من القطاعين العام والخاص ثم افتتح سموه المعرض المصاحب للندوة.

حادثة "وهب" تعيد صياغة "خطط الإخلاء" بمدارس تبوك

تعميم يؤكد وجوب التقيد بحصر الحالات الصحية للطلاب

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=172320&CategoryID=3

تبوك: وجدان العنزي

بعد مضي قرابة الشهر على حادثة طالبة ابتدائية تيماء "وهب الشمري"، التي لقيت حتفها جراء عملية إخلاء حريق وهمي بمدرستها، أعادت إدارة التعليم بتبوك التأكيد على إجراءات واشتراطات خطط الإخلاء، ومن بينها التأكد من الحالة المرضية للطلاب.

وأصدر تعليم تبوك، أول من أمس، تعميما بشأن إجراءات خطط الإخلاء، يشير إلى وجوب التقيد بحصر الحالات الصحية لجميع الطلاب والطالبات، عن طريق خطاب إبلاغ بموعد تنفيذ الخطة، يرسل إلى ولي الأمر، مرفقا به استمارة استعلام عن الحالة المرضية للطالب، وذلك قبل تنفيذ المشروع بأسبوع.

كما تضمنت الإجراءات، مراعاة أوضاع الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وجعل فصولهم في الطابق الأرضي، إضافة إلى الاكتفاء بإجراء خطة الإخلاء مرة واحدة في الفصل الدراسي، على أن تسبق بشرح مفصل عن نوع النغمة المخصصة للإعلام بالبدء في تنفيذ الخطة، ومخارج الطوارئ، وطريقة السير، ونقاط التجمع الآمنة بالمدرسة.

وكانت عائلة الطفلة "وهب الشمري" قد حمّلت إدارة التربية والتعليم بتبوك مسؤولية ما حدث لطفلتهم؛ وذلك بسبب طريقة إبلاغهم بالحادث، وتقصيرها في إنقاذ ابنتهم، مثمنين في الوقت ذاته وقفة أمير منطقة تبوك معهم، وتشكيله لجنة عاجلة للتحقق في أسباب وفاة ابنتهم.

وكان والد الطفلة قد صرح لـ"الوطن" عقب الحادث، أن ما حدث لابنته كان قضاء وقدرا، لكنه أبدى استياءه من طريقة تسليمه ابنته، إذ قال: "وردني اتصال من مديرة المدرسة تبلغني أن ابنتي وهب سقطت مغشيا عليها، وطلبت مني التوجه سريعا إلى المدرسة"

وأضاف "عند وصولي إلى المدرسة لم يكن الحارس موجودا، وسمعت صوت صراخ المعلمات، فطلب منهن إما إخراجها لي، وإلا سأبادر بالدخول وأخذها، فأحضرتها المستخدمة لي، وعلى الفور توجهت بها إلى مستشفى تيماء العام، الذي شخص حالتها بأنها "سكتة قلبية" نتيجة الخوف والهلع".

وأشار إلى أن الطبيب الذي استقبل حالتها سأله عن المدة التي قضاها بالطريق، وذكر أن الطفلة توفيت قبل ساعة من حضورها إلى المستشفى، وهو ما يعني أنها توفيت داخل المدرسة.

غلاء المعيشة" يعيد تقييم رواتب موظفي الدولة'

مجلس الخدمة المدنية يرفع توصياته إلى مجلس الوزراء خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=172405&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر، فيصل الحيدري

لم تمض 24 ساعة على صدور الميزانية العامة للدولة، حتى كشفت مصادر موثوقة لـ"الوطن"، أن جهات عليا وافقت على توصيات رفعتها هيئة الخبراء "الذراع التشريعية لمجلس الوزراء"، تقضي بإلزام مجلس وزارة الخدمة المدنية بإعداد دراسة ميدانية شاملة، عبر بيت خبرة عالمي، لمستويات الرواتب والبدلات والمزايا المالية، التي تمنح لموظفي الدولة في جميع قطاعات الخدمة المدنية دون استثناء، بما يتوافق مع معدلات التضخم ومستويات المعيشة والمساواة بين موظفي وزارات الدولة وهيئاتها ومؤسساتها في الرواتب والمزايا.

وأوضحت المصادر أن التوجيه الذي صدر أخيراً، يشمل الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى من المؤسسات والهيئات العامة والصناديق، التي تطبق نظام الخدمة المدنية، واللوائح والسلالم الخاصة ذاتها، وكذلك وظائف البنود وبرامج التشغيل، والاطلاع والاستفادة من التجارب في هذا المجال، بما في ذلك الدول الأخرى التي تتبع أنظمة مشابهة للنظام الحكومي، ومشيرة إلى أن التوصيات سترفع إلى مجلس الوزراء في موعد أقصاه سنة من تاريخ التوجيه الذي أبرق في شهر محرم الماضي. وعزا التوجيه هذا الإجراء إلى تحقيق الارتقاء بمستوى الخدمات والأداء الحكومي بشكل شامل، والعدالة في المرتبات المالية والحقوق الوظيفية بما يتلاءم مع مستويات المعيشة ومعدلات التضخم، وتحقيق المساواة بين العاملين في القطاع الحكومي.

بعد يوم من صدور الميزانية العامة للدولة، علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن هيئة الخبراء، الذراع التشريعي لمجلس الوزراء، رفعت بتوصيات وافقت عليها جهات عليا، تقضي بإلزام مجلس وزارة الخدمة المدنية بإعداد دراسة ميدانية شاملة عن طريق بيت خبرة عالمي لمستويات الرواتب والبدلات والمزايا المالية، التي تمنح لموظفي الدولة في جميع قطاعات الخدمة المدنية دون استثناء، تتوافق مع معدلات التضخم ومستويات المعيشة، وتساوي بين موظفي وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة في الرواتب والمزايا.

وأكدت المصادر، أن التوجيه الصادر مؤخرا يشمل الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى من المؤسسات والهيئات العامة والصناديق، التي تطبق نظام الخدمة المدنية واللوائح والسلالم الخاصة ذاتها، وكذلك وظائف البنود وبرامج التشغيل، والاطلاع والاستفادة من التجارب في هذا المجال، بما في ذلك الدول الأخرى التي تتبع أنظمة مشابهة للنظام الحكومي.

وعزا التوجيه الإجراء لتحقيق الارتقاء بمستوى الخدمات والأداء الحكومي بشكل شامل، والعدالة في المرتبات والحقوق الوظيفية بما يتلاءم مع مستويات المعيشة ومعدلات التضخم وتحقيق المساواة بين العاملين في القطاع الحكومي.

وشددت التوجيهات على استثناء ما تستلزمه طبيعة الأعمال من خصوصية للنشاط وحاجة بعض الكفاءات ذات التخصصات النادرة أو الخبرات المميزة، وبما يساعد على الاستقرار والولاء الوظيفي، ويراعي أيضا تفادي تنافس الأجهزة الحكومية والمؤسسات والهيئات والصناديق فيما بينها على استقطاب الكفاءات، على نحو يضمن الحد من التسرب الوظيفي والمحافظة عليها.

وأشارت المصادر إلى أن التوصيات سيتم رفعها لمجلس الوزراء في موعد أقصاه سنة من تاريخ التوجيه الذي أبرق في شهر محرم الماضي.

وأكدت انتهاج التريث في إقرار مشروع اللائحة الموحدة لمنسوبي الهيئات والمؤسسات العامة والصناديق التي أعدها مجلس وزارة الخدمة المدنية في وقت سابق.
وفيما يتعلق بمنسوبي الهيئات والمؤسسات التي تطبق عليهم لوائح معينة في الوقت الآني، أفصحت المصادر عن أن التوجيهات تضمنت الاستمرار في أوضاعهم الحالية وفق اللوائح المطبقة، على أن يطبق منسوبوها ما يصدر عنها من تنظيمات أو أنظمة تنشأ لاحقا بعد تاريخ اعتماد هذه التوصيات ونظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية، ويراعى عدم تضمين أنظمة أو تنظيمات هذه الجهات نصوصا تعطي مجالس إدارتها صلاحية إقرار اللوائح الوظيفية لموظفيها، بما في ذلك سلالم الرواتب والمزايا والحقوق المالية من بدلات ومكافآت وتعويضات وغيرها.
وأوضحت المصادر، أن التحركات العليا جاءت على المحضر المعد من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، وعلى كراسة برنامج أنظمة التعويضات والمكافآت والرواتب والبدلات في النظام الحكومي، وجدول مقارنة بالمزايا المالية المعدة من وزارة الخدمة المدنية.

الحياة
AL HAYAT

خادم الحرمين يوافق على تمويل المؤسسات الصغيرة والقروض الاجتماعية من فائض الموازنة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585787

الرياض - «الحياة»
أعلن وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف أمس موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على أن يُستخدَم جزء من الموازنة لدعم بعض البرامج التنموية والبنية التحتية، واعتماد 24 بليون ريال من الفائض لتمويل «الطرق المحورية»، وهي طرق تربط بين مناطق المملكة، ومنها استكمال طريق تبوك-المدينة المنورة، وطريق ينبع-الجبيل، وتحويل طريق جدة-جازان إلى طريق سريع، وإنشاء طريق حيوي بين منطقتي جازان وعسير مرادف للطريق الحالي، وإنشاء طريق يربط شمال شرقي المملكة بمكة المكرمة من طريق «القصيم». (للمزيد)
وأشار إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين على اعتماد 10 بلايين ريال لبنك التسليف والادخار، نتيجة للطلب المتزايد على موارد البنك من المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وبرامج القروض الاجتماعية، إلى جانب الموافقة على اعتماد 20 بليون ريال تضاف إلى موارد صندوق الاستثمارات العامة لتمويل شبكات سكك الحديد، لأن الصندوق يصرف على طريق الحرمين وطريق مكة المكرمة-المدينة المنورة، والجسر البري الذي يربط جدة بالرياض والمنطقة الشرقية.
أكد وزير المالية في مقابلة بثتها القناة الأولى للتلفزيون السعودي ليل أول من أمس أن «تصحيح أوضاع العمالة لم يكن السبب الرئيس في تعثر المشاريع، بل بالعكس، تصحيح أوضاع العمالة سيوجد فرصاً وظيفية للمواطنين، وهذا الهدف الذي نسعى إليه». وتوقع نمو الإيرادات غير النفطية في شكل جيد خلال الأعوام الخمسة المقبلة بين 10 و 20 في المئة، نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي المحلي، إذ إن أكبر الإيرادات غير النفطية في المملكة هي إيرادات الجمارك، تليها الزكاة والدخل بشقيها الزكاة وضريبة الدخل على الشركات الأجنبية، وبعض الإيرادات الأخرى كالاستثمار والأوراق ذات القيمة، وفي الجانب الآخر الإيرادات النفطية تنمو بشكل كبير.
وتوقع وزير المالية أن يكون مؤشر التضخم في حدود 3.5 في المئة، و«هذا معدل معقول جداً في ضوء المشاريع الكبرى والنشاط الاقتصادي الكبير الذي يحدث في المملكة».
وأشار إلى أن هناك عوامل لا نستطيع التحكم فيها، مثل زيادة الأسعار الدولية التي تؤثر في التضخم. وقال: «لكن أعتقد بأن المؤشرات الدولية، خصوصاً الأغذية، فيها استقرار».

درس إقرار قرض بـ30 ألفاً لترميم منازل المستفيدين من الضمان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585637

الرياض – إبراهيم الزاحم

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن عزمها وضع برنامج جديد يختص بترميم منازل المستفيدين من خدمات وكالة الضمان الاجتماعي بـ30 ألف ريال، إذ سيتم تقديمها عبر البنك السعودي للتسليف والادخار بضمانة تسديدها من الضمان الاجتماعي دفعة واحدة.

وأفادت «الشؤون الاجتماعية» بأن التأمين الطبي للمستفيدين من الضمان سيكون ضمن الرؤية الشاملة للتأمين الطبي المقدمة من الدولة لجميع المواطنين.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ«الحياة»، أن وزارة الشؤون الاجتماعية تدرس بالتعاون مع البنك السعودي للتسليف والادخار منح قروض بـ 30 ألف ريال للمستفيدين من وكالة الضمان الاجتماعي لترميم المنازل ضمن أحد البرامج التي تدرسها الوزارة بالتعاون مع البنك، وستكون وكالة الضمان الاجتماعية الضامن لتسديد تلك القروض من موازنتها السنوية.

وبين الثبيتي أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل بالتعاون مع بنك التسليف والادخار على وضع الآلية والصيغة النهائية للبرنامج في حال موافقة البنك على ضمانة الشؤون الاجتماعية.

وأكد أن صيغة القرض لن تكون كما هو حال القروض الشخصية المقدمة من البنك كقروض شخصية، مضيفاً: «وإنما ضمن برنامج متكامل تحت مسمى برنامج ترميم المنازل، بحيث يقوم المستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي بإحضار الأوراق الثبوتية اللازمة لحصوله على القرض ثم يعطى الضمانة من وكالة الضمان الاجتماعي على تحملها بكل المبلغ أمام بنك التسليف والادخار، ثم يعطى بعدها القرض ويتم تسديده من وكالة الضمان الاجتماعي».

وأشار الثبيتي إلى «أن وكالة الضمان الاجتماعي تعرف وتعلم أن بعض المستفيدين من المطلقات والأرامل وكبار السن والعاجزين والذين يعيشون في منازل قديمة تحتاج إلى الترميم والصيانة ولا يملكون القدرة المالية على ذلك، لذلك سنعمل على إطلاق البرنامج في القريب العاجل».

"التحقيق والادعاء": معاقبة كل من سجن أو أوقف شخصاً بلا "سبب مشروع"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585789

الدمام - بدر الشهري

أعلن رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في المنطقة الشرقية سعود الحمد أنهم يقومون بالتفتيش على السجون ودور التوقيف في المنطقة، ويستمعون إلى شكاوى المسجونين والموقوفين، ويتحققون من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، ويتخذون الإجراءات اللازمة لإطلاق من سُجن أو أُوقف من دون سبب مشروع، وتطبيق الأنظمة في حق المتسببين في ذلك. (للمزيد)

وأوضح الحمد أن الهيئة تقوم بـ «التحقيق في الجرائم، والتصرف في التحقيق، من خلال رفع الدعوى، أو حفظها، والادعاء أمام الجهات القضائية، وطلب استئناف أو تدقيق الأحكام، وطلب النقض أمام المحكمة العليا، والإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية والرقابة». واستعرض رئيس هيئة التحقيق في الشرقية، أمام أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف، مساء أول من أمس، المهمات المسندة إليهم، وذلك خلال استقباله لهم في المجلس الأسبوعي في مقر الإمارة.

وقال رئيس هيئة التحقيق في «الشرقية»: «إن تطور الأساليب الإجرامية، وتعقّد أمور الحياة، دفعا إلى إيجاد جهة متخصصة، تضاف إلى منظومة العدالة، بمسمى هيئة التحقيق والادعاء العام، لها اختصاصات عدة». وذكر الحمد أن هذه الاختصاصات «تنطوي على سلطتين عظيمتين من تولى أمانتهما يجب ألا يغمض له جفن، وهما توجيه الاتهام، وحبس حريات الأشخاص، ولكن ما يشفع لنا في هيئة التحقيق والادعاء العام أننا لم نُترك من دون عون، إذ حدد النظام من يجب أن يوقف، ومن يجب أن يفرج عنه، ومن يجوز الإفراج عنه، ومتى يجب توجيه الاتهام. وكل ذلك وغيره مفصل في نظام الإجراءات الجزائية الذي صدر أخيراً تعديل له، وأصبح نافذاً في الثالث من شهر صفر الجاري».

وأشار إلى أن فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في الشرقية «تولى جميع اختصاصاته، إذ بدأ مع توسعه المكاني، التوسع في تولي اختصاصاته تدريجياً، فكانت البداية بالرقابة على السجون ودور التوقيف، والإشراف على تنفيذ الأحكام، ومن ثم الادعاء العام، ثم تولى التحقيق في القضايا الجنائية. وكان آخرها نقل اختصاص التحقيق في جرائم الوظيفة العامة، مثل الرشوة والتزوير وإساءة استخدام السلطة، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، منذ سبعة أشهر».

شملت بطاطين ودفايات وحليباً بعد مسح شامل للأسر المحتاجة بالصور.. توزيع كسوة الشتاء في الأحياء الفقيرة بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/Y5Mfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
نفّذ نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود برنامج "كسوة شتاء" في مرحلته الأولى، برعاية من شركة "نادك"، على الأسر المحتاجة بأحياء الرياض.
وقدمت "نادك" دعماً لعدد كبير من الأسر المحتاجة من خلال توزيع البطاطين والدفايات والحليب عليها، بالتعاون مع نادي المسؤولية الاجتماعية.
ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها الشركة، وتهدف إلى خدمة المجتمع من خلال مشاركتهم في احتياجاتهم وتقديم يد العون لهم ومساعدتهم.
وأكد نادي المسؤولية الاجتماعية أنه، ضمن خططه، يقدم برنامج "كسوة شتاء" الذي يستفيد منه عدد من الأسر المحتاجة، خاصة في ظل ظروف المناخ والطقس البارد، وسيقدم هذا البرنامج في عدد كبير من الأحياء لمساعدة الأسر المحتاجة في الرياض، مثل حي الجرادية والسبالة والخزان من خلال مسح شامل يقوم به طلاب النادي.

"تعليم جدة" تحقق مع معلمٍ اعتدى على "طالب" بـ "العقال"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/586083

جدة - عثمان هادي
فتحت الإدارة العامة للتربية والتعليم في محافظة جدة تحقيقاً حول حادثة اعتداء معلم للمرحلة المتوسطة على طالبٍ بالضرب بالعقال في وجهه، ما أدى إلى تعرض الطالب لأضرار بالغة في منطقة الوجه، ونزيف في العين.
وأوضح المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم في جدة عبدالمجيد الغامدي لـ «الحياة» أن تعليم جدة تعاملت مع قضية اعتداء المعلم على الطالب بالضرب بصفة رسمية، مشيراً إلى أن الجهة المتخصصة بدأت التحقيق في القضية، وسيتخذ الإجراء المناسب الذي يضمن حق الطالب بعد اكتمال التحقيقات.
وقال الغامدي إن الطالب حصل على إجازة من مستشفى العيون في جدة لمدة خمسة أيام، مؤكداً وجود تعميمات صارمة وُزعت على مدارس جدة كافة للبنين والبنات، تفيد بعدم استخدام العقاب الجسدي والنفسي، ولا بأي نوع من العقوبات للطلاب والطالبات مهما كانت الأسباب، وعلى المدرسة معالجة ما يحصل من الطلاب من مخالفات بالأساليب التربوية المناسبة لعمر الطالب وخصائصه الفردية، وتجنب ما يمس الكرامة وعزة النفس.
يذكر أن قضية اعتداء المعلم على الطالب وقعت في مدرسة أبو جندل المتوسطة، إذ أقدم أحد معلمي المدرسة، على ضرب الطالب فهد عبدالله الزهراني، الذي يدرس في الصف الأول المتوسط بالعقال، والاعتداء عليه بشكل غير مبرر، ما ألحق به ضرراً في عظمة الخد الأيمن، والجفن الأيمن العلوي، إضافة إلى إصابته بنزيف في العين.

حقوق المرأة العربية 2013-2014: طموحات ونضال ... سعوديات تحت قبة مجلس الشورى

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/585897

جدة - سلطان بن بندر

تودّع السعوديات عامهن بذكريات لن تنسى، اذ حملت لهن أيامه الـ 365 بشائر أفضت إلى منحهن حقوقاً كان طال انتظارها: بعضهن نزع آخر ورقة من روزنامة العام المنتهي تحت قبة مجلس الشورى، بعد إنهائه السيطرة الذكورية عليه، وأخريات بتن يجلن في أروقة المحاكم السعودية مرافعات في أنواع القضايا كلها، فضلاً عن مزاولة النساء أعمالهن المعتادة. ودّعت السعوديات «عام السعد» على أمل أن تمسك أيديهن بحرية «مقاود المركبات»، مثلما أمسكت يدا إحداهن المايكروفون كأول مراسلة تلفزيونية سعودية تنقل أحداث الحج... من دون نسيان أول «مرحّلة جويّة» سعودية حازت على رخصتها عام 2013.

«شوراويات»

يعتبر دخول المرأة السعودية مجلس الشورى، ومشاركتها بتمثيل النصف الآخر للمجتمع بـ 30 عضوة، وإنهاء الهيمنة الذكورية على التمثيل، الحدث الأبرز على ساحة قضايا المرأة السعودية عام 2013. وهو إنجاز لطالما حلمت به السعوديات. ولم يقتصر حضورهن في المجلس على الطرح والمناقشة، إذ تولين نيابة ثلاث لجان من أصل 13: «الشؤون الثقافية والإعلامية»، «الشؤون الصحية والبيئية»، و»لجنة حقوق الإنسان والعرائض»، في دلالة على التمثيل الفعال لدور المرأة في المجتمع.

تحت «جلباب» المحاماة

ولم يتوقف توسّع مشاركة المرأة السعودية في الشأن العام عند دخولها مجلس الشورى، بل تعداه إلى مزاولتها المحاماة جنباً إلى جنب مع زملائها الذكور في المحاكم، وذلك بعد إصدار رخص مزاولة المهنة لأربع محاميات، ما سمح لهن الإنضمام إلى سجل المحامين الممارسين للمهنة، مع ما يعنيه ذلك من إمكان إفتتاح مكتب محاماة وإستقبال القضايا، والترافع عنها أمام الدوائر والمحاكم الشرعية، إضافة إلى تقديم الإستشارات القانونية.

ويعتبر الترخيص للمحاميات السعوديات مزيداً من الإعتراف بإمكانات المرأة عبر تقدير قدراتها القانونية. ويُدخل المحاميات تحت مظلة وزارة العدل، بعد أن كانت المحامية السعودية تؤدي عملها كوكيلة غير مهنية منذ عقود، ولا يحق لها الترافع إلا في عدد محدود من القضايا، وفي نطاق ضيق.

وقائع الحج بـ»الصوت والصورة»

كان إعداد مراسلة العربية الزميلة جمانة خوجة تقريراً عن دور الكوادر الطبية النسائية في خدمة الحجيج، بمثابة إشارة الإنطلاق لأول مراسلة تلفزيونية سعودية تطل على مشاهديها من المشاعر المقدسة، تنقل فعاليات الحج بمشاركة صحافيين من جميع أنحاء العالم، لتفتح بمشاركتها هذه الباب على مصراعيه لزميلاتها، في نوع جديد من أنواع مشاركة المرأة السعودية الميدانية في الحدث السنوي الأكبر في المملكة والعالم الإسلامي.

«مرحلة جويّة»

وبعد نحو 10 أعوام على توقيع الكابتن طيار هنادي هندي عقد عملٍ كقائدة طائرة لدى إحدى الشركات السعودية، حازت عائشة جعفري أخيراً على رخصتها كأول «مرحّل جوي» من النساء، بعد تجاوزها إختبارات الهيئة العامة للطيران المدني، من ضمن تسع فتيات سعوديات أتممن تدريبهن للحصول على الرخصة.

ويتيح عمل جعفري كمرحل جوي دراسة المعلومات الفنية للرحلة وتجميعها وتجهزيها لكابتن الطائرة قبل الإقلاع.

نواد نسائية

ولم يقف توسع مشاركة المرأة السعودية في الحياة العامة عند دخولها مهناً جديدة، بل تجاوزه إلى الحصول على إذن وزارة الداخلية للترخيص رسمياً بإفتتاح نوادٍ رياضية نسائية على الأراضي السعودية، بعد مضي نحو 50 عاما من مزاولتها الرياضية في المدارس الأهلية السعودية و 10 أعوام على الإمتناع عن ترخيص نواد للنساء. ويعتبر الإذن بمثابة إنجاز للجنس اللطيف السعودي تحقق في عام 2013.

الأقوى عربياً... وحلم القيادة

وكانت 15 سعودية بين أقوى مئة شخصية نسائية عربية عام 2013، وجاءت أولهن، لبنى العليان، في المرتبة الثانية عربياً، فيما جاءت أميرة الطويل في المرتبة الثالثة، كأقوى ثاني إمرأة سعودية في القائمة. ولكن، على رغم الإنجازات التي حققتها المرأة السعودية طوال عامها الأبرز 2013، بقيت قيادتها السيارة، ومعضلة التعريف ودخول الملاعب الرياضية، ضمن الأحلام التي تنتظر التحقق.

ولم تبق السعوديات مكتوفات الأيدي خلال العام المنتهي حيال مسألة القيادة، إذ قلما مرّ يوم من دون أن يطالبن بحلها. وأطلق عدد من النساء حملة للمطالبة بالسماح لهن بالإختلاء في مركباتهن على الطرق. وكان لهن تحرك في هذا الإتجاه في 26 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وهو الثالث بعد حملتي عام 1990 وعام 2011، ما أثار ردود أفعال في المجتمع السعودي تراوحت بين التأييد والرفض. ولوضع حد للنقاش حول الأمر كان تدخّل حكومي من خلال وزارة الداخلية التي أكدّ الناطق باسمها اللواء منصور التركي في بيان، «عدم تساهل الجهات الأمنية مع مخالفي قرار منع المرأة من القيادة»، واصفاً ما يثار في شبكات التواصل الإجتماعي، وبعض وسائل الإعلام حول الأمر، خصوصاً الدعوات إلى التجمّع، بأنها «إخلال بالسلم الإجتماعي وفتح باب الفتنة».

دخول الملاعب

وطاول الجدل في شأن مشاركة المرأة مسألة حضورها مباريات كرة القدم في الملاعب السعودية، فيما تضاربت تصريحات مسؤولي الهيئة العامة للرعاية والشباب في شأن كأس osn ، الذي أجريت فعالياتها في الرياض. وكانت صور أظهرت حضور نساء من الجاليات المقيمة في المملكة أحيت الجدل حول دخول المرأة الملاعب في السعودية. لكن الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير نواف بن فيصل ما لبث أن نفى صدور أي قرار بالسماح للنساء بدخول الملاعب الرياضية.

وعلى خط موازٍ، بقي موضوع «معرف المرأة» من دون أي تغيير، على رغم النجاحات التي حققتها المرأة السعودية في 2013، من دون أي تغيير، ليضاف ربما إلى روزنامة مطالب النساء خلال العام الطالع.

الضويحي: "استراتيجية الإسكان" تضمن فرصاً "متكافئة" لجميع المواطنين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Details/586104

الأحساء - حسن البقشي وإبراهيم المبرزي

أكد وزير الإسكان الدكتور شويش سعود الضويحي أن الوزارة عملت على تنظيم قطاع الإسكان من خلال إعداد استراتيجية وطنية للإسكان تم درسها بعمق بمشاركة عدد من الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص، وتم رفعها لإقرارها وفق الإجراءات النظامية، إذ تضمنت برامج شاملة متكاملة لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الإسكان، آخذة في الاعتبار التجارب العالمية. (للمزيد)

وقال الضويحي، أمام منتدى الأحساء للاستثمار 2013 أمس، إن الاستراتيجية تهدف إلى ضمان تحقيق فرص متكافئة في سوق الإسكان لجميع فئات المواطنين، والإسهام في إرساء سوق إسكان تتمتع بمقومات النمو والاكتفاء الذاتي، وتصميم مجموعة من اللوائح والإجراءات والوسائل والبرامج لتوفير السكن الملائم في مختلف مناطق المملكة.

وأضاف أن الوزارة على وشك إطلاق مشروع شبكة خدمات إيجار المساكن (إيجار) الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع إيجار المساكن، بما يضمن حقوق المستأجر والمالك والوسيط وتوصيل المستأجر إلى الوحدة التي يحتاجها بأيسر السبل، من خلال منصة إلكترونية تشمل مجموعة من الخدمات مثل توثيق العقد والسداد الإلكتروني.
وأوضح أن الوزارة لم تتوانَ في إنتاج وحدات سكنية بإنشاء عدد من المشاريع في مناطق المملكة ومحافظاتها تم تسلم عدد منها، ففي محافظة الأحساء توجد ثلاثة مشاريع، «الأحساء 1» بعدد 328 وحدة سكنية، و«الأحساء 2» بعدد 172 وحدة سكنية، و«المبرز» بعدد 211 وحدة سكنية، فيما يبدأ تسليم هذه الوحدات تباعاً بعد إقرار آلية الاستحقاق والأولوية.
ولفت إلى أن الوزارة أطلقت مشاريع تطوير الأراضي وتنفيذ البنية التحتية في العديد من المواقع على مساحات مليونية في الرياض والمدينة المنورة والخرج والدمام وجدة وتبوك وأبها والقطيف، كما يوجد في الأحساء مشروع تزيد مساحته على 1.8 مليون متر مربع يستوعب 1424 وحدة، تتبعها أيضاً مشاريع تحت التصميم والطرح حالياً، وعددها 80 موقعاً بمساحة إجمالية تقدّر بأكثر من 106.5 مليون متر مربع.

جهات حكومية وخاصة تهيئ مرافقها لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/586029
الخبر – «الحياة»
تعمل دوائر حكومية في المنطقة الشرقية، على تهيئة البيئة الداخلية والخارجية فيها لذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن برنامج «أنا موجود»، الذي أطلقته «جمعية ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية» في الخبر، بالتعاون مع أمانة المنطقة الشرقية وإدارة التربية والتعليم.
وقالت رئيسة الجمعية نعيمة الزامل: «إن عدداً من الجهات الحكومية والخاصة ، بدأت في تهيئة أماكنها للوصول الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة»، لافتة إلى أن هذه هي المرحلة الثانية، وتأتي بعدها الثالثة، وهي «إطلاق الدليل الإرشادي للأماكن المهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة، في كل من الدمام والخبر، كمرحلة أولى تأتي بعدها المناطق الأخرى».
وقالت الزامل: «إن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة، من الأسر التي تخدمها الجمعية يبلغ 222 معوقاً، موزعين على 1552 أسرة. ويبلغ عدد أفراد هذه الأسر 7510 أفراد»، لافتة إلى أن مشروع «أنا موجود»، «انبثق من قسم التوعية الصحية والبيئية، وهو أحد أقسام الجمعية، لتكون الشرقية منطقة رائدة في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة، وأن يحظى كل ذوي إعاقة بحياة متكاملة في مدينة واحدة، إلى جانب نشر الوعي بالحقوق والقيم لذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع العام والخاص».
بدورها، أوضحت رئيسة قسم التوعية الصحية والبيئة ابتسام الشيخ، أن «الدليل الإرشادي المزمع إطلاقه كمرحلة ثالثة، بعد حصر الأماكن والجهات التي اعتمدت التعديلات، يستهدف ذوي الإعاقة وأهاليهم من المواطنين والمقيمين، في مدينة الخبر والدمام مبدئياً، إذ يقاس بعد ذلك مدى نجاحه، ثم يتم تجديده كل سنتين، وإضافة مناطق وجهات جديدة»، منوهة إلى أن الدليل سيحوي «الأماكن المهيأة لذوي الاحتياجات الخاصة، بحسب المقاييس المعمارية المعتمدة عالمياً، وأن تكون هذه الأماكن مؤسسات حكومية وخاصة، وسيكون باللغتين العربية والإنكليزية، ونسخة مطبوعة سهلة الحمل وإلكترونية، إضافة إلى لغة «برايل» حتى تكون في متناول الجميع».

• المظالم" يقر إنشاء إدارات نسائية بجميع المحاكم التابعة له

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/26/article895767.html

الرياض - أسامة الجمعان
أصدر ديوان المظالم قراراً بإنشاء إدارة نسائية في كل محكمة من المحاكم التابعة له ترتبط مباشرة برئيس المحكمة، حيث تتولى مهام إدارة الدعاوى والأحكام فيما يخص النساء، إضافة إلى إنشاء إدارة نسائية في مقر الديوان بالرياض تتولى شؤون الموظفات في الإدارات النسائية بمحاكم الديوان، علماً بأنه سيتم مباشرة الموظفات المعينات مهام أعمالهن ابتداءً من يوم الأحد القادم 1435/2/26ه في كل من مقر الديوان بالرياض، ومحكمة الاستئناف الادارية بمنطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية إضافة للمحاكم الإدارية في كل من الرياض وجدة ومكة والدمام وأبها.

وأبان الديوان أن قرارات التعيين صدرت من إدارة شؤون الموظفين بالديوان بعد موافقة ممثل وزارة الخدمة المدنية على الترشيح، وأنه سوف يتم الترشيح من قوائم الاحتياط لمن اجتزن المفاضلة بعد المقابلات الشخصية، للوظائف الشاغرة وفقاً لضوابط المفاضلة المعتمدة، بديلاً للمستبعدات من قبل ممثل وزارة الخدمة المدنية لعدم مناسبة المؤهلات والدورات التدريبية.
الجدير بالذكر أن ديوان المظالم سبق وأن أعلن عن مسابقة للوظائف النسائية لعدد (60) وظيفة، حيث تقدم لها أكثر من 25000 متقدمة ودخل للمقابلة الشخصية أكثر من 9700 متقدمة.
وتأتي هذه التعيينات سعياً من رئاسة الديوان لإنفاذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء إدارات نسائية مستقلة بجميع القطاعات الحكومية وتفعيل دور المرأة في تقديم الخدمة لمراجعات محاكم الديوان.

• فن التعامل مع المشكلات الأسرية".. دورة استضافتها الهيئة الملكية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/26/article895770.html

الرياض - عذراء الحسيني
نصح المستشار الاسري الدكتور خالد السبيت الأزواج على النظرة السليمة للمشكلة أيا كانت مالية أو اجتماعية أو نفسية أو تربوية وفهمها فهماً صحيحاً، والتمييز بين أسبابها وأعراضها، وكذلك وضعها في إطارها المناسب ورؤيتها بحجمها الطبيعي دون تضخيم أو تهويل كما نصح بالانسحاب من ميدان المشكلة حتى تهدأ الأعصاب ويبرر بقوله "الكثير من الأزواج يحاول حل المشكلة في وقت حصولها على الرغم من غضبه وعدم قدرته على التركيز ولا التفكير بروية، مما يجعل الكثير من الأزواج يتخذ قرارات يندم عليها حين تهدأ النفوس وتبرد الأعصاب.
ونوه السبيت في الدورة التي عقدتها جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره أول من أمس وكانت بعنوان "فن التعامل مع المشكلات الأسرية" باستضافة من الهيئة الملكية للجبيل وينبع في الرياض على جهل غالبية الأزواج بمهارات التعامل

مع المشكلات الزوجية والأسرية وقال "عند وقوع المشكلة نجد هناك زوجات تتصرف حسب ما تسمعه من تجارب سيدات سابقة كما هناك من الأزواج من يتخبط بعشوائية في كل مشكلة يقع فيها، موجها دعوته للإكثار من الالتحاق بمثل هذه الدورات التي تنمي مهارات الزوجين في تعزيز العلاقات الزوجية.
وتناولت الدورة العديد من المشكلات التي تؤثر على سعادة الاسرة واستقرارها من ناحية المفهوم والأنواع، كما تم التطرق إلى أساليب ووسائل التعامل مع المشكلات الأسرية وإكساب المشاركين المهارات اللازمة التي تساعدهم على قياس تأثير المشكلة على حياتهم، وتعرف المشاركون على مهارة "بوصلة النظر إلى المشكلة" التي توجه اهتمامهم نحو المنطقة المسببة للمشكلة ليستثمروا جهدهم ووقتهم في العمل بالاتجاه الصحيح. وتعرف المشاركون كذلك على طرق مساندة بالغة الحيوية تدعم موقفهم أثناء التعامل مع المشكلات، ومن ذلك: النظرة الإيجابية، النظرة العالية للذات، الانصات الفعال، التحدث بذكاء، تفهم الاختلاف.

لجنة رعاية السجناء بالمدينة تزور نزلاء ينبع

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع
قام رئيس لجنة رعاية السجناء بالمدينة المنورة عبد الله المخلف يوم أمس، يرافقه أعضاء اللجنة بزيارة لسجن محافظة ينبع، حيث التقوا السجناء واستمعوا إلى مطالبات السجناء وتفقدوا أحوالهم والسؤال عنهم ومساعدة أسرهم، حيث قدمت لهم اللجنة هدية وهي عبارة عن ثوب شتوى وملابس داخلية وجاكت شتوى وتمر ومعجون أسنان وفرشاه.
بعد ذلك ألتقى رئيس اللجنة محافظ ينبع المهندس مساعد بن يحى السليم بصالة الضيافة بالمحافظة، حيث ثمن المحافظ جهود اللجنة المباركة لرعاية السجناء، حيث تحدث رئيس لجنة السجناء عن جهود اللجنة بالمنطقة وقدم شكره لكافة الداعمين لها من مسؤولين ورجال أعمال.

منسوبو أمانة العاصمة المقدسة يزورون ÷دار رعاية المسنين×

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة
زار عدد من منسوبي أمانة العاصمة المُقدسة دار الرعاية الاجتماعية بمكة المكرمة، التابع لوكالة الرعاية الأسرية بوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك ضمن الأنشطة والخدمات الاجتماعية التي تُقدمها الأمانة لكافة فئات المجتمع. وضمّ وفد الأمانة كلاً من، المهندس محمد طه فقيه مدير عام السلامة والخدمات الاجتماعية وأنس رجب وسهل مليباري، حيث كان في

استقبالهم عبدالله الغامدي مدير دار الرعاية الاجتماعية بمكة المكرمة وباسم بصنوي الإختصاصي الاجتماعي، وعدد من منسوبي الدار. وفي نهاية الزيارة قدّم المهندس فقيه بعض الهدايا لنزلاء الدار والقائمين عليه.

مستشفى الميقات.. طبيب طوارئ وحيد لخدمة عشرات المراجعين!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

فهد العتيبي– المدينة المنورة
طالب عدد من مراجعي مستشفى الميقات العام، سواء العيادات الخارجية أو الطوارئ بتحسين أداء الحدمات الطبية بالمستشفى، خصوصا فى الفترة المسائية والتى تصل إلى ساعات متأخرة من الليل، مشيرين إلى أنه يوجد طبيب طوارئ وحيد بالمستشفى لخدمة عشرات الحالات يوميًا، مما يؤثر بالسلب على أداء الخدمة.
ورصدت عدسة «المدينة» جانبًا من المخلفات داخل سور مستشفى الميقات العام، حيث تراكم مخلفات البناء بدرجة شوهت المنظر العام للصحة أمام المارة ويزيد تلوث البيئة وبعض المخالفات كتوصيلات الكهرباء من خارج البناء، مما يجعلها عرضة للقطع وسوء نظافة دورات المياه.
وذكر المراجع فايز محمد أنه يراجع المستشفى في قسم الطوارئ ويتفاجأ بقلة إمكانيات المستشفى بالرغم مما توفره وزارة الصحة لهذا القطاع من دعم كبير وأن ما يزيد من المعاناة هو نقص الكادر الطبي.
وأشار فايز إلى أن قسم الطوارئ لا يوجد به إلا طبيب واحد، وهوما يسبب في تكدس المراجعين و تذمرهم من طول الانتظار، الذي يستمر لساعات طويلة ناهيك عن قلة عدد كراسي الجلوس في انتظار سواء في قسم الرجال أو النساء.
وأشار ماجد الشهراني إلى أن المستشفى يعاني من نقص في عدد الأسرّة، التي خصصت في قسم الطوارئ، مشيرا إلى أنه لا يوجد سوى 6 أسرّة مستغربًا عدم كفايتها لتقديم خدمة طبية لأربعة أحياء وهي حي أبيار علي والدعيثة والعزيزية ومخطط البدر ناهيك عن الخدمة الصحية، التي يقدمها للزوار والمعتمرين، وذلك لقربه من مسجد الميقات، الذي يتوافد عليه الآلاف، كما طالب بزيادة عدد الكوادر الطبية لإنهاء معاناة المراجعين.
واستغرب محمد من وجود طبيب طوارئ واحد لمباشرة العديد من حالات الحوادث، فيما يبقى المراجعون ينتظرونه، ريثما ينهي الحالة ويرجع إلى عيادته للكشف على المراجعين، حيث يستقبل المستشفى أكثر من حالة من حوادث السيارات أو غيرها من الحوادث، التي تحتاج إلى تدخل سريع.
وتطرق المواطن ملهي الحربي أنه مريض سكر، ويعمل خارج المدينة وتعرض لجرح وذهب لمستشفى الأنصار، وتم تحويله لمستشفى الميقات العام وحين مراجعته لقسم الطوارئ أعطي موعدا في صباح اليوم الثاني للمراجعة مع هذا الطبيب المختص، وأشار إلى ضيق المواقف المخصصة للسيارات، حيث إن سور المستشفى من ناحية الطوارئ لا يسع لأكثر من اثنى عشر سيارة فقط، وأما البقية من المراجعين فيضطرون للوقوف في الطريق الجانبي من البوابة الأخرى مما يسبب مضايقة للمارين من هذا الطريق.
وأوضح أن المبنى متهالك ويوجد فيه تصدعات من الخارج تشكل خطرا على العاملين فيه أو المراجعين.
ومن جهته نفى مدير مستشفى الميقات العام الدكتور ضيف الله بن محمد السهلي ماتردد عن عدم وجود أشعة مقطعية للرأس، مبينا أن قسم الأشعة بالقسم تم تحديثه مؤخرا ويحتوي على ثلاثة أقسام فرعية تتضمن: قسم الأشعة السينية ويحتوي على أحدث الأجهزة الرقمية من هذا النوع وقسم الموجات الصوتية، وتم تركيب جهاز حديث ذي مواصفات عالية وقسم الأشعة المقطعية، والذي يمكن من عمل الفحوصات، التي يحتاجها مرضى مستشفى الميقات ومنها الأشعة المقطعية للرأس.

أما بخصوص عدم وجود أشعة تلفزيونية للقلب فإن مستشفى الميقات لا يحتوي على قسم للقلب ولايوجد به استشاريون تخصص أمراض القلب، ولكنه مثل مستشفيات وزارة الصحة من المستوى الثاني بالمنطقة مرتبط بمركز القلب، والتي تخدم الحالات التي تراجع من خلاله.
وأما بالنسبة لآلية التعامل مع مصابي الحوادث فإن طوارئ مستشفى الميقات تستقبل مختلف أنواع الحالات وتقدم لها الرعاية اللازمة.
أما بخصوص نقل بعض الحالات لمستشفى الملك فهد أوضح أنه، كما هو متفق عليه في المنطقة تتم إحالة جميع حالات الحوادث إلى مستشفى الملك فهد لاحتياجها لثلاثة تخصصات هي الجراحة العامة وجراحة المخ والأعصاب وجراحة العظام ولا يتم تحويل أي حالة إلى مستشفى الملك فهد إلا بعد استكمال الفحوصات الإشعاعية وغيرها حسب حاجة المريض وتوصية الفريق الطبي المعالج، كما أن هناك بعض الحالات تحول مباشرة إذا استدعت الحالة ذلك.

تربويون بالباحة يطالبون بتدريب المعلم وتطوير المباني المدرسية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
طالب تربويون وتربويات بمنطقة الباحة بالنهوض بالتعليم والاستثمار في العقول، إلى جانب تدريب المعلمين وتحفيزهم والعناية بالمباني المدرسية، وذلك عقب تعيين صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزيرًا للتربية والتعليم.
وأوضح مدير التربية في الباحة سعيد بن محمد مخايش أن التعليم سيشهد تطورًا في عهد الفيصل، مضيفًا أن الطلاب والطالبات سيجنون ثمار هذا القرار.
فيما طالب أحمد تهامي مدير الإشراف التربوي بإعطاء مزيد من الصلاحيات للإدارات العليا والوسطى، والعناية بالنمو المهني للمعلمين وتدريبهم، والعمل على إصدار رخصة للمعلم، والاهتمام بالتحفيز، والمباني والتغذية المدرسية.
أما مليحة عباس رئيسة فريق تطوير في تعليم البنات بالباحة فأعربت عن أملها في أن يشحذ الفيصل الهمم ويستمطر الأفكار لبناء الوطن.
فيما أبانت مسؤولة قضايا المعلمات حمدة علي بركات أن التغير مطلوب في كل جوانب الحياة، وأوضحت أن التربية مثل أي وزارة أخرى تحتاج إلى المال والعقول المعطاءة، مؤكدة أن المال موجود وهناك حاجة إلى العقول التي تنهض بالتعليم وتتغلب على الصعوبات، مطالبة بوضع حلول لكل المشكلات التعليمية سواء الخاصة بالمناهج أو الطالب أو المعلم.

أطلق عليهم لقب "تجار البشر" ..

وزير العمل: ننسق مع "الداخلية" لسجن مستقدمي العمال الذين لا عمل لهم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131226/Con20131226664787.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

كشف وزير العمل عادل فقيه أنه تم التنسيق بين وزارته ووزارة الداخلية لمعاقبة رجال الأعمال والتجار، الذين يقومون باستقدام العمال وتركهم بدون أي عمل حقيقي على أرض الواقع.

وقال إنه ستتم معاقبة هؤلاء بالسجن وليس بالعقوبات المالية وذلك لأنه سيتم تصنيف نشاط هؤلاء التجار في المستقبل كإتجار بالبشر نظير عملهم هذا، مبينا أنه سيتم تفعيل دور شركات الاستقدام والتأجير للمنشآت الصغيرة جدا والعمالة الخاصة.

وأضاف أنه بإمكان المنشآت ذات النطاقين الأخضر المرتفع والبلاتيني الحصول على تأشيرات استقدام من مقراتها حاليا، أما المنشآت ذات النطاق الأخضر المتوسط فبإمكانها الحصول على تأشيرات الاستقدام عن طريق مراجعة مكاتب العمل أو اللجان الوزارية في الوزارة، وأن موظف العمل باستطاعته حساب حقوق المنشأة في تأشيرات الاستقدام، مطالبا رجال الأعمال المتظلمين بالتقدم بشكواهم لديوان المظالم.

جاء هذا خلال اللقاء المفتوح لغرفة جدة أمس بحضور وكيل وزارة العمل للتفتيش الدكتور عبدالله أبواثنين، ووكيل الوزارة للشؤون العمالية أحمد الحميدان، ونائب رئيس مجلس الإدارة بغرفة جدة مازن بترجي والأمين العام عدنان مندورة ومدير فرع وزارة العمل بمنطقة مكة المكرمة عبدالمنعم الشهري، ومدير المركز الإعلامي بوزارة العمل تيسير المفرج وكوكبة من مسؤولي وزارة العمل والقيادات التنفيذية في غرفة جدة ورؤساء وأعضاء اللجان القطاعية.

ورد فقيه على منتقدي سياسة وزارته، خلال اللقاء الموسع الذي ضم أكثر من 500 من أصحاب وصاحبات الأعمال، بحزمة من الأرقام والحقائق التي تؤكد مضاعفة نسبة التوطين خلال السنوات الماضية، وخفض معدلات البطالة بين الرجال والنساء ورفع عدد الموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية بنسبة 200 في المئة، ورفع رواتب أكثر من مليون سعودي إلى أكثر من 3000 ريال منذ بدء برنامج نطاقات.

وأوضح أن إحصاءات وزارة العمل في برنامج نطاقات حتى غرة محرم 1435هـ كشفت عن تضاعف معدل التوطين من (7 في المئة) قبل نطاقات إلى (15.1 في المئة) بعد نطاقات، وخفض معدل البطالة العام من (12.4 في المئة) قبل نطاقات إلى (11.7 في المئة) في الربع الثالث من 2013م، وانخفاض معدل البطالة عند الرجال من (7.4 في المئة) قبل نطاقات إلى (6.1 في المئة) في الربع الثالث من 2013م، وكذلك معدل البطالة عند النساء من (33.4 في المئة) قبل نطاقات إلى (33.2 في المئة) في الربع الثالث من 2013م.

وأشار إلى رفع أجور قرابة المليون سعودي إلى 3000 ريال وأكثر منذ الإعلان عن برنامج نطاقات الأجور، إذ كان عدد الموظفين الذين يتقاضون أقل من 3000 ريال قبل إطلاق البرنامج (356.806) والآن (109.654) بانخفاض إلى نحو الثلث، وبلغ عدد الموظفين الذي يتقاضون 3000 ريال وأكثر قبل إطلاق البرنامج (376.087) والآن (1.337.592) بارتفاع لنحو ثلاثة أرباع، وأكد ارتفاع عدد الموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية من 723.894) قبل نطاقات إلى (1.4477.246)، وتم توظيف أكثر من (723.352) سعودي وسعودية في القطاع الخاص، علاوة على انتقال أغلب المنشآت إلى النطاقات الآمنة حسب النسب التالية (87%) للنطاقات الآمنة، (7%) للنطاق الأصفر، و(6%) للنطاق الأحمر. وقال إن الحملة التصحيحية الأخيرة أسفرت عن توظيف (254.527) سعوديا

من الجنسين، وانخفض الاستقدام عن العام السابق بأكثر من (25 في المئة)، حيث إن عدد من قاموا بتعديل مهنهم (2.58.035) عاملا وافدا، في حين أن عدد من نقلوا خدمتهم وصل إلى (2.738.890) وافدا، ومن قاموا بتجديد رخص عملهم (4.707.644) وافدا، علاوة على أكثر من مليون مخالف تم ترحيلهم حسب إحصاءات وزارة الداخلية، مع العلم أن (94 في المئة) من الخدمات تمت بشكل إلكتروني.

وتحدث المهندس عادل فقيه عن أهم التحديات التي تواجه الوزارة والحلول المقترحة، فقال: توصلت الوزارة إلى 8 تحديات تواجه عملها وتؤثر على سوق العمل وهي في ثلاثة جوانب.

الدعجاني أنشأها بعد خطته لتدريب 360 معوقا في الشهرين المقبلين

أنامل ذوي الإعاقة تصنع ٠ منصة إعلامية"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131226/Con20131226664805.htm

منيرة المشخص (الرياض)

يطمح صاحب الإعاقة سلمان الدعجاني لتدريب 360 معوقا خلال الشهرين المقبلين، بعد إنشائه مركزا متخصصا في معالجة ذوي الإعاقة وتأهيليهم.

والجديد أن المحارب لإعاقته سلمان الدعجاني دشن أول مجلة متخصصة تعنى بفئة ذوي الإعاقة، وأطلق عليها اسم «القادة».

وعلى غير العادة التي تمثلت في أن يدشن مسؤول الحدث، أعطى طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة شارة البدء في تدشين أعمال المجلة، في حفل أقيم البارحة الأولى بالرياض، حضره وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان.

وأوضح الدعجاني، في مؤتمر صحفي، أنه يسعى من إطلاق تلك المنصة إلى زيادة الوعي بتلك الفئة، وتنمية الفكر التطوعي، وإبراز دور المعاق، وتصحيح الصورة الذهنية المرسومة لدى البعض من كونه عضوا غير فاعل بالمجتمع، ونشر وتنمية ثقافة التعاون بمفهوم الأوسع، وتنمية روح المبادرة، وتشجيع ذوي الإعاقة على الاعتماد على أنفسهم، وتأمين قاعدة تواصل بين ذوي الإعاقة لتبادل الخبرات والتجارب فيما بينهم عبر النسخة الإلكترونية للمجلة.

وبين الدعجاني أن المجلة سوف تستعرض قصص النجاح لذوي الإعاقة، وأن 50% من الدخل الإعلاني سيكون لصالح ذوي الإعاقة، أو دعم للحملات التي ستطلقها المجلة.

وكان سليمان الدعجاني تعرض لحادث قبل 10 أعوام، وأصيب بشلل رباعي، وعولج في «التشيك»، ثم قرر أن يختصر مسافة سفر بعض المرضى إلى هناك، فأنشأ المركز التشيكي للعلاج الطبيعي والتأهيلي بالرياض، ويقدم العلاج أيضا لذوي الدخل المحدود، ويركز على معالجة النساء والأطفال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال الندوة الثانية لتبادل الخبرات

"التوحد" و"الإعاقة" يرفعان نسبة الطلاق بين السعوديين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/26/article_810459.html

نوير الشمري من الرياض

وضح مستشار أسري إن نسب الطلاق في السعودية ارتفعت بين الأسر التي لديها طفل توحدي أو طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 75 في المائة مقارنة بالأسر الأخرى.

وقال خالد الزهراني مستشار أسري في إدارة التربية الخاصة بمدينة جدة، "مع الأسف إن نسب الطلاق ارتفعت بين الأسر التي لديها طفل توحدي أو طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 75 في المائة مقارنة بالأسر الأخرى، وذلك حسب دراسات لمدينة جدة، مبينا أن ذلك نتيجة الحالة النفسية التي تصيب الأبوين، خاصة الأمهات اللاتي يتأثرن كثيرا بعد اكتشاف حالة أطفالهن ويرسخن جل وقتهن لهذا الطفل الذي يتطلب رعاية مختلفة وخاصة وينشغلن عن أزواجهن وباقي أفراد الأسرة.

وأضاف الزهراني، خلال ورقة عمل تحمل عنوان "الإرشاد الأسري بوابة العبور إلى الخدمات التربوية والتعليمية" قدمها في الندوة الثانية لتبادل الخبرات في مجال التوحد، أن الصدمة النفسية التي تقع على الأسر بعد اكتشافها إصابة طفلها بالتوحد من المشاكل الرئيسة التي تؤخر علاجهم كون الأسرة، خاصة الأمهات يعشن شعور الذنب وجلد الذات، والبعض يرفض الواقع ما يتطلب تخصيص برامج تأهيلية في المستشفيات لمساعدة الأسر على التكيف في ضوء تخبط الأسرة وعدم وضوح خريطة الطريق لكيفية علاج أطفالهم.

وأكد الزهراني أن أغلب الأسر السعودية كثيرا ما تتخذ استراتيجيات خاطئة في إدارة الأزمة النفسية التي تمر بها بعد معرفة إصابة طفلهم بالتوحد، ومنها التفكير في استقالة الأم من العمل، أو اللجوء إلى قروض لتوفير العلاج، والخوف من الأهل والجيران والحيرة بين اللجوء إلى الطب الشعبي أو الحديث.

وبين أن الأسر السعودية التي لديها طفل توحدي تتضاعف عليها المشاكل في ضوء ارتفاع أسعار جلسات التشخيص والعلاج وتبديد الكثير من الرسوم المالية خلال التشخيص بدون جدوى أو أي نتيجة تذكر لطبيعة المرض المعقدة وضعف الخبرات في علاجه، فضلا عن قلة المراكز، حيث لا يوجد على سبيل المثال سوى مركز واحد في جدة يخدم 80 طفلا، في حين أن 400 طفل على قائمة الانتظار في الوقت الذي تصل رسوم الطفل سنويا في أغلب المراكز إلى ما يزيد على 30 ألف ريال سنويا.

ونبه الدكتور حسين الشمراني استشاري النمو والسلوك في مركز أبحاث التوحد في مستشفى الملك فيصل التخصصي، إلى أن أغلب الأسر تتأخر في تشخيص طفلها والأغلبية تكتشف إصابة أطفالها بالإعاقة مع بداية دخولهم المدارس لأن بعض الأسر لا تدرك أن تأخر النطق أو عدم القدرة على اللعب من المؤشرات للإصابة بالإمراض التي تحتاج إلى العلاج، ولفت إلى أن الأسر تعاني عادة تعدد التشخيصات الطبية لحالة أطفالهم المصابين بالتوحد، حيث إن أغلب التشخيصات تتركز على الأمراض النفسية ما يؤخر علاج الطفل التوحدي.

من جانبه، طرح الدكتور خالد الرشيد خبير في مجال التوحد تجربة مميزة طبقتها مراكز علاج التوحد في الأردن وهي فكرة انتقال الطفل التوحدي إلى أسرة بديلة، منوها بأن بداية تنفيذ هذه التجربة كانت عام 2003 مع أربعة أطفال بعد نيل موافقات ذويهم لتطبيق التجربة. ثم ارتفع العدد إلى 11 طفلاً. واستمر المشروع حتى شهر كانون الأول (ديسمبر) 2012م حيث استفاد من المشروع خلال السنوات العشر وهي عمر البرنامج 374 طفلا جميعهم من الذكور. منوها إلى أن البرنامج لم يجد أي عائلة توافق على إخضاع بناتها ليستفدن من البرنامج لأسباب مرتبطة بالثقافة البيئية والعادات والتقاليد ولربما لسبب الخوف على الابنة الأنثى من أي عارض قد تتعرض له. وأضاف الرشيد "وبعد إخضاع الأطفال التابعين لبرنامج الأسر البديلة لفحص وقياس السمات بعد البرنامج كانت النتائج تشير إلى خفض السلوكيات النمطية وسلوكيات الإيذاء الذاتي والنشاط الزائد وتخريب الممتلكات، وتحسن نسبة ودرجة الجلوس والثبات في مقعده في حجرة

التدريب، إضافة إلى تحسن نسبة ودرجة التواصل والتفاعل الاجتماعي وزيادة نسبة درجة التواصل البصري، والتحسن في درجة خدمة ذاته والعناية بملابسه وترتيب فراشه وازدياد فترة نومه. مشيرا إلى أن كلا منهم حسب قدرته وحسب مناطق ودرجة الضعف التي كانت لديه. وأشار تقرير تم تداوله على هامش الندوة صادر عن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بعنوان "البرنامج الوطني لصعوبات التعلم" إلى أن ما بين ربع إلى نصف مليون طالب في مدارس السعودية يعانون صعوبات التعلم، وعلى الرغم من وجود 28 ألف مدرسة في المملكة فإن أقل من 5 في المائة تقدم خدماتها للطلبة ذوي صعوبات التعلم، حيث تعاني المدارس نقصا حادا في المختصين وتحتاج إلى نحو 20 ألف معلم متخصص في المجال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قال إن الوزارة تخلت عن دورها .. عضو شورى:

رفض وزير التجارة دخول الإعلاميين جلسة "الشورى" يخالف التوجيهات السامية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/26/article_810416.html

محمد العوني من الرياض

أبدى الدكتور فهد بن جمعة نائب رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى، انزعاجه واستياءه من طلب الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة حجب جلسة مجلس الشورى الـ 68 التي حضرها أمس الأول عن وسائل الإعلام.

وقال جمعة لـ "الاقتصادية": إن من حق الإعلام حضور الجلسة ونقل ما دار فيها عبر وسائله، وتساءل كيف يستقبل المجلس أسئلة المواطنين ويعرضها على وزير التجارة ولا يتمكنون من الاطلاع على رد الوزير عليها؟ وأين يطلعون على الرد؟

ولفت إلى أن وزير التجارة يرد على استفسارات المواطنين في "تويتر"، بينما يطلب إغلاق جلسة الشورى معه ومنع حضور وسائل الإعلام لمداولتها، مشيراً إلى أن آخر مسؤولين حضرا جلسات المجلس في الدورة الحالية للمجلس هما وزير الزراعة والرئيس العام للسياحة والآثار اللذين لم يطلبا ذلك ولم يمانعا في حضور الإعلام.

وبين الدكتور فهد أنه لم يحصل على إجابة من الوزير حول سؤاله الذي عرضه في المداخلة، وكان عن السبب وراء انخفاض الصادرات غير النفطية في العامين الآخرين مقارنة بالأعوام السابقة، موضحاً أن الوزارة وضعت لها عدداً من الأهداف لتقوم بتنفيذها، ومنها "تنمية التجارة الداخلية والخارجية غير النفطية، وتوجيهها وفق احتياجات الاقتصاد الوطني، وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول العالم"، وقد تم استهداف زيادة الصادرات السعودية غير البترولية بنسبة نمو سنوي تتجاوز 10 في المائة وزيادة معدل النمو الصناعي بنسبة تتجاوز 7 في المائة سنويا، إلا أن الوزارة لم تحققها بحسب إحصاءات المصلحة العامة التي أوضحت أن نمو صادرات المملكة غير النفطية تراجع بشكل حاد من 31 في المائة في 2011م إلى 8 في المائة في 2012م، ومن المتوقع ألا تتجاوز النسبة المستهدفة للوزارة (10 في المائة) هذا العام.

كما تساءل الدكتور فهد في مداخلته عن تحول وزارة التجارة والصناعة إلى حماية المستهلك دون التركيز بنفس القدر على أهم أهدافها ومهامها الرئيسة، وقال "ألا يوجد لدينا جمعية حماية المستهلك تقوم بهذه المهمة، مضيفاً أن المؤشرات

عبر شبكات التواصل الاجتماعية، توضح مدى اهتمام الوزارة بالإعلام من خلال نشرها "أغلقنا هذا المحل التجاري وغرمنا هذا التاجر إلى درجة أن المتابع اعتقد أنه لم يعد هناك وجود لجمعية حماية المستهلك".

من جهتها، قالت لـ "الاقتصادية" الدكتورة حنان الأحمدي عضو مجلس الشورى، إن مداخلتها في الجلسة كانت تتعلق بجانب استراتيجي مهم، لا يحظى باهتمام الوزارة، وهو مشاركة المرأة في النشاط الصناعي، موضحة أن نسبة النساء في القطاع الصناعي لا تتجاوز 2 في المائة رغم تعدد المجالات الصناعية المناسبة للمرأة، ومنها تصميم وصناعة الملابس الجاهزة، والمجوهرات، وتجميع الأجهزة الإلكترونية، والصناعات الطبية والغذائية والورقية والبلاستيك وغيرها.
وأضافت أن هذا القطاع الاقتصادي العشوائي ظهر بسبب وجود حاجة له، ولوجود طاقات نسائية مبدعة ترغب في العمل فيه؛ ولكنها لغياب الرؤية الاستراتيجية لدى وزارة التجارة والصناعة تجاه مشاركة المرأة نجد أن المرأة تعمل بشكل واسع خارج منظومة الاقتصاد الرسمي. وبالنظر إلى الاستراتيجية الصناعية التي أقرها مجلس الوزراء منذ عدة أعوام التي تحدد التوجهات لتطوير الصناعة في المملكة إلى عام ٢٠٢٠م، نجد أنها لم تشر للمرأة إلا بشكل مبهم وبدون رؤية واضحة، ولم تضع برامج خاصة لتمكين المرأة من المساهمة الفاعلة في النشاط الصناعي، وإن تضمنت إشارة عابرة لحاضنات سيدات الأعمال في برنامج التجمعات الصناعية وبرنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة .. لكننا لا نعرف هل تم إنشاؤها؟ وكم عدد هذه الحاضنات وجدواها وكفاءتها الإنتاجية؟ .. وهل تعمل وفق رؤى موجهة ودعم استشاري وتدريبي؟ أم أنها تعمل بشكل عشوائي أو أنها غير موجودة؟ ... حتى الأساس الاستراتيجي الحادي عشر .. والمتعلق بتنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة .. لا ذكر فيه للمرأة وتطوير قدراتها للعمل في المجال الصناعي.
وأوضحت الدكتورة حنان أن هناك مئات الخريجات من أقسام الاقتصاد المنزلي والملابس والنسيج والتغذية وإدارة الأعمال اللاتي لا يجدن وظائف في قطاع التعليم لتشبع هذا القطاع، مما أدى إلى إقفال بعض الأقسام الجامعية لهذا السبب، مع أنها تخصصات مناسبة للمجال الصناعي. وطالبت بضرورة أن يخرج تفعيل دور المرأة في القطاع الصناعي كمستثمرة وكموظفة من حيز التوصيات والاقتراحات إلى واقع فعلي، من خلال خطة وطنية مدروسة تشمل رؤى واضحة وأهدافا محددة توضح المجالات الصناعية المناسبة للمرأة، وتضع الاشتراطات المناسبة للبيئة المكانية والمعايير اللوجستية، وتحدد برامج لتمكين النساء، تشمل التدريب والمشورة والدعم بأنواعه، مختتمة حديثها "كنت أتمنى أن نسمع منه أسباب غياب المرأة عن الاستراتيجية الصناعية، وما هي رؤية الوزارة حيال مشاركة المرأة في النشاط الصناعي كمستثمرة وكموظفة؟".

العمل تطلق استبيان (القوى العاملة في المملكة)

المصدر: جريدة البلاد الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://albiladdaily.com/node/1742

الرياض - واس ..
أطلقت وزارة العمل ممثلة في إدارة التعاون الأكاديمي مؤخراً استبيان "القوى العاملة في المملكة "، وذلك بهدف دراسة واقع القوى العاملة في جميع مناطق المملكة، والتعرف على تطلعاتها وتحديد الصعوبات التي تواجهها. وأوضح مستشار وزير العمل للشؤون الأكاديمية الدكتور عتيق الغامدي أن إطلاق الوزارة لاستبيان " القوى العاملة في المملكة" جاء لحرصها على كشف الصعوبات والتحديات التي تواجه القوى العاملة، وسعيا منها لتقدير مؤشرات عددا من معايير بيئة العمل. لافتا إلى أن الاستبيان يستهدف جميع الأيدي العاملة في المملكة العربية السعودية على حد سواء، وذلك من المواطنين والوافدين ذكوراً وإناثاً، لاستقصاء آرائهم حول واقع بيئة العمل. وأشار الغامدي إلى أن رابط الاستبيان الالكتروني أرسل لأكثر من 7000 فرد من مختلف الجهات والمناطق، كما أعلن عنه على موقع الوزارة وضمن صفحاتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان وصوله لأكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة. ودعا الدكتور عتيق

جميع العاملين للمشاركة في المسح والعمل على إنجاحه من خلال الرابط التالي
. (https://kaustat.eu.qualtrics.com/SE/?SID=SV_3P3sIidROvgUKRT)

برنامج عن الأمن الفكري في مركز الحوار الوطني

المصدر: جريدة البلاد الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://albiladdaily.com/node/1766

الرياض - البلاد ..
أنهى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني برنامجه الخاص بالأمن الفكري ، والذي أطلقة مؤخراً بالمشاركة مع قيادة الأركان بوزارة الدفاع ، لتعزيز قيم وثقافة الحوار لمنسوبي قيادة الأركان.وتناول البرنامج الذي عقد في أكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي التابعة للمركز ، على مدى إسبوعين ، دورة للمدرب المعتمد ، ودورة في تنمية مهارات الاتصال في الحوار. وتخلل البرنامج الذي حضره نحو 22 مشاركاً ، لقاء مع سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، حيث ألقى سماحته كلمة تخللها الكثير من المعاني والقيم الإسلامية التي تدعو للحوار واعتماده كمبدأ أساسي للدعوة والإرشاد والتعامل مع الآخر. كما تخلل البرنامج لقاءً مع عضو اللجنة الدائمة للإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد المطلق، ولقاء مع معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن خنين ، ولقاء مع معالي الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري ، وكذلك محاضرة لأستاذ الإعلام السياسي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور محمد بن سعود البشر. وأوضح نائب الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الدكتور فهد بن سلطان السلطان، أن البرنامج مشروع شراكة مع قيادة الأركان لتعزيز فرص التعاون والاستفادة من الإمكانات البشرية والمادية والتدريبية التي توفرها أكاديمية الحوار للتدريب واستطلاعات الرأي العام ، مؤكداً على أهمية التدريب المجتمعي في نشر ثقافة الحوار ونشر مفاهيم الوسطية والاعتدال والتسامح وقبول الرأي الآخر، وهو من المبادرات الهامة التي تبناها المركز وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، لنشر ثقافة الحوار. وأشار إلى أن تأهيل 22 من منسوبي قيادة الأركان من خلال البرنامج كمدربين معتمدين في مجال الحوار سيسهم في نشر ثقافة الحوار والتدريب عليه ، سواء في محيطهم العملي أو الاجتماعي ، مبيناً أن المركز أهل منذ إطلاق برنامج المدرب المعتمد من المدربين والمدربات المعتمدين للتدريب على ثقافة الحوار في المملكة نحو ثلاثة آلاف مدرب ومدربة في 46 مدينة ومحافظة. وفي ختام البرنامج التدريبي سلّم مساعد الأمين العام للشؤون التنفيذية في المركز إبراهيم بن زايد العسيري شهادات التخرج للمتدربين ، في مقر الأكاديمية.

آلية تعيين "البديلات".. قريبا

وكيل وزارة التربية يرصد احتياجات مدارس حدودية بنجران

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=172507&CategoryID=5

الطائف، نجران: ساعد الثبيتي، الوطن

اقترب ملف المعلمات البديلات المستثنيات من الحل، إذ أنهت وزارة التربية والتعليم أعمال حصرهن، في حين كشفت مصادر لـ"الوطن" أن الوزارة ستعلن آلية تعيينهن قريبا.

وقال وكيل الوزارة للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد لـ"الوطن" أمس، إن اللجنة المختصة أنهت حصر جميع البديلات المستثنيات اللاتي لم يستكملن أوراقهن، وبدأت في ترتيب نواقص المسوغات لعرضها على اللجنة العليا، موضحاً أن اللجنة قبلت مسيرات الرواتب كإثبات للبديلات اللاتي فقدن عقودهن، وسيتم رفع ذلك للجنة العليا لتقرر ما تراه حيالها.

وشرعت اللجنة في عملية الحصر منذ مطلع رمضان الماضي وكان يفترض أن تنتهي في 5 ذي الحجة، إلا أن وجود نواقص في المسوغات لدى بعض البديلات ساهم في تأخير العملية.

كشفت مصادر لـ"الوطن" أن وزارة التربية والتعليم ستعلن آلية تعيين البديلات المستثنيات اللاتي صدر أمر بحصرهن قبل بداية الفصل القادم، بعد أن أنهت أعمال حصر كافة البديلات المستثنيات اللاتي لم يستكملن أوراقهن واستبدلت العقود السابقة بمسيرات الرواتب كإثبات لمن فقدن عقودهن.

من جهته، أبلغ وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد "الوطن" أمس، أن الوزارة أنهت حصر جميع البديلات المستثنيات اللواتي لم يستكملن أوراقهن وبدأت اللجنة في ترتيب نواقص المسوغات لعرضها على اللجنة العليا، وقال إن اللجنة قبلت مسيرات الرواتب كإثبات للبديلات اللاتي فقدن عقودهن وسوف يتم رفع ذلك للجنة العليا لتقرر ما تراه حيالها.

وكان ملف البديلات المستثنيات الذي نشأ قبل نحو عامين ونصف، بعد أن استثنت وزارة التربية عددا كبيرا من المعلمات البديلات من التثبيت بحجة أنهن لم يكن على رأس العمل يوم صدور الأمر بتثبيت المتعاقدين والمتعاقدات في القطاعات الحكومية، شهد حراكا خلال الأشهر الماضية بعد أن صدر أمر آخر بحصر البديلات المستثنيات تمهيدا لتثبيتهن.

وشرعت اللجنة في عملية الحصر منذ مطلع رمضان الماضي، وكان يفترض أن يتم إنهاء الحصر في الخامس من ذي الحجة الماضي إلا أن وجود نواقص في المسوغات لدى بعض البديلات ساهم في تأخير عملية الحصر.

إلى ذلك تفقد وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد الفهيد أمس، عددا من مدارس محافظة شرورة ومركزي الوديعة والأخاشيم، يرافقه مدير شؤون المعلمين بالوزارة سليمان النصيان، ومدير عام خدمات الطلاب سامي السعيد، وكان في استقبالهم مدير تربية نجران ناصر المنيع، ومدير مكتب تربية شرورة محمد الصيعري.

واستهل الفهيد زيارته التفقدية بمدرسة "أبوهريرة" الابتدائية والمتوسطة، إذ تجول داخلها وناقش مع مديرها ومعلميها مختلف القضايا المتعلقة بالمدرسة، كعملية النقل والندب وآلية سد العجز في المدرسة، والبحث عن مختلف الحلول بهدف توفير البيئة المناسبة لطلاب المدرسة، والعمل على توفير ما يحتاجونه لمواصلة مسيرتهم الدراسية.

بعدها توجه إلى مركز الوديعة، وزار ابتدائية ومتوسطة الإمام شعبة لتحفيظ القرآن وقابل مديرها واستمع منه لشرح مفصل عن المدرسة واحتياجها، وناقش معه مكافآت الطلاب واحتياجاتهم، ثم تجول داخل الفصول الدراسية والتقى الطلاب وتجاذب معهم أطراف الحديث، بعد ذلك اختتم زيارته لمركز الوديعة بتفقد مدرسة عكاشة بن محصن المتوسطة والثانوية.

عقب ذلك، اتجه الفهيد لمركز الأخاشيم، حيث زار ابتدائية ومتوسطة الأخاشيم واطلع على سير العمل فيها، بعدها عاد للمحافظة لزيارة عدد من مدارس البنات.
يذكر أن الفهيد والمنيع سيتفقدان اليوم عددا من مدارس البنين والبنات بمحافظة الخرخير عبر الطريق البري الذي يربطها بمحافظة شرورة والبالغ طوله 500 كلم.

سجينات .. رغم أنوفهن!

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 17صفر 1435هـ - 20 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/20/1027783

الدمام – الشرق
نشطت في الآونة الأخيرة، الدعوة إلى تخصيص دور للسجينات المفرج عنهن، تكون تحت رعاية الدولة لإيوائهن وتوفير الحماية الاجتماعية لهن بعد انقضاء فترة العقوبة. واستندت تلك الدعاوى إلى تبريرين رئيسين: الأول يتمثل في رفض بعض أولياء أمور السجينات استقبالهن بعد انقضاء فترة العقوبة أو رفضهم إخراجهن من السجون بعد انقضاء مدتهن ما يبقيهن في السجون رغم أنوفهن، لعدم إلزام النظام أسرهن باستلامهن، خاصة إذا تبرأ ولي الأمر من السجينة، وبالتالي تبقى السجينة رهن انتظار عدول وليها عن موقفه، أما المبرر الآخر فيتمثل في تخوف بعض السجينات من أسرهن حال مغادرتهن السجون، إذ يخشين التعرض للإيذاء أو الاضطهاد من أسرهن. وفي كلتا الحالتين ثمة حالة من الجمود تشعر المفرج عنها بالضياع، وتجسد فكرة الاغتراب عن المجتمع.
ماذا قالت الأنظمة؟
ورغم أن هذه الحالات موجودة، فإن المديرية العامة للسجون أكدت في تصريح على لسان ناطقها الإعلامي أن هذه الفئة من المفرج عنهن لا تشكل أكثر من 1% مبيناً أن إدارة السجن تحاول بشكل متكرر إقناع أسر النزيلات بتقبلهن واستلامهن. ولكن تبقى المسألة ودية وغير محكومة بنظام يلزم أولياء أمورهن بذلك، وهو ما ساهم في تكوُّن هذه الحالة. وتنص المادة السابعة من نظام السجن والتوقيف على أنه «...لا يجوز أن يبقى المسجون أو الموقوف في السجن أو دور التوقيف بعد انتهاء المدة المحددة بأمر إيداعه» . كما نصت المادة 21 من النظام نفسه على أنه «لا يجوز أن يؤخر الإجراء الإداري الإفراج عن المسجون أو الموقوف في الوقت المحدد». ونصت المادة 24 من النظام على أنه «يفرج عن المسجون أو الموقوف قبل ظهر اليوم التالي لانقضاء العقوبة أو مدة الإيقاف وذلك ما لم يصدر عفو عام عن الجريمة أو العقوبة أو جزء منها فيتم الإفراج عن المسجون والموقوف في الوقت المحدد بقرار العفو».
بين «تراحم» و «الاجتماعية»
وتثير قضية بقاء السجينات في السجون رغم إرادتهن أو بضغط من ظروفهن الاجتماعية نقاشاً مجتمعياً محوره حقوق هذه الفئة. فرغم الجهود التي تبذلها المديرية العامة للسجون في إصلاح السجينات وتأهيلهن لممارسة حياة كريمة بعد المغادرة، واهتمامها بتنظيم فعاليات عديدة لتأهيل المجتمع لتقبلهن، فإن بقاء هذه الحالة القانونية التي تشترط موافقة ولي الأمر على تسلم السجينة المفرج عنها حتى يتسنى لها مغادرة السجن تكاد تعصف بهذه الجهود.
وتقع مهمة رعاية هؤلاء السجينات، عملياً، على عاتق اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم «تراحم» التي يمكن أن تستفيد من الإمكانيات اللوجستية لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال ما لديها من دور للرعاية. حيث تختص مؤسسات رعاية الفتيات اللاتي لا تزيد أعمارهن عن 30 سنة ممن يصدر بحقهن أمر بالتوقيف أو الحبس، ويراعى لمن هن دون الخامسة عشرة أن يمضين فترة التوقيف أو الحبس في قسم خاص بهن داخل المؤسسة. وتوجد أربع مؤسسات من هذا النوع في الرياض ومكة المكرمة والأحساء وأبها. ووفقاً للتقرير الإحصائي لوزارة الشؤون الاجتماعية عن العام 1432/1433هـ فإن عدد المستفيدات من هذه المؤسسات بلغ 1521 بزيادة 299 نزيلا مقارنة بالعام السابق عليه. والتحق بتلك المؤسسات في عام 1434/33 فقط نحو 1312 نزيلة ليصل إجمالي النزيلات بها في ذلك العام 1521،

طوي قيد 1325 منهن، وبقي حتى الآن 196 نزيلة، 81 منهن في عسير، و 63 منهن في الرياض، و 35 في مكة المكرم، و17 في المنطقة الشرقية.

إحصاءات غائبة

لكن لم يعرف عدد نزيلات السجون لمن هن فوق 30 عاماً . وباستثناء النسبة التي أعلن عنها الناطق الإعلامي للسجون فإنه لا تتوفر معلومات حديثة عن أعداد النزيلات ولا المفرج عنهن، والمتاح في موقع المديرية على الإنترنت هي احصائيات تعود إلى العام 1431هـ، وبالتالي لا تبدو الصورة واضحة بشأن أعدادهن، وكذلك بالنسبة لمن لم يغادرن السجون بسبب رفض أوليائهن استلامهن أو مغادرتهن.

أسباب منطقية

ويمكن إلى حد ما تفهم الأسباب التي تدفع الأهل إلى التبرؤ من فتياتهن المتورطات في جرائم استناداً لما تشكله جرائمهن من إحراج اجتماعي خاصة إذا تعلقت بالشرف. وتشير الإحصائيات إلى أن 104 حالات من أصل 196 من نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات متورطات في جرائم أخلاقية، بنسبة تزيد عن 53% فضلاً عن تورط 20 حالة منهن في جرائم قتل بنسبة 10% من إجمالي الحالات. ورغم أن هذا التحسس الاجتماعي من أوضاع السجينات له ما يبرره، فإنه لا يغير من الواقع الذي يؤكد أن هناك حالات يتطلب التعامل معها بشيء من المنطق. إذ لا ينتظر أن تمضي السجينة المفرج عنها بقية عمرها في السجن لعدم موافقة وليها على خروجها.

تعديل مطلوب

ويقترح بعض المهتمين بهذا الشأن تعديلاً في منطوق النظام بهذا الخصوص لاستثناء مسألة موافقة ولي الأمر على مغادرة السجينة بعد انقضاء عقوبتها، بحيث تخصص أماكن إيواء للحالات المرفوضة اجتماعياً من قبل أسرهن. خاصة وأن غالبية نزيلات مؤسسات رعاية الفتيات هن من المتعلمات ما يعني حاجتهن إلى مواصلة التعليم والرعاية تأسيساً على التوجه العام لإعادة دمجهن في المجتمع. وتدل إحصائيات الوزارة على أن 357 حالة من أصل 1011 حالة مفرج عنها من تلك المؤسسات ترفضهن أسرهن، ما يعني أن 35.3% منهن هن في عداد المعلقات وغالبيتهن في الرياض بنسبة 96.6% من هذه الحالات من بين 1325 حالة طوي قيدهن لأسباب مختلفة، لم يحل إلى السجن سوى 14 حالة فيما أخضعت 87 حالة لتنفيذ أحكام.

تفاوت مدد البقاء

ويلاحظ أن 1100 من المطوي قيدهن بقين أقل من شهر في مؤسساتهن، فيما بلغ عدد من أمضين شهراً إلى 3 شهور عقب طي القيد 80 حالة، ومن أمضين من 3 – 6 شهور أمضين 65 حالة، فيما بلغ عدد من أمضين من 7 – 9 شهور 26 حالة، ومن تراوحت مدة بقائهن بعد طي القيد بين 10 – 12 شهراً بلغ عددهن 46 حالة، فيما لم تمض سوى 8 حالات أكثر من عام بعد طي القيد.

دور اجتماعية

وفي السياق ذاته، تتيح وزارة الشؤون الاجتماعية عبر دور الرعاية الاجتماعية العشر القائمة حالياً إقامة كريمة لبعض الفئات من الذكور والإناث ممن لا تتيسر رعايتهم عن طريق أسرهن، لكن الرعاية في هذه الدور مقصورة على المسنين والمعاقين. وقد زاد عدد المستفيدين منها زيادة طفيفة في عام 1433/1432 ليبلغ عددهم 756 مستفيداً صعوداً من 749 في العام السابق عليه. ولم يعرف إن كانت أنظم الشوؤن الاجتماعية يمكن أن تتيح للمفرج عنهن ممن ترفضهن أسرهن الإقامة بتلك الدور بعيداً عن مؤسسات الرعاية أم لا. لكنها تتيح في الوقت ذاته رعاية لأبناء السجينات سواء من نزيلات سجن النساء أو رعاية الفتيات، من خلال برنامج الرعاية المؤقتة الذي بلغ عدد المستفيدين منه بنهاية 1433/32هـ نحو 32 مستفيداً. 23 منهم من السعوديين. وبعضهم أمضى أكثر من 4 سنوات في أقسام الرعاية المؤقتة. وثمة حالات تستفيد من دور الحضانة الاجتماعي، وإن كان يغلب عليها أنهم أيتام، وإن كانت رعايتها تمتد حتى بعد سن 21 سنة.

جهود ثانوية

ولا تكشف لجان تراحم عن حجم أعمالها بالنسبة لفئة السجينات اللاتي يرفض أولياؤهن استلامهن أو خروجهن من السجون، حيث لا تتوفر إحصائيات تراكمية عن جهود اللجان بهذا الصدد. وربما تكون هناك إحصاءات من نوع ما لدى تلك اللجان، ولكن لم يتسن الوصول إليها حتى لحظة كتابة هذه السطور. إذ يبدو من خلال التقارير المتاحة أن جهدها الأساسي ينصب على الخدمات الثانوية أو التكميلية كالدورات التدريبية والفعاليات التسويقية لكنها لم تخض مباشرة في هذه القضية، بحيث تقدم جهداً عميقاً لحالة المعلقات من المفرج عنهن، عندها سيكون لهذه اللجان دور اجتماعي أكثر عمقاً، خاصة إذا ساهمت في دفع قضية تعديل النصوص المتعلقة بشرط موافقة ولي أمر السجينة على خروجها. فهل يتحقق ذلك قريباً؟

أفياء

خط مساندة الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131223/Con20131223664071.htm

عزيزة المانع

إن كان حظر الإساءة إلى الأطفال النفسية والجسدية، يعد من المفاهيم الحديثة الطارئة على ثقافة المجتمع، فإن بعض المصطلحات المترجمة عن اللغة الانجليزية المرتبطة بذلك المفهوم، هي أيضا تعد مصطلحات جديدة يقف البعض امامها متحيرا، من هذه المصطلحات مصطلح (خط مساندة الطفل).

هذا المصطلح يراد به الرمز إلى جهة رسمية معنية بتلقي البلاغات عن حالات الإيذاء التي يتعرض لها الأطفال، إما عبر الهاتف أو الانترنت أو الرسائل النصية أو غيرها من وسائل الاتصال الحديثة والسريعة، وذلك بهدف مساعدة الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء سواء داخل أسرهم أو في المدارس أو غيرها.

وغني عن القول إن الحرص على حماية الأطفال من العنف والإيذاء هو من القضايا المهمة في المجتمع، ليس لكون حماية الأطفال عملا إنسانيا يزيح الظلم عنهم فحسب، وانما أيضا لما للعنف والأذى من أثر سلبي على شخصيات الأطفال وصحتهم النفسية، حيث إن الدراسات التتبعية والأدلة المتزايدة في مجالات علم الأعصاب، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية، والصحة العامة، وعلم نفس النمو والتعليم، كلها تؤكد عظم تأثير الخبرات التي يمر بها الطفل في السنوات المبكرة من عمره، على نجاحه في مستقبل أيامه.

ومن هذا المنطلق، يأتي الحرص على حماية الأطفال من الإساءة والإيذاء بدافع من الرغبة في أن تكون أجيالنا المقبلة سوية في جميع نواحي النمو الجسماني والعقلي والاجتماعي والانفعالي.

خلال الأسبوع الماضي أطلق برنامج الأمان الأسري لأول مرة خطا لمساندة الطفل في المملكة العربية السعودية، (116111) وهو رقم هاتفي مجاني موحد يهدف إلى مساندة الأطفال دون سن الثامنة عشرة، ويتلقى الاتصالات منهم على مدى 12 ساعة يوميا، يستمع خلالها لمشاكلهم ويقدم لهم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي الذي يحتاجون إليه، كما انه في بعض الحالات يتدخل هذا الخط ليوفر للأطفال الرعاية والحماية متى كانوا في حالة خطر.

إن اطلاق هذا الخط المساند للأطفال يعد حدثا سارا يرجى منه أن يكون فاعلا في تأكيد حماية الأطفال وإنقاذهم مما يتعرضون له أحيانا من عنف وإيذاء. كما أنه يمثل نقطة تحول كبيرة في مجال حماية الطفولة في بلادنا، بعد أن ظل الأطفال زمنا طويلا يساء إليهم دون أن يجدوا من يفكر في مساندتهم ويدفع الأذى عنهم. فشكرا خالصا لكل يد عملت من أجل إنجاز هذا الهدف النبيل، حتى صار واقعا يرجى أن تقطف ثماره. وشكرا خاصا لمن يقودون باخلاص وتفان برنامج الأمان الأسري والحماية من العنف في بلادنا، وفي مقدمتهم صاحبة السمو الملكي الأميرة المثقفة والجادة عادلة بنت عبدالله رئيسة برنامج الأمان الأسري والدكتورة النشيطة والمخلصة مها المنيف المديرة التنفيذية للبرنامج، أمدهم الله بعون من عنده وجزاهم خير الجزاء لما يبذلونه من الجهد والعطاء الحميد من اجل الأطفال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الرأي

التأمين ضد البطالة والتكافل الاجتماعي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/23/article_809578.html

كلمة الاقتصادية

هناك مشروع نظام تم إعداده وعرضه على مجلس الشورى ويتوقع أن يصدر قريبا، وتبدو أهمية هذا النظام الذي لا يزال في طور المشروع أو مسودة نظام ويحتاج إلى عرضه أمام مجلس الوزراء ليتخذ فيه قرارا بإصداره أو إعادته وإدخال ما يمكن ملاحظته عليه من تعديلات، وهي تبدو مسألة وقت ليكون النظام ضمانة لمن تنطبق عليهم شروط التعويض عن البطالة، وهي لب مشروع النظام الذي يمثل نقلة نوعية وعنصرا مهما في إعادة هيكلة قطاع الأعمال في المملكة، ويعد من الاتجاهات الدولية الحديثة التي أسهمت بفاعلية في التخفيف من آثار البطالة وحدتها في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية.
لقد أشار محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وهي الجهة المسؤولة عن تطبيق نظام التأمين ضد البطالة إلى أنه يوجد تعاون وثيق بين المؤسسة ووزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات ذات الصلة، بما في ذلك المستفيدون من خدمات المؤسسة كقطاع الأعمال وشرائح المتقاعدين للوصول إلى رؤى داعمة للعمل الاجتماعي التكافلي، خصوصا أن نظام التأمينات الاجتماعية يقوم على مبدأ التكافل بين الأفراد، وأن متوسط الأعمار حاليا في المملكة يتجه إلى الارتفاع نتيجة لتحسن الحياة ومعيشة المجتمع وزيادة الوعي الصحي، وأدى ذلك إلى زيادة في سنوات صرف معاشات التقاعد وبالتالي حاجة المؤسسة إلى موارد إضافية غير الاشتراكات للوفاء بالتزامات المؤسسة تجاه مشتركيها.
إن التأمين ضد البطالة فكرة صحيحة حيث يفقد العامل عمله ويمر بفترة بحث عن عمل ومن دون مصدر دخل يكفي لسد حاجات معيشته وأسرته، بل إن هذا النظام يشجع على العمل في القطاع الخاص بشكل عام، لأن هناك مخاوف لدى الشباب والشابات من انتهاء العلاقة التعاقدية مع الشركة أو المؤسسة التي يعملون فيها، فتكون النتيجة التحول إلى شخص عاطل ولو لفترة مؤقتة وقد تطول هذه الفترة، وليس من حل سوى تطبيق فكرة التأمين، وهو حل يؤخذ به في كثير من دول العالم، بل إن هذا النظام من أعمدة منظومة العمل والنشاط الاقتصادي والتجاري في الدول الصناعية، وقد نص مشروع النظام الجديد على صرف مكافأة شهرية للموظف الذي خرج بغير إرادته عن المنشأة، على ألا يتجاوز المبلغ تسعة آلاف ريال.
إن نظام التأمين ضد البطالة أو التعطل عن العمل ليس ترفيا أو مجرد تقليد، فالتكافل الاجتماعي مطلب شرعي وإنساني، إذ يتحمل الجميع تكلفة هذا الضمان لمنح المواطن أو المواطنة الحق في الحياة الكريمة بعد فقد العمل، وهذا سيتم دون تمييز في الجنس وعلى جميع الشركات والمؤسسات التي تعمل تحت منظومة التأمينات الاجتماعية، لكن بضوابط وبطريقة حسابية يتم بها تحديد المبلغ الذي لن يتجاوز تسعة آلاف ريال شهريا، ويلاحظ أن صيغة مشروع النظام لم يستخدم كلمة المفصول عن عمله، بل المتعطل عن عمله حتى يستوعب جميع الحالات التي قد يتعرض لها المواطن.
لقد تدفقت على سوقنا المحلية عمالة وافدة عبر سنوات ودون دراسة مسبقة لكم الاحتياج الفعلي أو بحث توازن أو مراقبة بصورة فاقت الحاجة الاقتصادية لسوق العمل السعودية، وهذا خطأ فادح يجري تصحيح آثاره الآن، لذا ظهرت لدينا البطالة التي هي من صنع نشاط وتجارة الاستقدام والتربح من وراء توفير فرص العمل لغير السعوديين، ولم نبال مطلقا بنوع وتأهيل العمالة أو خبرتها الفنية، بل كنا ولا نزال سوقا تجريبية ضخمة يتم فيها التدريب الميداني العملي، ولأن أزمتنا مع البطالة في سبيلها للحل فإن الجميع متفائل بما تقوم به الوزارات المعنية لمواجهة هذه المشكلة الإدارية والاجتماعية قبل أن تتحول إلى اقتصادية عميقة لها آثارها الخطيرة.

لجنة ثلاثية لإعداد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية

24 ساعة للنظر في القضايا المستعجلة و30 يوماً للالتماس في الأحكام الصادرة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

علي العميري - مكة المكرمة

تبدأ لجنة ثلاثية من وزارتي العدل والداخلية والمجلس الأعلى للقضاء في إعداد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الذي صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين عليه مؤخرًا، وبدأ العمل به مؤخرًا على أن تنتهي اللجنة من إعداد اللائحة وعرضها على وزير العدل الدكتور محمد العيسى لاعتمادها خلال تسعين يومًا.

ونصت الموافقة السامية على نظام المرافعات الشرعية على أن تسري أحكام هذا النظام على الدعاوى التي لم يفصل فيها والإجراءات التي تتم قبل نفاذه ويستثنى من ذلك المواد المعدلة للاختصاص والمواد المعدلة للمواعيد والنصوص المنشأة أو الملغية لطرق الاعتراض، كما نص النظام على إلغاء البندين الثالث والرابع من نظام المحكمة التجارية وكذلك إلغاء الباب الرابع عشر من نظام العمل الخاص بهيئات تسوية الخلافات العمالية. وحدد نظام المرافعات الشرعية الجديد اختصاصات المحاكم العامة في النظر في الدعاوى والقضايا والاثباتات الإنهائية وما في حكمها والخارجة عن اختصاصات المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم ومن ذلك الدعاوى المتعلقة بالعقار من المنازعة في الملكية أو دعاوى الضرر من العقار نفسه واصدار صكوك الاستحكام بملكية العقار أو وقفيته والدعاوى الناشئة عن حوادث السير، فيما تختص محاكم الأحوال الشخصية في اثبات الزواج والطلاق والخلع وفسخ النكاح والرجعية والحضانة والنفقة والزيارة واثبات الوقف والوصية والنسب والغيبة والوفاة وحصر الإرث وقسمة التركة واثبات تعيين الأوصياء وإقامة الأولياء والنظار وتزويج القاصرات.

فيما تختص المحاكم العمالية بالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والحقوق وإصابات العمل والمنازعات المترتبة على الفصل من العمل والمنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات وأما المحاكم التجارية فتختص بالنظر في جميع المنازعات التجارية الأصلية والتبعية والدعاوى التي تقام على التجار والمنازعات التي تحدث بين الشركاء في الشركات ودعاوى الإفلاس والحجر على المفلسين.وحدد نظام المرافعات الجديد الاختصاص المكاني وطرق رفع الدعوى وقيدها بحضور الخصوم وإجراء الجلسات ووقف الخصومة وإصدار الأحكام. وحدد النظام اختصاص القضاء المستعجل في الدعاوى الخاصة بالمعاينة لاثبات الحالة ودعاوى منع السفر ودعاوى منع التعرض للحيازة ودعوى وقف الأعمال الجديدة ودعوى طلب الحراسة والدعوى المتعلقة بأجرة الأجير اليومية على أن يكون موعد الحضور في الدعوى المستعجلة خلال أربع وعشرين ساعة.

ونص النظام على قبول طلبات الاستحكام حيث أكد النظام على الحق لكل من يدعي تملك عقار أرض أو بناء في طلب صك استحكام من المحكمة التي يقع العقار في نطاق اختصاصها بعد التقدم بطلب إلى المحكمة يوضح فيه نوع العقار وموقعه وحدوده ومساحته بموجب تقرير مساحي معتمد وارفاق وثيقة التملك ويجب على القاضي أو من ينيبه الوقوف على العقار والتأكد من صحة موقعه وللمحكمة العامة أن تكتب إلى وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والشؤون البلدية والقروية والمالية ووزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني والزراعة والبترول والثروة المعدنية والنقل والمياه والكهرباء والهيئة العامة للسياحة والآثار والهيئة السعودية للحياة الفطرية للاستفسار عما إذا كان لديها معارضة على الإنهاء وللمحكمة أن تطلب النشر عن طلب الاستحكام في إحدى الصحف التي تصدر في منطقة العقار وإذا مضى ستون يوما

على آخر إجراء من إبلاغ الجهات المختصة دون معارضة فيجب استكمال إجراءات الاستحكام وتثبت في دفتر استحكام مضامين إجابات الجهات الحكومية.
وأكد نظام المرافعات الجديد أنه إذا جرت خصومة على عقار ليس له صك استحكام فعلى المحكمة العامة أن تجري معاملة الاستحكام وفقا للإجراءات المنصوص عليها إلا إذا اقتضت الحالة ضرورة الإسراع في فصل النزاع فيفصل فيه دون اتخاذ إجراءات الاستحكام وينص في صك الحكم على أن الحكم لا يستند إليه بمثل ما يستند إلى صكوك الاستحكام.
وشدد النظام على عدم جواز استخراج صكوك استحكام لأراضي منى أو باقي المشاعر المقدسة وأبنيتها وإن حصلت مرافعة في شيء من ذلك سواء في أصل العقار أو منفعته وأبرز أحد الطرفين مستندًا فعلى المحكمة العامة رفع صورة ضبط المرافعة مع المستند إلى المحكمة العليا من غير إصدار صك بما انتهت إليه المرافعة.
وأعطى النظام الجديد الصلاحية لكل من صدر بحقه حكم بالتماس إعادة النظر في الحكم في الأحوال التالية: (إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر تزويرها أو بني على شهادة قضي من الجهة المختصة بعد الحكم أنها شهادة مزورة أو إذا حصل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان يتعذر عليه إبرازها قبل الحكم أو إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم أو إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضًا أو إذا كان الحكم غيابيا أو إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى) وحددت مدة الالتماس بثلاثين يوما تبدأ من اليوم الذي ثبت فيه علم الملتمس بالتزوير ويرفع الالتماس إلى المحكمة التي أصدرت الحكم وللمحكمة أن تعد قرارًا بقبول الالتماس أو عدم قبوله.

وجهات نظر

ولكن أين حقوقي..؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895131.html

مها محمد الشريف

انطلاقاً من قراءة عدة مفاهيم وعلاقات، في قانون الطبقات العاملة، سنعرض نص الافتتاح من أعمال "جوزيف برودون" الذي استهل أطروحته بالتساؤل قائلا:(لو توجهنا بسؤال إلى موظف بالإدارة أو ممرضة في المستشفى، أو في القسم، أو عامل بالمصنع، وسألنا كل واحد من هؤلاء عما ينقصه لكي يكون مطمئناً في عمله ويقوم بواجباته المهنية، لأجابنا بدون تردد: إن الكل ينتظر مني أن أقوم بواجباتي ولكن أين حقوقي؟)
ولو أغدقنا على أنفسنا قيم المشاركة في الحياة العامة، وشيدنا قواعد تعتمد على القانون والضريبة والواجب، لوجدنا أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع من مبدأ الحق ذاته، وتوجيه كل القدرات إلى احترام الحق والعدالة والإنصاف، وعدم المساس بحرية الآخرين، والحرص على الحقوق ومشروعيتها، وبالتالي نضيف إلى قاموس الحياة الاجتماعية بعضاً من أسئلة الفلاسفة التي تحلل وتناقش قضايا الأطروحات، وتفسر الإشكالية العامة.
ومما تجدر الإشارة إليه مفهوم الحق الذي اعتبره "جوزيف برودون" وظيفة لتصحيح ممارسات البشر وتعديل سلوكهم، ورسم مسارات عدة لهذا المفهوم ثم أرفق هذه المسارات بعدة تساؤلات عن مدى قابلية العمل على أرض الواقع، وكيف انعكست الثورة الصناعية على الحركة العمالية؟، فنقول لو أخذنا بمنهج هذه التساؤلات كما قال "جوزيف برودون"، (لو سألنا صحافياً في جريدة عما هي غاية مهمته، لأخبرنا بثقة كبيرة انه يدافع عن حق المواطن في التعبير عن الرأي والوصول إلى الخبر، وإلى الكشف عن الحقيقة، ونشر ما تقدمه النقابة العمالية التي تدافع عن حق العامل في الأجر العادل).
إذن الاستفادة من التغطية الاجتماعية تعمل على تجسيد الإنصاف، والإنصاف يصلح قوانين العدالة ويساوي الناس أمام القانون، لاسيما عندما تؤطر هذه الهيئات السياسية أدوار المواطنين ليمارسوا حقوقهم السياسية والمدنية، ضمن السلطة

العامة التي تكفل للفرد حريته وكرامته، ثم نستخلص من النص كيف يُبلي الفرد في المجتمع ليحصل على أجره وكامل حقوقه، ابتداء من القاعدة إلى الانضباط، لكي نستطيع حسم الحقوق والأجور مقابل الإتقان والإخلاص، والقرآن الكريم يؤكد لنا فيه ربنا –تبارك وتعالى:(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ... الآية).

فمثلاً لو قيل للناس: إن هناك حقاً طبيعياً وحقاً موضعياً، الأول يطابق حقيقة الإنسان، والثاني مجموعة من القوانين يحددها واقع الزمان والمكان، ثم اعتبر الجميع أن الحق والمساواة وقانون العمل والعمال من أولويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكنهم أسقطوا بنداً هاماً منه وهو الإتقان والإخلاص، تماماً كموظفي البلديات وما ثبت عليهم من نقص وعجز وبعض موظفي القطاعات الحكومية، ومدى التكافؤ بين العمل والعامل، وتراكم الحياة غير المتوقع، وتضاؤل الإنتاجية وارتفاع صوت الاحتجاج، وتجاوز التعارض بين الإنتاج والحقوق ووظائفها، مما يفاقم التكتلات بين الناس نتيجة الفوضى.

فانطلاقاً من ضبابية الصورة لدى الفرد العامل في العالم الثالث، وجد العالم خللاً كبيراً في المجتمعات على خارطة الإنجاز، وسجلت نسباً متدنية من المنفعة وسعراً غير عادل لا يساوي ولا يكافئ الطرفين.

لذلك لم ينل الفرد فرصاً سانحة تؤهله للفوز بها، فهزمه العامل الذاتي وأضعف عزيمته، وعقد آمالاً متأرجحة بين التفسير والتنبؤ والحاجة، وأيضاً دور آلية العمل الملائم للقدرات والمؤهل، فالبحث عن بعض أنماط السلوك يستدعي مضامين مهيمنة، تؤهله إلى بلوغ مراتب ووظائف ذات معنى للعمل.

بموضوعية

إلى وزير التربية والتعليم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/25/article895558.html

راشد بن محمد الفوزان

التعليم هم كبير، ومسؤولية بناء وطن وأجيال، وثروة أغلى من النفط والمال وهم «البشر»، الأمير خالد الفيصل الآن يتولى قيادة «التعليم» وهو عصب أمة ووطن تقوم عليه أسس لكل شيء. ستأتي عشرات النصائح والتوجيهات عن التعليم، واضع مساهمتي هنا كرجل يعمل بالقطاع الخاص، وأب، ويهمه هم هذا الوطن بكاملة، وأيضا كاتب يعكس رؤية كثير من المواطنين. أتمنى أن يبدأ وزير التربية والتعليم الجديد، بسؤال بعد أن يجمع كل القيادات بالتعليم لديه؛ رجالاً ونساء، كم نسبة منهم يدرسون أبناءهم في المدارس الخاصة أو الأهلية؟ ولأنني أعتقد أن نسبة عالية جداً تعلم أبناءها بمدارس خاصة وأهلية، ولا يوجهونهم إلى مدارس حكومية التي هي لعامة الشعب ما هو السبب بذلك؟ سوء مستوى التعليم الحكومي؟ أم سوء المناهج والمقررات؟ أو سوء المعلم والمعلمة وعدم تأهيله؟ أو سوء البيئة المدرسية؟، فإذا كان المسؤول بالتعليم لا يعلم أبناءه في المدارس الحكومية فهذا أول خيط لمعرفة الخلل.

أيضا على وزير التربية والتعليم، أن يعيد النظر بالمناهج فالحشو والحفظ والتكرار أصبح هو السائد والسمه الغالبة، فنجد مواد تدرس متخصصة بعمق سواء دينية أو غيرها في مراحل مبكرة، وغيبت المواد العلمية المهمة كالرياضيات والإنجليزي والمواد العلمية الأخرى، فيتخرج الطالب من الثانوي لا ينظم حرفين بالإنجليزية وحتى إملاء بالعربية.

فالمناهج لا تواكب حاجة السوق والوطن والتغير في هذا العالم، رغم كثرتها ولكن «الحشو» هو السائد والحفظ، أما المعلم

والمعلمة فيتخرج ويذهب للتعليم وهذا خطأ يجب أن يدرب ويعلم أصول التعليم ويكون قدوة، ويعطى الحقوق المعنوية والمالية التي تريحه وتساعده على الأداء، فلا تطلب من المعلم كل شيء وأنت لا تعطيه حقوقه، أما المدارس فهي أزمة لم تنتهِ ويجب على الوزارة توفير بيئة مدرسة كاملة من صفوف وملاعب ومكتبة ومعامل وكل ما يعنى بالتعليم، وليس فللاً سكنية لا يمكن أن يعيش بها عشرة أشخاص ويحشر بها 300 طالب أو طالبة.

التعليم يحتاج عملاً جباراً وكبيراً وإنجازاً، ويجب أن لا يكون ممهنجاً لأي فئة كانت، فالتركيز على الكفاءة والجودة، للمقررات للمعلم وللمدرسة، وربط كل ذلك بكفاءة المخرجات والتدريب المستمر والتعليم بإتقان، وهذا ما نحتاجه، والأهم سيادة النظام، والانضباط والعمل بالوزارة ومدارسها، فهيبة المعلم والمعلمة غائبة، والحزم قل، والمعلم يشتكي من تهميشه وعدم احترامه من قبل الطلاب أو الوزارة، وحالة التأزم مع الوزارة والثقة مهزوزة بين المعلم والوزارة والطالب والمعلم، نريد عودة المدرسة والمعلم ليكونا مصدر «ثقة» علمية نعتد بهما، ويؤهل المعلم الطلاب للمستقبل بكفاءة عالية وليس مجرد نجاح وتجاوز وفي النهاية نكتشف انه تعليم «هش» وورقي. التعليم يا سمو الأمير يحتاج عودة الهيبة علمياً وعملياً للمعلم وللمدرسة، بتوازن ورقي.

"الداخلية": الوثائق تمنع ترحيل "البدون"

الأمان الأسري".. الجميع يستمع للأطفال"

الاهتمام بالطفل بصفته أحد أهم العناصر المكونة لمستقبل المجتمع

يعد أحد المنطلقات الأساسية في توفير الأمان الأسري لجميع أفراد الأسرة في المستقبل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=19462

جبرين الجبرين

الجهود المتميزة لبرنامج الأمان الأسري في السعي نحو توفير الأمن والرعاية والحماية لجميع أفراد الأسرة تستحق الإعجاب والتقدير، وتوجب على المهتمين بهذه القضية تقديم الشكر للعاملين في هذا البرنامج، وعلى رأسهم صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني.

لقد أدرك القائمون على هذا البرنامج أن المجتمع الذي يهتم بأطفاله ويوفر لهم الاهتمام والرعاية المتكاملة ويحرص على ضرورة تعليمهم وطريقة تنشئتهم وضمان احترام آدميتهم وعدم المساس بكرامتهم وإنسانيتهم لن يخشى عليهم في المستقبل، وهو ما يسعى إلى تحقيقه برنامج الأمان الأسري كأحد أهدافه الاستراتيجية.

ونظرا لأن هذا الهدف لن يتحقق في ظل انتشار الجهل والعنف وحرمان الأطفال من حقوقهم المادية والمعنوية وإهمالهم وتركهم دون اهتمام، ونظرا لكون الأمن الأسري للأطفال لا يتوقف عند مجرد توفير الغذاء والمسكن لهم، وأنه يجب علينا الاهتمام بجميع حاجاتهم العاطفية والنفسية والاجتماعية والتربوية، فقد قام برنامج الأمان الأسري بتنظيم مؤتمر في الأسبوع الماضي مخصص لإحدى القضايا المهمة في مجال مساندة الأطفال بعنوان "مؤتمر خط مساندة الطفل وتحت شعار طفل يتكلم الكل يستمع".

الاهتمام بالطفل بصفته أحد أهم العناصر المكونة لمستقبل المجتمع يعد أحد المنطلقات الأساسية في توفير الأمان الأسري لجميع أفراد الأسرة في المستقبل. وهذا المؤتمر يدعم إحدى القناعات الثابتة لدى البرنامج والعاملين فيه التي تؤكد أن الاستثمار الكبير في أطفال اليوم يعد مشروعا له مردود استراتيجي بصفتهم أجيال المستقبل، ونظرا لكونهم من سيواصلون مسيرة التنمية، وهو خير وسيلة للتصدي للفقر والمعاناة والجهل وسوء المعاملة التي نهدف جميعا إلى الخروج منها على المدى الطويل.

وهدف هذا المؤتمر إلى مناقشة التحديات واستعراض الخطط الفاعلة وتبادل الخبرات المتعلقة بخطوط مساندة الطفل حول العالم، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لجميع الجهات المعنية للتنافس في تقديم الحلول والإسهامات المبتكرة في مجال مساندة الأطفال والمراهقين في جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال محاضرات وأوراق علمية وورش عمل قيمة مقدمة من قبل المتخصصين وموجهة للمستفيدين من الحضور والعاملين في المجال. ولقد نجح المؤتمر في التأكيد على حقوق الطفل والدور الفاعل لخطوط مساندة الطفل في توفير الأمن والحماية للكثير من الأطفال، وأكد المؤتمرون من خلال استعراض الأوراق العلمية على دور القطاع الحكومي والأهلي في دعم خطوط مساندة الطفل، كما تم استعراض بعض الإحصاءات والتأكيد على دورها في تعزيز خطوط مساندة الطفل فضلا عن استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا الجانب.

هذا المؤتمر يعد استكمالا للجهود المتواصلة من قبل برنامج الأمان الأسري لتوفير الأمن الأسري والمجتمعي والرعاية لجميع أفراد الأسرة بصفتهم العناصر التي يدور حولها اهتمام هذا البرنامج، وبذل في سبيل ذلك جهودا متواصلة نتج عنها ارتفاع ملحوظ في درجة ومستوى الوعي لدى أفراد المجتمع السعودي بشكل ملموس في السنوات الأخيرة بقضايا العنف وسوء المعاملة الأسرية بجميع أبعادها. وختاما تجدر بنا الإشادة بالمرونة التي يسير بها برنامج الأمان الأسري الذي يسير بخطوات جريئة في سبيل إحداث التغيير في هذا المجال مع مراعاة احترام ثقافة الأسرة السعودية المحافظة وعدم حماسها للتغير السريع واحترام كامل حقوقها الشرعية، وخلاصة القول أن برنامج الأمان الأسري أحدث نقلة في الوعي بقضايا العنف المرتبطة بالأسرة بشكل عام.

يوم للقضاء مشهود!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

يوم للقضاء مشهود!خبر جميل لم تحتف به كثيراً صحفنا الورقية التي تصدر كل صباح. الخبر جاء من الصحيفة الإلكترونية (سبق) بتاريخ 21 ديسمبر وبعنوان رائع رادع يقول: (العدل: سجن أب اختطف طفله الرضيع من زوجته السابقة).

وفي ثنايا الخبر أنه للمرة الأولى منذ تطبيق نظام التنفيذ قبل أشهر، يصدر قضاء التنفيذ الأسبوع الماضي قراراً عاجلاً بسجن الأب الخاطف، فكانت النتيجة إعادة الطفل فوراً لحضانة والدته.

في نظري تُعد هذه الحادثة نقطة فارقة في تاريخ القضاء المعاصر في بلادنا. وأحسب أن من الواجب على وزارة العدل الإعلان عن هذا الإنجاز وإشهاره والتعميم به وطباعته في ملصق يُوضع على مداخل المحاكم الشرعية وكتابات العدل ومباني الحقوق المدنية، بل حتى الإدارات الحكومية.

لقد اعتادت عينات من شاكلة هذا الأب ممارسة هذه الأفعال الشائنة دون رادع يذكر. وربما صدر حكم شرعي، ولم ينفذه الأب، فتعود الأم إلى المحاكم مرة أخرى، ولا ينفذ الأب، حتى إذا أجبر أخيراً على التنفيذ تكون السنوات قد مضت وحرمان الأم من صغيرها قد طال.. سهر وبكاء وعويل ودموع! إنه باختصار عدل متأخر، وأحياناً متأخر جداً حتى يصبح بلا لون

ولا طعم. أما وقد بدأت تطبيق أحكام قضاء التنفيذ بصرامة وحزم، فإن العائد سيكون عظيماً وجميلاً يحول دون مماطلة المماطلين واحتيال المحتالين وطغيان الطاغين.
بقيت ملاحظتان.. الأولى عن مدى انتشار هذه العدوى الحسنة، بمعنى هل يمارس قضاة التنفيذ جميعاً هذا الأسلوب الصارم الحازم؟ أم لا تزال في الأفق اجتهادات وتأويلات تعود بنا الى المربع الأول الذي يتيح للطرف الأقوى انتهاك أو تعطيل حقوق الطرف الأضعف ولو عبر التسويف والتأجيل والامتناع عن الحضور.
الملاحظة الثانية عن الرسميين الذين يسهلون للطرف المعتدي (من شاكلة الأب أعلاه) ممارسة احتيالاته وانتهاكاته، بل ربما أصبغوا عليه شيئاً من الحماية والدعم! هؤلاء الذين يعطلون أحكام القضاء الواجب تنفيذها شركاء في الفعل الشائن، ولا بد أن يلحقهم ما يلحق بالفاعل، فلولاهم لم يجرؤ على فعلته الشائنة. هؤلاء لا بد أن تطالهم العقوبة نفسها، بل أشد.
تحية لقاضي التنفيذ ولأمثاله حفظهم الله ذخراً للعدالة والحق والإنصاف.

الحياة AL HAYAT

ربما - "قاصرة" في الحقوق... "راشدة" في العقوبة!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/584242

بدرية البشر

ذهبت إلى أحد المصارف في دبي لأفتتح حساباً فرعياً من حسابي لابنتي التي كبرت، لأضع لها مصروفاً شهرياً لكي تعتمد على نفسها وتضبط مصاريفها بحسب سعتها. لكن موظف المصرف أخبرني أنني غير مخوَّلة لفتح حساب لابنتي تحت سن الـ١٨، وأن والدها فقط هو الذي يستطيع أن يفعل ذلك، فأخبرته أنني أريد أن أضع نقوداً لابنتي لا أن آخذ منها، فقال «ولو»، لا بد من والدها.
إذاً الأم ليست شريكة في الوصاية على أبنائها حتى وهي تعيش مع زوجها في بيت واحد وتربي الأبناء! تذكرت شكاوى النساء التي طالما سمعتها في حالات الطلاق أو الترمل، وعن إرغامهن على أن يكنّ تابعات لأحد الأبناء أو لوالد أو أخ أو خال لينهي لهن حاجاتهن في المحكمة والمستشفى والمطار، وقد تحتاج المرأة إلى ابنها لرفع شكوى إلى قاضٍ أو تستخرج وثيقة رسمية أو تفتح ملفاً في مستشفى. وحتى في دبي احتجت موافقة زوجي لاستخرج رخصة قيادة سيارة، الغريب أنهم يخاطبونني أنا عند دفع المخالفات!
المرأة في نظر النظام الفقهي ليست عاقلة ولا راشدة، وليست وصية على نفسها ولا على أبنائها، وعلى رغم هذا فهي تطبب الناس وتدرسهم وتربي أبناءهم وتدقق حساباتهم في المصارف! حسناً، لن أسأل من أين جيء بهذا الفهم، فهذا غير مهم الآن. خرجت من المصرف أضحك من هذا العالم الذي يختلف على كل شيء، لكنه يُجمع على تقييد المرأة من يديها، ثم يقول إنها أسعد امرأة في العالم.
حين خرجت من المصرف وجلست أقرأ الصحف، وجدت خبراً غريباً في صحيفة «عكاظ» السعودية يقول: «إن قاضياً حكم بالسجن عامين و 200 جلدة على شاب اغتصب طفلة عمرها 14 عاماً، فحملت وأنجبت منه طفلة سفاحاً»، وعلى رغم أن أهل الطفلة كانوا يعتمدون على هذا الشاب في قضاء حاجاتهم، وإيصال ابنتهم للمدرسة، إلا أن القاضي رأى أن وجود الفتاة معه في منزله أثناء ارتكاب الجريمة، وعلم أهلها بخروجها معه، سببان لتخفيفه الحكم، فمن قال للفتاة أن تذهب معه لبيته؟ وهكذا حصل الشاب الذي خان الأمانة وغرر بالطفلة واستدرجها واغتصبها وحملت منه طفلة على حُكم مخفف! هل لاحظتم العدل لدى القضاء؟ فحين تكون الأم بالغة راشدة تكون ناقصة وغير مسؤولة وغير مخوّلة بالوصاية على نفسها وأولادها وتحتاج إلى وصيّ، لكنها تتحمل المسؤولية كاملة والعقوبة، حتى وإن كانت طفلة عمرها 14 عاماً!
لا تظنوا أن السبب في هذا الحكم القضائي هو ليونة في القلب وبعد عن الغلظة، فالأمر اختلف تماماً حين وجد القضاء أن شباباً رقصوا عراة في شارع، ثم هربوا فتم القبض عليهم ومعاقبتهم، وصدرت في حقهم أحكام قضائية بالسجن 10 أعوام وألفي جلدة. الرقص عارياً في شارع ليس مثل التغرير بطفلة واغتصابها، وانتهاك حرمة الشارع أكبر عند القاضي من

انتهاك حرمة إنسان، والطفلة تستحق ما حلَّ بها لأنها وجدت في المكان برضاها. وهكذا نصل لخلاصة تقول: «إن الأنثى في بعض الأنظمة قاصرة في الحقوق راشدة في العقوبة».

الاتجار بالبشر.. نظرة اقتصادية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سعد السبيعي

يُعرف الاتجار بالبشر من حيث الاستخدام والنقل والإخفاء والتسليم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف أو الخداع، واستخدام القوة والتحايل أو الإجبار، أو من خلال إعطاء أو أخذ فوائد لاكتساب موافقة وقبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال الجسدي أو الإجبار على القيام بالعمل.

وهذا التعريف ساد إطلاقه على الاتجار بالبشر لاعتماده على النص القانوني لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة.

وقد استقرت مسألة حقوق الإنسان وحرّياته الأساسية في الضمير الإنساني باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من نظام الحكم في كل دولة، بل أصبحت تمثل البنيان الذي يجب أن يقوم عليه النظام الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، إلا أن تلك الحقوق والحريات تتعرض دومًا وفي مختلف الأمم -وإن بدرجات متفاوتة- للسلب والتهديد والانتقاص منها، ومن ذلك التفرقة العنصرية والاضطهاد والاتجار بالبشر، وغيرها من الطرق الأخرى.

وقد كان المنهج الإسلامي سبّاقًا في العناية بالفرد وتحصين حقوقه من حيث الشمول والتفصيل، حتى انه لم يصل إلى دقته وسموه أي نظام فلسفي، أو أخلاقي أو اجتماعي من صنع البشر، فقد جاء الإسلام منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنًا من الزمان ليُقرِّر أن للإنسان حقوقًا يجب أن تُرَاعَى، فالشريعة الإسلامية العدل مقصدها، والسلام والأمن غايتها، وتحقيق مصالح الناس هدفها ومبتغاها، والكرامة الإنسانية محلها وموضوعها وأساسها.

ويعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار بالمخدرات، حيث تُحقّق أنشطته أرباحًا طائلة تُقدَّر بالمليارات، وأحد أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي اتسع نطاقها بشكلٍ ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، حيث يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنويًا ليتم الاتجار بهم، ولا توجد أي منطقة جغرافية في العالم بمنأى عن هذه الجريمة التي يُنظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرّمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.. وتبين التقديرات الحديثة أن العدد السنوي من الرجال والنساء والأطفال المتاجر بهم عبر الحدود الدولية يتراوح بين 6.00000 و 8.00000 شخص، وأكثرهم يتجر بهم لأغراض الاستغلال الجسدي التجاري (تقرير الاتجار بالأشخاص الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2005)، وهذا التقدير لا يشمل ملايين الضحايا في جميع أنحاء العالم ممن يتجر بهم داخليًا ضمن الحدود الوطنية لكل دولة وتقدر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) الرقم على الصعيد العالمي بنحو مليوني شخص تقريبا.

على الرغم من عدم توافر إحصاءات دقيقة حول حجم هذه التجارة المجرمة دوليًا في ضوء طبيعة الجريمة ذاتها، إلا أن تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة الصادر عام 2006 بعنوان: "الاتجار غير المشروع بالأفراد.. الاتجاهات العالمية" أكد على عالمية الظاهرة في ضوء اتساع نطاق أنشطة وعمليات عصابات الجريمة المنظمة التي تقف وراء ظاهرة الاتجار بالبشر، والتي غالبًا ما تكون متعددة الجنسيات، ونوّه التقرير الى أنه لا يوجد تقريبًا أي دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة، وعدد التقرير 127 دولة منبع للأفراد المتاجر بهم، و96 دولة عبور و137 دولة مصب،

حيث يتم استغلال الأفراد المتاجر بهم في تجارة الجسد وعمالة السخرة، كما أوضح التقرير أن أكثر المناطق تأثرًا بتلك التجارة هي أوروبا الشرقية وآسيا.
ختاما.. يجدر بنا التنويه الى أن جهود مملكتنا الحبيبة وحكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله ورعاه- الواضحة تعتبر عاملًا حاسمًا في تحقيق النجاح لمعظم مبادرات التدخل من أجل مكافحة الاتجار بالبشر مع ما تتطلبه من تعاون دولي قوي في هذا المجال، وخصوصًا أن العالم حاليًا صار يتحدث عن عولمة الاتجار بالبشر. والله الموفق.

الأمم المتحدة تقرّ مشروع قرار سعودي يدين انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الكيماوية.. في سورية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/20/article894144.html

واشنطن - واس

دانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وجميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تقوم بها السلطات السورية ومليشيات الشبيحة التابعة لها ضد أبناء الشعب السوري.

وأقرت الجمعية العامة الليلة الماضية مشروع القرار الذي تقدمت به المملكة ويعبر عن غضب المجتمع من انتهاكات واسعة ومنظمة لحقوق الإنسان تقوم بها السلطات السورية.

ويعد مشروع القرار الذي قدمته المملكة بالنيابة عن عشرات الدول بينها الولايات المتحدة الأمريكية واحدًا من أقوى الانتقادات للنظام السوري، وأجيز بأغلبية 127 صوتًا مقابل 13 وامتناع 47 دولة عن التصويت. وعبر القرار عن القلق من انتشار التطرف ووجود مجموعات متطرفة في سورية. ويدين استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية.

ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد كل المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيماوية لتأكيد محاسبتهم، مطالبًا بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح المحتجزين واتخاذ خطوات فورية لتوسيع عمليات الإغاثة الإنسانية.

أين حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الأحد 19 صفر 1435هـ - 22 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

ياسمين عزيز - فرنسا

تعقيبا على مقال آيلين كوجامان «طفل متجمد في صندوق.. وعالم يحتفل بـ(حقوق الإنسان)»، المنشور بتاريخ 18 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، أقول: فعلا، إنه لمشهد تقشعرّ له الأبدان، فكيف تكون الإنسانية وعالم حقوق الإنسان التي ضربت نظام الأسد الطائفي المجرم ومعها إيران عرض الحائط بكل مبادئها وكذلك القيم الإنسانية ولم تراع حتى طفلا رضيعا صغيرا من أفعالها الوحشية والهمجية التي يعجز اللسان عن وصفها، والتي لا يمكن حتى لوحوش برية ضارية أن تقوم بها إلى هذه الدرجة. عار على المجتمع الدولي هذا الصمت المريب، عار على مجلس الأمن الذي تأسس لحفظ الأمن وحماية المدنيين العزّل أن لا يقوم بمسؤولياته حتى لو عطل أي قرار للفيتو الروسي والصيني فهذه حجة فقط، عار على الأمم المتحدة ومنظماتها التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان وترى ما يجري للإنسان السوري من دون أن تفعل شيئا، عار على ما يسمى أصدقاء الشعب السوري وحتى الآن وخلال أكثر من 30 شهرا من الإجرام الأسدي لم يستطيعوا وقف المجازر بحق الشعب السوري الأعزل. إن يوم 10 ديسمبر (كانون الأول) يجب أن يكون لتأبين حقوق الإنسان وإعلان موت كل المنظمات التي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان، وتقديم العزاء بذلك على عالم لم يبقَ فيه حقوق إنسان تذكر، والمشاهد من سوريا خير دليل على ذلك.

شخصاً قضوا خلال ثلاثة أيام 232

• هيومان رايتس" تندّد بالقصف الأعمى على حلب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/23/article894885.html

دمشق، نيويورك - أ. ف. ب

ندّدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" ب"الكارثة" التي تتسبب بها قوات النظام السوري في محافظة حلب، متهمة إياها ب"تعمد" قتل الأبرياء. وقالت المنظمة الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في تقرير صدر عنها أن "القوات الحكومية كانت تنشر الكوارث في حلب خلال الشهر الأخير، تقتل الرجال والنساء والاطفال من دون تمييز"، مضيفة ان

"سلاح الجو السوري إما غير كفؤ الى حد الاجرام ولا يكترث لقتل اعداد كبيرة من المدنيين، واما يتعمد استهداف المناطق التي يوجد فيها المدنيون".
ونفذت الطائرات المروحية والحربية السورية منذ أكثر من أسبوع غارات مكثفة على أحياء عدة في شرق مدينة حلب التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة وعلى مدن وقرى في المحافظة، حصدت مئات القتلى، بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان وناشطين، وتستخدم في القصف بانتظام "البراميل المتفجرة" التي تحتوي على أطنان من المتفجرات ويصعب التحكم بالهدف الذي تلقى عليه.

طائرات الأسد تواصل للأسبوع الثاني حرب البراميل المتفجرة على مدينة حلب وريفها

ناشط لـ الشرق: 1500 شخص مهددون بالموت جوعاً في حمص المحاصرة.. معظمهم أطفال ونساء

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/25/1032256

الدمام – أسامة المصري
يتدهور الوضع الإنساني في أحياء حمص المحاصرة بشكل سريع مع اشتداد البرد وانعدام وجود المواد الغذائية للسكان المحاصرين بشكل مطلق، وأصدر مجموعة من اللجان ومن الناشطين الموجودين داخل الأحياء المحاصرة بياناً يناشدون فيه المنظمات الدولية الإغاثية والإنسانية والصليب الأحمر الدولي و منظمة أطباء بلا حدود والهلال الأحمر السوري بالتدخل لإنقاذ حياة المحاصرين والضغط على النظام للسماح بإدخال مساعدات إنسانية عاجلة للسكان.
وقال الناشط الميداني أنور أبو الوليد من داخل المدينة لـ «الشرق» إن الحصار مستمر منذ أكثر من 500 يوم والوضع أصبح كارثياً والأطفال بدأوا يموتون من الجوع وأشار إلى وفاة خمسة أشخاص خلال الأسابيع الماضية بسبب الجوع والمرض وكان آخرهم وفاة طفل لم يتجاوز السنتين من عائلة اللبابيدي أمس الأول، وأضاف أن 250 عائلة تضم حوالى 1500 شخص معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ باتت تفتقد لكل شيء «لا يوجد غذاء ولا حليب أطفال ولا خبز و لا خضراوات ولا مياه صالحة للشرب ولا أدوية ولا معدات طبية ولا محروقات للتدفئة»، وأكد أنه لم يتبق لدى هذه العائلات سوى بعض الزيتون الذي يوزعونه على الأطفال حتى يظلوا على قيد الحياة، وأن حياتهم مهددة بالموت إذا لم تصلهم مساعدات عاجلة، وناشد أبو الوليد المنظمات الدولية والإنسانية بالتدخل سريعاً لإنقاذ حياة الأطفال والجرحى والمرضى الذين أصبحت حياتهم في خطر.
وفي حلب واصل طيران الأسد حرب البراميل المتفجرة للأسبوع الثاني على التوالي وقصف عدة مناطق في المدينة وريفها أمس ما أوقع العشرات من الشهداء والجرحى، وقال مركز حلب الإعلامي إن أكثر من 33 شهيداً و 150 جريحاً بينهم أطفال ونساء أصيبوا في حي السكري.
وذكر مركز حلب الإعلامي أن الطائرات الحربية والمروحية استهدفت ثلاث مناطق في حي السكري بحلب، الأول كان على طريق الحي قريباً من الحديقة، حيث سقط صاروخ من طائرة حربية، ما أدّى لاستشهاد أكثر من 15 شخصاً معظمهم كانوا من المارة إضافة لعشرات الجرحى وأصيب بناء سكني واشتعلت النيران فيه.

وقال شهود عيان إن الموقع الثاني قصف ببرميل متفجر سبب أضراراً كبيرة لحقت بواجهات أكثر من 12 بناء سكنياً في شارع الوكالات منتصف الحي وتدمير ثلاث سيارات، كما استشهد أربعة أشخاص وأصيب العشرات بجروح.
وانهار بناء سكني بالقرب من ساحة السكري بعد استهدافه بصاروخ طائرة حربية، ما أوقع أكثر من ستة شهداء معظمهم نساء، كما دمّر ثلاث سيارات وسبب أضراراً مادية في الأبنية المجاورة، فيما تستمر عمليات رفع الأنقاض وتبقى حصيلة الشهداء والجرحى مرشحة للارتفاع. وذكرت وكالة شهبا برس أن الطيران الحربي استهدف منازل المدنيين في مدينة إعزاز ما أدّى لسقوط عدد من الشهداء والجرحى، وقال ناشطون إن الطيران استهدف بلدة أورم الكبرى والأتارب في ريف حلب.
وفي ريف إدلب قال المكتب الإعلامي في الهيئة العامة للثورة السورية إن طيران الأسد ألقى براميل متفجرة على قرية معرّة حرمة ما أوقع خمسة شهداء من الأطفال، وعدداً من الجرحى، وأضاف المكتب أن قوات النظام قصفت بالبراميل المتفجرة أحياء مدينة كفرزيتا بريف حماة.

تحسن في مؤشرات حرية الصحافة المغربية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/111409.html

د ب ا – الرباط
أكد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية مصطفى الخلفي وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات حرية الصحافة في المملكة.
وقال الخلفي في حفل تسليم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة: إن «حالات التضييق على الصحفيين تراجعت من ناحية الكم وذلك استنادا إلى التقارير الوطنية للصحافة المغربية».
وأضاف أن عدد القضايا الخاصة بمتابعة الصحفيين انخفض من 106 قضايا عام 2012 إلى 61 قضية نهاية أكتوبر الماضي، إضافة إلى عدم مصادرة أي منبر صحفي أو إغلاق أي موقع إلكتروني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الرأي

البعد الاقتصادي .. والقرارات العمالية الدولية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/24/article_809916.html

د. سامي بن عبد العزيز النويصر

إن معظم الدول الغربية وأمريكا تعاني أزمات مالية خانقة منذ عام 2008، إضافة إلى ويلات الديون السيادية والوضع الاقتصادي المتردي حتى أضحت هذه الدول أشبه بالعبء الاقتصادي على بقية دول العالم.

بيد أن بعض دول الشرق "الصين ودول الخليج" وغيرها تقوم بعملية التمويل والاستثمار في تلك الدول لسداد ديونها عن طريق شراء سندات وصكوك، فالسعودية وحدها لها احتياطات أجنبية تربو على 2.64 تريليون ريال مستثمرة لديهم. ويُعد هذا التمويل ضرورة قصوى لأمريكا وبعض الدول الغربية لضخ الحياة في اقتصادياتهم.

لقد تجاوزت الديون في بعض الدول الغربية نسبة الدين العام لنسبة دخلها القومي، الأمر الذي يعني بالمصطلح المالي أنها مفلسة مالياً! مما حدا ببعض تلك الدول مثل أمريكا لطباعة الأموال وإصدار سندات الدين 75 مليار دولار شهريا "التسيير الكمي"، ولبيع جزر وعرض مدن للبيع مثل بيع دين مدينة ديترويت بمبلغ 18 مليار دولار وإحدى الجزر التابعة لولاية نيوجرسي بمبلغ 12 مليار دولار بغية تغطية عجزهم المالي مع تعديل وفرض نظام مالي جديد للضرائب أشد صرامة من ذي قبل.

إن كل هذه الخطوات تحمل في طياتها دلائل مهمة منها أولاً أن المشكلة الاقتصادية التي تعانيها تلك الدول ليست مشكلة دورة اقتصادية "ركود، كساد، ثم تعافٍ ونمو"، كما يحاول البعض تصويرها والترويج لها، لكنها تمثل مشكلة اقتصادية جذرية في هيكلة الاقتصاد وثقافته، بينما الجانب المهم يشير إلى أن موازين القوى المالية قد تحولت من دول الغرب لمصلحة دول الشرق الممولة مالياً مثل السعودية والصين وغيرها، في حين أصبحت الدول الغربية المهيمنة بقوانينها المالية هي المقترضة والعالة مالياً على العالم.

ورغم كل تلك الإخفاقات الاقتصادية للدول الغربية، إلا أن السياسات العمالية والمالية لتلك الدول تنطوي على قدر كبير من المكابرة وازدواجية المعايير في تعاملها مع بقية دول العالم الأخرى، وفي الوقت ذاته تم تغييب عنصر الشفافية بين صناع القرار وناخبيهم حيال هذه الأزمات المالية الخانقة، وفي هذا الصدد فقد علت صرخات جماهيرية في تلك الدول عرفت باسم "أوكيوباي وول" Occupy Wall وتم قمعها في غياب وسائط الإعلام، وقد أظهرت تلك المظاهرات واقعاً مخيفاً للنظام المالي الغربي ومعاناته وويلاته، حيث كانت الاحتجاجات تطالب بمحاربة الرأسمالية المتوحشة والنظام المالي المتهالك والنمط الاستهلاكي المدمر وتبني ثقافة عمل مبنية على الإنتاجية والكفاءة العمالية.

إن الحقيقة الاقتصادية الواضحة تؤكد أن ذلك العليل مالياً "أمريكا والغرب" هو من يحكم العالم في ظل مفهوم خاطئ بأنهم هم وحدهم العالم بأكمله ويتبعهم في ذلك منظماته الدولية الثلاث، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وما انبثق عن هذه المنظمات كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وغيرها.

كما أن صاحب القرار المالي الأمريكي والغربي لا يستطيع أن يقدم حلولاً مالية ناجعة لناخبيه لأنها تُعتبر بمثابة انتحار سياسي له إذ ليس في مقدوره الاعتراف بالمشكلة وحث ناخبيه بتغيير نمط حياتهم وزيادة كفاءة الإنتاج والعمل من خلال إضافة ساعات عمل أخرى وتقليل أيام الإجازات وإلغاء الحد الأدنى للأجور والذي يعد مرتفعاً عن باقي دول العالم والتنازل عن الرفاهية وحياة الترف، كما أنه لا يتسنى له أن يعترف لناخبيه بأن هناك خللاً في أنماط حياتهم مرده الفكر الاقتصادي الغربي الذي تعتريه النقائص. وهنا يكمن الداء إذ لا مناص له من التنصل من دفع الفاتورة الاقتصادية الباهظة

وحث دول أخرى لتغطية عجزه المالي، مع أن الغرب يحجم عن تزويد كثير من دول العالم بالتكنولوجيا وفرض أنظمة حماية اقتصادية لمصلحته وافتعال القضايا القانونية والإعلامية وتجميد أرصدة أموال الدول.

إن الفكر الاقتصادي الغربي المترنح بدلاً من تقويمه لمبادئه ونتائج تطبيقه الكارثية يلتف على الحقائق بإصدار أنظمة عمالية دولية عقيمة تُعد أحد أسباب فشل مثل تلك الأنظمة المتعلقة بالكفاءة والإنتاج والحد الأدنى للرواتب والتقاعد و تقليص عدد أيام العمل وساعاته وزيادة أيام الإجازات. والأدهى إضفاء موضوع حقوق الإنسان على هذه الأنظمة بما يتماشى مع مصلحته المتغيرة، وكما قال أحد المفكرين "إن دول الغرب تتعامل مع موضوع حقوق الإنسان والأنظمة كمن يتعامل مع من صنع صنماً من تمر إن شبع ألّهه وإن جاع أكله!

وقد أشار إلى ذلك أيضاً رئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير في مقالة نشرها في صحيفة Financial Times اللندنية بتاريخ 2012/1/11، حيث تناول مبدأ تعامل الغرب بازدواجية المعايير وتقديمهم حلولاً لغيرهم مختلفة من تلك التي يضعونها لأنفسهم، موضحاً أن دول الغرب قبل الأزمة المالية طلبت عن طريق أذرعتها الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد إبان الأزمة المالية الحادة التي ضربت دول الشرق الأدنى عام 1997 تغيير نمط حياتهم وثقافة عملهم وزيادة ساعات العمل وأيامه ورفع سن التقاعد وإلغاء الحد الأدنى للأجور مع تقليل أيام الإجازات وغيرها. وهذا يدل على أن التوصيات المقدمة من الدول الغربية لدول الشرق كانت مشروطة إذا أرادت التمويل المالي لإنقاذها وأن يعملوا بتلك الوصفة المالية، وعندما أصابتهم الأزمة المالية عام 2008 وحتى تاريخه نراهم لا يتقيدون بالوصفة التي وصفوها لدول الشرق في أزمتها وهم الآن يعانون مثل الويلات السابقة التى أصابت تلك الدول وقد تكون أشد ضراوة منها، بل يطلبون المزيد من المال لتمويل عجزهم دون المساس بنمط حياتهم وثقافة عملهم.

إن بعض الدول الغربية وأمريكا تحاول اليوم القيام بتصدير أنظمتها العمالية البالية تحت حجج كونها منظمات عالمية وحقوقية أو أنظمة جديدة تابعة لمجموعة العشرين أو لمنظمة التجارة العالمية أو غيرها ويتم تسويقها لدى دول الاستهلاك، والتي للأسف نحن في قلبها وكأن مصير دولنا أن تظل مدى الدهر دولاً مستهلكة وغارقة في ديون استهلاكية فلكية حتى ينتفع السوق الغربي والأمريكي ويعاود عافيته المالية بخلق أنظمة دولية على حساب مصير حياتنا وثقافة شعوبنا، وقد يكون رسخ في عقلية الكثير منهم أن الدول الاستهلاكية كالدول الخليجية تعيش فوق بحور من الموارد الطبيعية الهائلة وهذا يخول الغرب وغيره الانقضاض عليها في غياب مطالبة الدول العربية بحقوقها الاقتصادية والقانونية أسوة ببعض دول العالم الأخرى.

من وجهة نظري فإنه ليس هناك دافع لتبني أنظمة عمالية دولية والدفاع عنها وفي ثناياها نمط حياة وأنظمة عمالية بعيدة عن واقعنا وتشكل أحد أسباب فشل الغرب المالي والاجتماعي والأخلاقي، حيث ينطوي هذا الأمر لو قبلنا بأنظمتهم العمالية على كارثتين أولاهما ضعف الإنتاجية وثانيهما زيادة معدلات الاستهلاك المخيفة.

لقد كنا في الماضي نقبل بكثير من النظريات الاقتصادية الغربية على علاتها ودون أي تحدٍ فكري مثل حرية السوق وعدم التدخل الحكومي في الأزمات المالية والديون الاستهلاكية ونمط الحياة البذخي والترف المفرط، إلا أن الأحداث قد أثبتت فشل ومضار كثير من تلك النظريات الاقتصادية وغيرها والشواهد كثيرة في هذا السياق، ولا عجب أن الكثيرين ممن ابتدع تلك النظريات منهم من غير مساره عندما أدرك الواقع الذي هو على النقيض مما كان يرمي إليه، فلماذا نتمسك بتلك النظريات أكثر منهم وهم من ابتدعها وبدأ التخلي عنها؟

ونطالب هنا بضرورة مراجعة الأنظمة العمالية وعدم تقبلها كحقيقة مسلّمة وأنها مطالب اقتصادية عالمية وأن المملكة موقّعة على تلك الاتفاقيات الدولية وليس هناك فكاك منها، خاصة الأنظمة العمالية التي أودعت أمام مجلس الشورى أخيراً للتصويت عليها، و طبقا لبعض التصريحات الأخيرة فإنها ستصيب حياتنا وثقافتنا بعد 90 يوماً.

كما يجب الوقوف على جدوى إضافة تلك الأنظمة العمالية إلى العملية الإنتاجية للفرد والمجتمع السعودي أم أنها ستفاقم نسب الاستهلاك الذي نعانيه وضعف الإنتاجية الذي قد يلازمنا لأجيال مقبلة من قرارات تخفيض ساعات العمل وتقليل عدد أيامه وزيادة الأجور وغيره، لأن مثل تلك القرارات العمالية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة البطالة بأنواعها وانعدام الإنتاجية ونشر الثقافة الاستهلاكية والإفلاس الفردي والمؤسسي. فلنبدأ من حيث ما انتهى إليه الغرب وأمريكا وأن تكون لدينا منهجية خاصة بنا وثقافة عمل ناجحة يحتذى بها مثل بعض دول الشرق وليس كما يُصدر لنا من الدول الغربية.

كاريكاتير

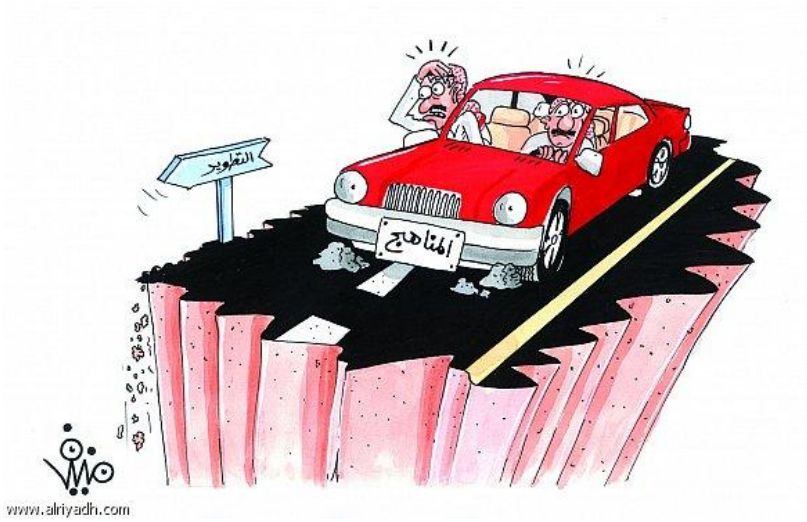

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 صفر 1435 هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/22/article894533.html

المصدر: جريدة الحياة الأحد 19 صفر 1435 هـ - 22 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/584322

المصدر: جريدة الشرق الاثنين
20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/12/23/1030266

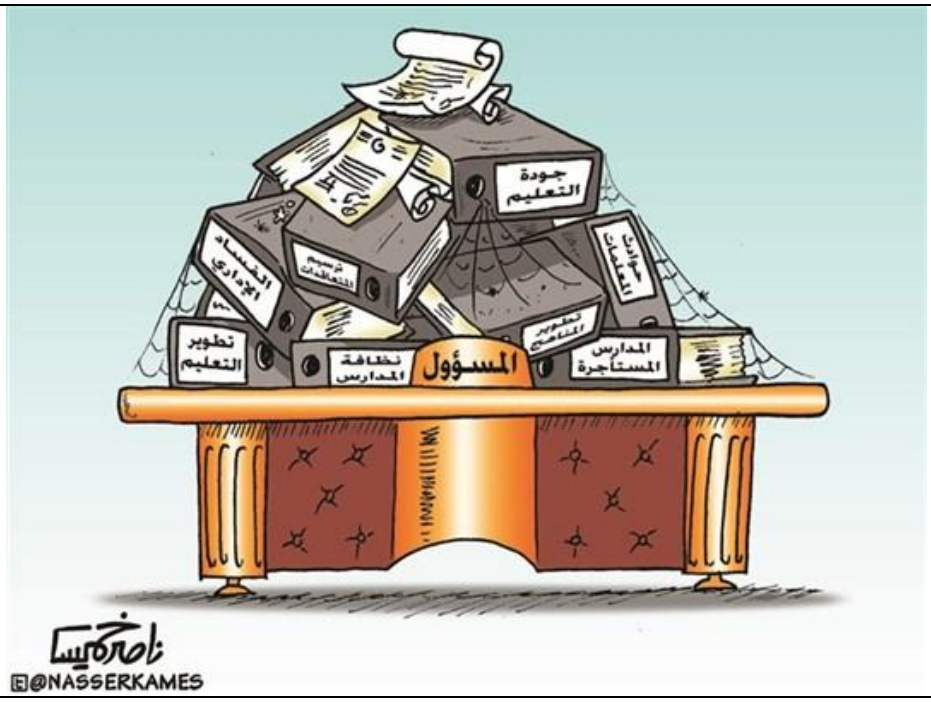

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
20 صفر 1435هـ - 23 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/5849167

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/24/article895119.html

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
21 صفر 1435هـ - 24 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5060

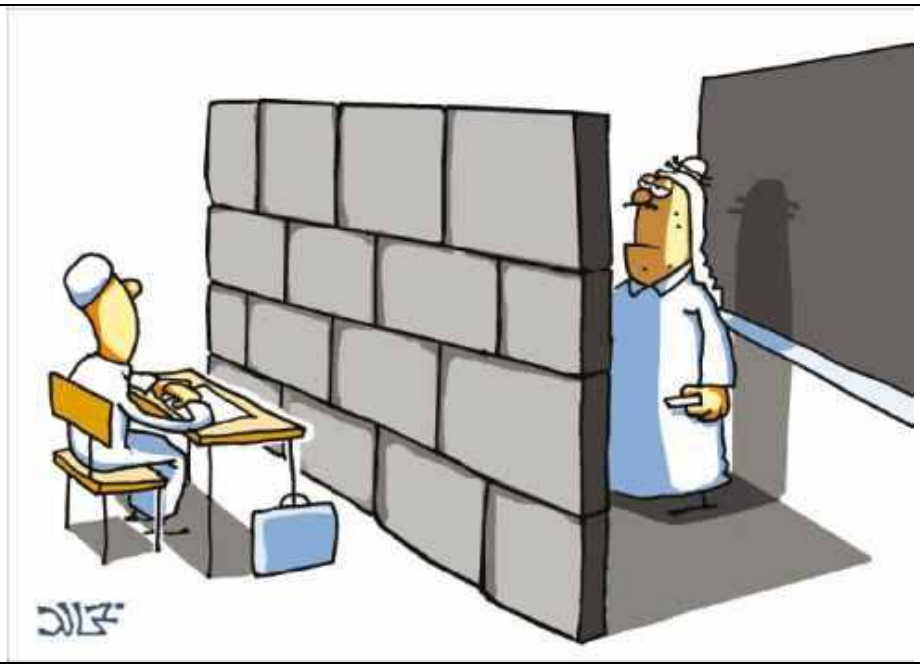

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5062

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 صفر 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/5856382

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/586045

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 صفر 1435هـ - 26 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/26/article_810453.html